الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة: مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة–

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

من إعداد الطلبة:
- عقابي ريان
- موسى فايزة

الأستاذة المشرفة:
- كحول صورية

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
تومي ميلود	أستاذ تعليم عالي	رئيسا	بسكرة
كحول صورية	أستاذ محاضر أ	مقررا	بسكرة
شحتاني عبد العالي	أستاذ محاضر ب	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022- 2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة: مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة–

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

من إعداد الطلبة:
- عقابي ريان
- موسى فايزة

الأستاذة المشرفة:
- كحول صورية

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
تومي ميلود	أستاذ تعليم عالي	رئيسا	بسكرة
كحول صورية	أستاذ محاضر أ	مقررا	بسكرة
شحتاني عبد العالي	أستاذ محاضر ب	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022- 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

قال تعالى (نرفع درجات من نشاء و فوق كل ذي علم عليم)

كما قال أيضا (اقرأ باسم ربك الذي خلق)

أهدي ثمرة جهدي الى شفيعي و قدوتي محمد صلى الله عليه و سلم

كما أخص بالاهداء الى من قال فيهما الرحمان

(و اخفض لهما جناح الذل من الرّحمة و قل ربّي ارحمهما كما ربياني صغيرا)

"أمّي الحبيبة"

أهدي هذا العمل الى من أعبر بكافة كلمات الحب لا أوفيها حقها ، الى من لم تبخل علي يوما بالدّعاء ، الى من تعبت و سهرت و أعطتكل ما عندها و لم تبخل

"أبي الغالي"

الى من زرع فيا القيم ووفّر لي الأمان ، الى من كان سندي في هذا الزّمان، الى ذلك الرّجل الذي طالما نظرت اليه أنه شجاع وقوي ولا تكتمل قوّتي الاّ به ، و أنا بدونه كالطير بلا جناحان

اخوتي أحباب قلبي، فرحتي و قوّتي : أحمد، منذر، أثير

كما لا أنسى في هذا الاهداء صديقتي في هذا العمل موسى فايزة

و أخواتي : رحمون نور الهدى ، عصام وسام و دوباخ بشرى

و أهدي عملي هذا بالخصوص الى أستاذي الذي أراه أخي الكبير في الكليّة "

شحتاني عبد العالي "

عقابي ريان

الإهداء

أحمد الله وأشكره حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على نعمه و كرمه أن وفقني لانجاز هذا العمل

أهدي ثمرة جهدي هذا الى :

من قال في شأنهما الله عز وجلّ

(و قضى ربّك ألاّ تعبد إلاّ ايّاه وبالوالدين إحسانا)

الى والداي الكريمين أطال الله في عمرهما وحفضهما من كل سوء

اللذان بذلا كل ما في وسعهما لإرضائي ومساعدتي في بلوغ مبتغاي

وأهدي عملي أيضا الى كل من شجعني وساندني في مشواري

الى أخواتي : سارة و إيمان

الى أخي العزيز : أحمد وزوجته

الى أبناء إخوتي : رتاج، خالد، وائل، والمولودة الجديدة سرين

الى صديقة أمي العزيزة : آسيا

الى صديقتاي : وسام و نور

وأخص بالإهداء رفيقتي وشريكتي في هذا البحث ريان وأمّها أطال الله في عمرها وأدام لها عافيتها

سائلة المولى عز وجل أن يوفقني لما يحب و يرضى

موسى فايزة

شكر وعرفان

قال تعالى " وإنّ ربك لذو فضل على النّاس ولكنّ أكثرهم لا يشكرون "

صدق الله العظيم

الآية 73 من سورة النمل

الحمد والشّكر لله تبارك وتعالى الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل

بكل امتنان وعرفان، لا يسعنا ونحن ننهي هذا البحث الا أنّ نتوجه بجزيل الشكر للأستاذة " كحول صورية" التي لطالما كنا نراها أختا وصديقة طوال فترة دراستنا و لما قدّمته لنا من توجيهات قيمة، وتحفيزها الدائم لنا؛ فجزاها الله عنّا كل خير وحفضها.

كما نتقدّم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى كل أساتذة قسم المحاسبة بجامعة بسكرة الذين قدّموا لنا الدّعم ولم يبخلوا بالمساعدة في إنجاز هذا العمل، وأخصّ بالذّكر الأستاذ شحتاني عبد العالي، الأستاذ بن رحمون سليم، الأستاذ تومي ميلود.

و اخيرا نشكر كل من ساهم معنا ولو بالكلمة الطيبة، ونعتذر لمن فاتنا ذكره ولم نتمكن في هذا المقام من شكره.

سائلين الله عز وجل أن أن لا يضيع له أجرا.

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلّم.

الملخّص :

تهدف هذه الدّراسة الى إبراز دور القوائم الماليّة في اتّخاذ القرارات بالمؤسّسة الاقتصاديّة ، باعتبار أنّ القوائم الماليّة هي الوسيلة الرّئيسية أمام المحاسبة في توصيل المعلومات إلى من هم خارج المؤسّسة وجميع مستخدمي هذه القوائم، حيث أنها تعكس وضعيّة المؤسّسة الماليّة والاقتصاديّة خلال الدّورة المحاسبيّة، إذ يعتمد على التحليل المالي للقوائم الماليّة بالمؤسّسة كأداة مساعدة في اتخاذ القرار.

وقد توصلت الدراسة أن للقوائم المالية دورا كبيرا ومهما في تحسين اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، والمحافظة على مكانتها السوقية في عالم تسوده المنافسة و حالات عدم التأكد.

ولتحقيق أهداف الدراسة وتجسيدها على أرض الواقع تم اختيار مؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة – كمحل دراسة، حيث اعتمدنا في دراستنا التطبيقية على دراسة و تحليل القوائم الماليّة للمؤسّسة، وكذا قيامنا بمقابلة شفوية مع موظفين بمصلحة المحاسبة لاطلاعنا على بعض المعلومات .

الكلمات المفتاحيّة : القوائم الماليّة، النّظام المحاسبي المالي، اتخاذ القرار، التّحليل المالي.

Summary:

This study aims to highlight the role of financial statements in decision-making within an economic firm, considering that financial statements are the primary means by which accounting conveys information to external parties and all users of these statements Whereas it reflects the financial and economic position of the firm during the accounting cycle, it relies on financial statement analysis of the firm as a tool to assist in decision-making.

The study concluded that financial statements play a significant and important role in improving decision-making in economic firms and maintaining their market position in a competitive and uncertain world. To achieve the objectives of the study and implement them in practice, the large flour mills company in the South - Biskra - was chosen as the case of study. In our empirical study, we relied on studying and analyzing the financial statements of the institution, as well as conducting oral interviews with employees in the accounting department to gather some information

Keywords: financial statements, financial accounting system, decision-making, financial analysis

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضـــــــوع
	الإهداء
	الشكر
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
	مقدمـة
01	**الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للقوائم المالية و اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية**
02	تمهيد
03	**المبحث الأول : القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**
03	المطلب الأول : النظام المحاسبي المالي
08	المطلب الثاني : ماهية القوائم المالية
09	المطلب الثالث : أنواع القوائم المالية و مستخدميها
19	**المبحث الثاني : اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية**
19	المطلب الأوّل : مفهوم اتّخاذ القرار و أهميته
21	المطلب الثاني : مراحل اتخاذ القرار و بيئة و ظروف اتخاذه
25	المطلب الثالث : تصنيف القرارات و معوقات اتخاذها
27	المطلب الرابع : أهم القرارات بالمؤسسة الاقتصادية
39	**المبحث الثالث : القوائم المالية و اتخاذ القرارات**
39	المطلب الأول : ماهية التحليل المالي
42	المطلب الثاني : مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية
47	المطلب الثالث : استخدام القوائم المالية لاتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية
49	خلاصة الفصل
50	**الفصل الثاني : القوائم المالية واتخاذ القرارات بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –**
51	تمهيد
52	**المبحث الاول : تقديم ميدان الدراسة " مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –**
52	المطلب الأول : تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –
54	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة –

المطلب الثالث : مخطط العملية الإنتاجية بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة –	58
المبحث الثاني : واقع استخدام القوائم المالية واتخاذ القرارات بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة	63
المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة -	63
المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة -	75
المطلب الثالث: مساهمة القوائم المالية في اتخاذ القرارات بمؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب -بسكرة-	86
خلاصة الفصل	89
الخـاتمة	91
قائـمة المراجع	94
الملاحق	

قائمة الجـــداول

رقم الجدول	عنـــوان الجـــدول	الصفحة
الجدول رقم 1	عناصر الأنشطة المكونة لقائمة التدفّقات النّقدية	14
الجدول رقم 2	تصنيف العمّال حسب المديريات لدى مؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –	54
الجدول رقم 3	تشكيلة منتجات الدقيق والفرينة بمؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –	59
الجدول رقم 4	أصول الميزانية بتاريخ 2018/12/31	64
الجدول رقم 5	خصوم الميزانية بتاريخ 2018/12/31	65
الجدول رقم 6	أصول الميزانية بتاريخ 2019/12/31	66
الجدول رقم 7	خصوم الميزانية بتاريخ 2019/12/31	67
الجدول رقم 8	أصول الميزانية بتاريخ 2020/12/31	68
الجدول رقم 9	خصوم الميزانية بتاريخ 2020/12/31	69
الجدول رقم 10	أصول الميزانية بتاريخ 2021/12/31	70
الجدول رقم 11	خصوم الميزانية بتاريخ 2021/12/31	71
الجدول رقم 12	الميزانية المختصرة لسنة 2018 و2019	72
الجدول رقم 13	الميزانية المختصرة لسنة 2020 و2021	73
الجدول رقم 14	رأس مال العامل للفترة 2018-2021	75
الجدول رقم 15	احتياجات رأس مال العامل للفترة 2018-2021	76
الجدول رقم 16	خزينة المؤسّسة للفترة 2018-2021	76
الجدول رقم 17	مردودية المؤسّسة للفترة 2018-2021	77
الجدول رقم 18	نسب السّيولة الماليّة للمؤسّسة للفترة 2018-2021	78
الجدول رقم 19	نسب تمويل المؤسّسة للفترة (2018-2021)	79
الجدول رقم 20	نسب نشاط المؤسّسة للفترة 2018-2021	80
الجدول رقم 21	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لسنة 2018 و 2019	81
الجدول رقم 22	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لسنة 2020 و 2021	82
الجدول رقم 23	التغير في استهلاك السنة الماليّة للفترة (2018-2021)	83
الجدول رقم 24	التغير في القيمة المضافة للفترة (2018-2021)	83
الجدول رقم 25	التغير في اجمالي فائض الاستغلال للفترة (2018-2021)	84
الجدول رقم 26	التغير في النتيجة العملياتية للفترة (2018-2021)	84
الجدول رقم 27	التّغير في صافي نتيجة السّنة الماليّة للفترة (2018-2021)	85

قائمة الأشـكال

رقم الشّكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1)	محتويات الميزانية	12
الشكل رقم (2)	أهم التغيرات في حقوق الملكيّة	16
الشكل رقم (3)	مراحل اتخاذ القرار	23
الشكل رقم (4)	ظروف اتخاذ القرار	24
الشكل رقم (5)	مصادر التّمويل	34
الشكل رقم (6)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –	55
الشكل رقم (7)	مراحل انتاج الدقيق والفرينة	60
الشكل رقم (8)	مراحل انتاج الكسكسي بمؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –	61
الشكل رقم (9)	منحنى أصول المؤسّسة للفترة (2018-2021)	74
الشكل رقم (10)	منحنى خصوم المؤسّسة للفترة (2018-2021)	74

قائمة المـلاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
الملحق رقم (1)	أصول مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة – لسنة 2018
الملحق رقم (2)	خصوم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة – لسنة 2018
الملحق رقم (3)	جدول حسابات النتائج لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة – لسنة 2018
الملحق رقم (4)	أصول مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة – لسنة 2019
الملحق رقم (5)	خصوم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة – لسنة 2019
الملحق رقم (6)	جدول حسابات النتائج لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة – لسنة 2019
الملحق رقم (7)	أصول مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة – لسنة 2020
الملحق رقم (8)	خصوم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة – لسنة 2020
الملحق رقم (9)	جدول حسابات النتائج لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة – لسنة 2020
الملحق رقم (10)	أصول مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة – لسنة 2021
الملحق رقم (11)	خصوم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة – لسنة 2021
الملحق رقم (12)	جدول حسابات النتائج لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة – لسنة 2021
الملحق رقم (13)	فاتورة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة – لشراء أكياس من مجمع بن حمادي لصناعة الأكياس
الملحق رقم (14)	وصل استلام بضاعة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –
الملحق رقم (15)	وصل طلب بضاعة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –

مقدّمـــــــة

1- مقدّمة

يشهد العالم العديد من التطوّرات التي أثّرت بشكل كبير على نمط واتّجاهات العلاقات في العديد من المجالات(الاقتصاديّة، الاجتماعية وغيرها)، وقد سايرت المحاسبة تلك التطوّرات فعرفت عدّة تغيّرات سواء على المستوى العالمي أو المحلّي.

وعلى غرار الكثير من الدّول انتهجت الجزائر طريق الإصلاح في المنظومة المحاسبيّة على ضوء معايير المحاسبة الدّولية قصد مواكبة احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبيّة، حيث قامت بإصدار مشروع النّظام المحاسبي المالي المستلهم من معايير المحاسبة الدّولية، حيث أدّت هذه التغيّرات لزيادة الحاجة الى معلومات دقيقة ذات جودة عالية تساعد المؤسّسة و الأطراف ذات صلة بها، على اتخاذ مختلف القرارات خاصّة تلك المرتبطة بوظائفها الماليّة.

حيث تمثّل القوائم الماليّة المصدر الرّئيسي لهذه المعلومات، والحصول عليها يكون بدراسة وتحليل هذه القوائم عن طريق أدوات التّحليل المالي ، وبالتّالي توفير معلومات دقيقة للأطراف المختلفة المتعاملة مع المؤسّسة سواء كانت اطراف داخلية أو خارجية بحيث تساعدهم في اتخاذ القرارات الصّائبة.

إذ تعتبر عمليّة اتّخاذ القرار من أهم الإجراءات التّنظيميّة التي يقوم عليها نشاط المؤسّسة، ولا يمكن لمتّخذ القرار القيام بعمله ما لم تتوفّر له المعلومات الكافية والدّقيقة، وهذا يعني أنّه من غير الممكن اتخاذ أي قرار إلا بعد إجراء دراسة معمّقة وتحليل رقمي للقوائم الماليّة للمؤسّسة، حتى يتسنّى لمتخذ القرار اكتشاف نقاط القوة واستغلالها أحسن استغلال،و كذا تحديد مواطن الضّعف واتخاذ الإجراءات التصحيحيّة اللاّزمة بشأنها.

و من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية :

2- الإشكالية :

ماهو دور القوائم الماليّة في اتخاذ القرارات في المؤسّسة الاقتصادية ؟

3- التساؤلات الفرعيّة :

و ينتج عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعيّة وهي :

- ما المقصود بالقوائم الماليّة ؟
- من هم مستخدمي القوائم المالية وهل تقدّم معلومات كافية لهم ؟
- فيما تتمثل عمليّة اتخاذ القرار ؟
- ماهي أهم القرارات المتّخذة في المؤسّسة الاقتصادية ؟
- كيف تساهم القوائم الماليّة في اتخاذ القرارات ؟

4- الفرضيات :

كإجابة مبدئيّة على الإشكاليّة والأسئلة الفرعيّة، ارتأينا أن نضع الفرضيّات التي يمكن أن تساعد في إزالة بعض الغموض وهي على النّحو التّالي :

- الفرضية الأولى : نقصد بالقوائم الماليّة حسب النّظام المحاسبي المالي؛ عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسّسة والعمليّات التي تقوم بها، وتتمثّل في الميزانيّة، قائمة الدّخل، جدول التدفقات النقدية، جدول حسابات النّتائج، وملاحق القوائم المالية
- الفرضية الثّانية : عملية اتخاذ القرار تتمثل في اختيار بديل من مجموعة من البدائل المتاحة.
- الفرضية الثّالثة : تساهم القوائم الماليّة في اتخاذ القرارات عن طريق التحليل المالي للمعطيات المحاسبية التي تقدمها.

5- أهمية الموضوع :

يكتسي البحث أهمية بالغة من خلال :

- التطرق الى النظام المحاسبي المالي المستلهم من المعايير المحاسبية الدولية و الذي تبنته الجزائر لتدويل مخرجاتها المحاسبية
- شرح القوائم الماليّة و أنواعها بالتفصيل
- أهمية اتخاذ القرارات بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية.
- إبراز أهم عناصر التحليل المالي و كذا كيف يتم استعماله في اتخاذ القرارات .

6- دوافع اختيار الموضوع :

تم اختيار الموضوع بناء على عدة دوافع هي :

- الموضوع ضمن تخصص المحاسبة.
- الميول الشخصي للمحاسبة ومواضيعها.
- أهمية الموضوع في الواقع الاقتصادي.
- التطرق الى تحليل القوائم الماليّة و مساهمته في اتخاذ القرارات .

7- أهداف البحث :

يمكن توضيح أهداف البحث في النقاط التالية :

- التعرّف على النظام المحاسبي المالي وأهم مميّزاته.
- تحديد الإطار المفاهيمي للقوائم الماليّة وتحديد محتوى كل قائمة.
- التعرّف على الأسس النظرية لاتخاذ القرار.
- تحديد أهم القرارات المتّخذة بالمؤسّسة الاقتصادية.
- تحديد أهم المؤشّرات والنّسب التي تستعمل في التحليل المالي للقوائم الماليّة للوصول الى اتخاذ القرار السليم.

8- منهج الدراسة :

بهدف الوصول الى إجابة عن التساؤلات المطروحة وكذا إشكالية الموضوع والإلمام بمختلف جوانبه، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يمكّننا من وصف الجوانب النّظرية للموضوع بغرض التّعرف على النّظام المحاسبي المالي والقوائم الماليّة ودورها في اتخاذ القرار، ومنهج دراسة الحالة الذي يمكّن من تجسيد الجانب النظري في الميدان من خلال الزيارات الميدانيّة للمؤسّسة محل الدّراسة (مؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –)، وتحليل قوائمها الماليّة بواسطة مؤشرات التوازن المالي و النّسب الماليّة.

9- حدود الدراسة :

- الحدود المكانية : مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –
- الحدود الزمانية : تكمن في القوائم الماليّة و تحليلها و استخراج مختلف القرارات المتوصل إليها لدى مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –

10- الدراسات السابقة :

من بين الدراسات التي تم تتعلق بالموضوع و التي تم الاطلاع عليها خلال دراستنا

– **دراسة لخحول صورية** : دور المحاسبة الماليّة في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسّسة الاقتصادية. دراسة حالة : مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة – أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص : محاسبة ونظم معلومات، جامعة محمد خيضر– بسكرة – ، 2016–2017 .

تناولت هذه الدراسة الإشكالية : ماهو دور المحاسبة الماليّة في اتخاذ قرارات المؤسسات الاقتصادية، حيث سعت الباحثة من خلال الأطروحة الى إبراز دور المحاسبة الماليّة في تحسين اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية، حيث ركزت على القوائم الماليّة التي تمثل مخرجات المحاسبة الماليّة والتحليل المالي لها وكذا نظام المعلومات، ومحاولة معرفة دور ومساهمة كل واحد منهم في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسّسة الاقتصادية. ولتحقيق ذلك قامت بدراسة ميدانية في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة – حيث قامت بالتّحليل المالي لقوائمها الماليّة.

خلصت الدّراسة أن مخرجات المحاسبة الماليّة تلعب دورا كبيرا في تحسين عمليّة اتخاذ القرار بالمؤسّسة الاقتصادية.

– **دراسة بن خليفة حمزة** : دور القوائم الماليّة في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسّسات الاقتصادية دراسة حالة : مجموعة من المؤسّسات الاقتصادية (2011–2015) . أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير . تخصص : محاسبة ، 2017–2018 . جامعة محمد خيضر – بسكرة –.

تناولت هذه الدراسة الإشكالية : ماهو دور القوائم الماليّة في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسّسات الاقتصادية ؟ حيث تطرقت هذه الدّراسة الى النّظام المحاسبي المالي ثمّ الى القوائم الماليّة وفقا للمعايير المحاسبية الدّوليّة ووفقا الى النّظام المحاسبي المالي. بعد ذلك تناولت هذه الدّراسة ماهية عمليّة تقييم الأداء و دور بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المؤسّسة. حيث طبقت الدراسة الميدانية في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية (مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي "EDIMMA" و كذا مؤسسة الجزائرية للمياه "ADE" و مجمع صيدال "GROUPE SAIDAL")

خلصت الدّراسة الى ضرورة تقييم أداء المؤسّسات الاقتصادية والى أهمية إعداد بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المؤسّسة

– **دراسة بوكرومة لؤيمة** : أثر قرارات الاستثمار وتوزيع الأرباح على الأداء المالي للشّركات الصّناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق الماليّة للفترة (2000–2018). أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. تخصص : مالية ، 2018–2019 جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي –.

تناولت هذه الدراسة الإشكالية : إلى أي مدى يمكن أن تؤثر قرارات الاستثمار الرأسمالية وسياسة توزيع الأرباح على الأداء المالي للشّركات الصّناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية ؟

حيث تطرقت هذه الدّراسة الى مفهوم عملية اتخاذ القرار و مراحلها. بعد ذلك تناولت أسياسيات حول القرار الاستثماري من مفهوم و أهمية و العوامل المؤثرة فيه، و كذا هيكل التمويل ومصادره، ثم تناولت قرارات توزيع الأرباح والسياسات المتبعة فيها. حيث طبقت الباحثة دراستها الميدانية للأسواق المالية على بورصة عمان الأردنية المسجّلة كشركة مساهمة عامة مملوكة للحكومة. حصلت الباحثة على المعلومات بالاعتماد على الكتب والدراسات السّابقة وقواعد البيانات العالمية، إضافة إلى التقارير السنوية الصادرة عن بورصة عمان للأوراق المالية .

أما بالنسبة للبيانات المستخدمة لغايات التحليل الإحصائي فقد حصلت عليها الباحثة من التقارير السنوية (القوائم المالية) المتمثلة في الميزانية، قائمة الدخل للشّركات الصّناعية المدرجة في سوق عمان المالي عينة الدراسة، وتم الاستعانة أيضا بدليل الشركات الصناعية الصادر عن بورصة عمان

حيث خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين الأداء المالي للشركات الصناعية وكل من القرار الاستثماري، سياسات توزيع الأرباح، حجم الشركة، وفرص نموّها.

– **دراسة مخلخل زوينة** : مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسات الاقتصادية . دراسة حالة : مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة – . أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التجارية . تخصص : محاسبة ، 2019-2020 . جامعة محمد خيضر – بسكرة –.

تناولت هذه الدراسة الإشكالية : هل يساهم نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التّمويلية بالمؤسّسة الاقتصادية ؟ حيث تناولت الدّراسة دور نظام المعلومات في اتخاذ القرارات التمويلية. كذا تطرّقت الى القوائم الماليّة التي تعتبر المصدر الأول للمعلومة المحاسبيّة والتّحليل المالي لهذه القوائم ومدى مساهمة كل قائمة في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسّسة الاقتصاديّة. بينما في دراستها الميدانية قامت بتحليل القوائم الماليّة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة – و ذلك باستعمالها للنّسب الماليّة المتطرّق إليها في الأطروحة .

حيث خلصت الدّراسة الى أن نظام المعلومات المحاسبيّة وتحليل القوائم الماليّة له دور في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسّسة الاقتصادية.

الفصل الأوّل : الإطار المفاهيمي للقوائم الماليّة واتّخاذ القرارات بالمؤسّسة الاقتصادية

تمهيد :

لتكييف المحاسبة بالجزائر مع معايير المحاسبة الدّولية وفي إطار عولمة المحاسبة ومحاولة إيجاد لغة محاسبيّة موحّدة، اتجهت الجزائر الى تطبيق النّظام المحاسبي الجديد، الذي حلّ محل المخطط المحاسبي الوطني. حيث ركّز النّظام المحاسبي المالي على ضرورة أن تتوفر في القوائم الماليّة خصائص أساسيّة تضمن جودتها، وبالتّالي احتوائها على معلومات محاسبيّة بالجودة المطلوبة، حتّى تكون هذه القوائم مفيدة بالنّسبة لمستخدميها وتساعدهم على اتخاذ القرارات .

وممّا لاشك فيه أنّ عدم توفّر المعلومات الكافية والصّحيحة المعتمد عليها في اتخاذ القرار، هي أحد أهم الأسباب في فشل هذه القرارات، فسلامة وفعاليّة القرار مبنية على سلامة وكفاية المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالي.ة

و للتعمق أكثر في الموضوع، قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث حيث يتناول كل مبحث مايلي:

- **المبحث الأول** : القوائم الماليّة وفق النّظام المحاسبي المالي.
- **المبحث الثاني** : اتّخاذ القرارات بالمؤسّسة الاقتصادية.
- **المبحث الثالث** : القوائم الماليّة واتّخاذ القرار.

المبحث الأوّل: القوائم الماليّة في ظل النّظام المحاسبي المالي

تمثل القوائم الماليّة المخرجات الأساسيّة للنّظام المحاسبي المالي وهي الموصل الرّئيسي للمعلومات، وتعتبر النّاتج النّهائي للعمل المحاسبي في أي مؤسسة، ويتم تقديمها بصورة واضحة إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في إتّخاذ القرارات المختلفة. ولإبراز ذلك سنتطرق فيما يلي الى أهم النّقاط حول النّظام المحاسبي المالي والقوائم الماليّة.

المطلب الأوّل : النّظام المحاسبي المالي

الجزائر من الدّول التي قامت بتصميم نظام محاسبي مالي جديد بهدف تحقيق التّوافق مع المعايير المحاسبيّة الدّولية، ويساهم في ترقية النّظام المحاسبي الجزائري ليواكب الأنظمة المحاسبيّة الدّولية، وكذا المساهمة في جلب المستثمرين الأجانب من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات الماليّة والمحاسبيّة لوقايتهم من مشاكل اختلاف النّظم المحاسبيّة.

الفرع الأوّل : مفهوم النّظام المحاسبي المالي

أولا : تعريف النّظام المحاسبي المالي

1 – من النّاحية الاقتصاديّة : هو نظام لتنظيم المعلومة الماليّة، يسمح بتخزين معطيات قاعديّة عدديّة وتصنيفها وتقديمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعيّة الماليّة للمؤسّسة وممتلكاتها، ووضعيّة خزينتها في نهاية السّنة الماليّة. يتضمن النّظام المحاسبي المالي الجديد إطاراً مرجعياً للمحاسبة الماليّة ومعايير محاسبيّة ومدونة حسابات تتسم بإنشاء كشوف ماليّة على أساس المبادئ المحاسبيّة المعترف بها عامّة وتتوافق والمتطلّبات الماليّة والمحاسبيّة الدّولية.(كتوش، 2009، صفحة 2)

2 – من النّاحية القانونيّة : نظام المحاسبة الماليّة الجديد هو مجموعة من الإجراءات والنّصوص التنظيميّة التي تنظّم الأعمال الماليّة والمحاسبيّة للمؤسّسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المحاسبيّة الدّولية.(كتوش، 2009، صفحة 2)

ثانيا : مجال تطبيق النّظام المحاسبي المالي

تطبق أحكام القانون 07-11 المتضمّن النّظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة ماليّة، مع مراعاة الأحكام الخاصّة بها. حدّدت المادّة 04 من القانون 07-11 المؤسسات الملزمة بمسك محاسبة ماليّة كالآتي : (مرحوم، 2018، صفحة 3)

1 – الشّركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري : تعرّف المادّة 416 من القانون المدني الجزائري الشّركة بالعقد الذي يلتزم بمقتضاه شخصان طبيعيّان أو اعتباريّان أو أكثر، على المساهمة في نشاط مشترك لتقديم حصّة من عمل أو مال، بهدف اقتسام الرّبح الذي قد ينتج، أو تحقيق اقتصاد أو بلوغ هدف اقتصادي، كما يتحمّلون الخسائر التي قد تنجز عن ذلك.

اكتفى المشّرع المدني بتعريف الشّركة وترك تحديد الطابع التّجاري لها، إمّا بشكلها أو موضوعها للمشّرع التّجاري الذّي حصر الشّركات التّجارية بشكلها بموجب المادّة 544 من القانون التّجاري الجزائري كالآتي :

- شركة التضامن.
- شركة التّوصية التي تنفرع إلى شركة التّوصية البسيطة وشركة توصية بالأسهم
- الشّركة ذات المسؤوليّة المحدودة والتي تضمّ أيضا المؤسّسة ذات الشّخص الوحيد وذات المسؤوليّة المحدودة
- شركة المساهمة.

2 – التّعاونيات : اكتفى المشرعّ الجزائري بإدراج التّعاونيات في مجال تطبيق النّظام المحاسبي المالي دون تعريفها ودون تحديد أنواعها والحالات التي فيها ملزمة بمسك محاسبة ماليّة وفق النّظام المحاسبي المالي. وهذه من بين النّقاط التي تتطلّب البحث للتّعريف بمفهوم

التّعاونية وتحديد أنواعها والحالات التي تصبح فيها ملزمة بتطبيق أحكام النّظام المحاسبي المالي الجديد كالتّعاونيات الفلاحيّة، تعاونيات التّأمين، التّعاونيات العقارية وتعاونيات الاستهلاك التّابعة للخدمات الاجتماعية على مستوى المؤسّسات الوطنية.

3 – الأشخاص الطبيعيّون أو المعنويّون : اعتبر المشرّع الجزائري الأشخاص الّذين ينتجون السّلع والخدمات التّجارية، ملزمون بمسك محاسبة ماليّة، سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو أشخاص معنويّين وحتى الأشخاص الطّبيعيين والمعنويّين الّذين يمارسون نشاطات غير تجاريّة هم ملزمون بمسك محاسبة ماليّة، إذا كانوا يزاولون نشاطات اقتصاديّة مبنية على عمليات متكرّرة سواء كان ذلك يهدف الرّبح أم لا، كالغرف الصّناعية والتّجارية، غرف الحرف والصّناعات التّقليدية والفلاحة والصّيد البحري.

4 – الأشخاص الخاضعون للنّظام المحاسبي المالي بموجب نص قانوني أو تنظيمي : لقد وقع المشرّع الجزائري مجال تطبيق النّظام المحاسبي المالي ليضمّ الأشخاص الطبيعيّين أو المعنويّين الّذين لا يدخلون ضمن الفئات المبُيّنة أعلاه ولكن هم ملزمون بمسك المحاسبة الماليّة بموجب نص قانوني أو تنظيمي. كحضائر المعدّات التّابعة لمديريات الأشغال العموميّة على مستوى مختلف ولايات الوطن، والصّندوق الوطني للتّأمين على البطالة (CNAC).

5 – الاستثناءات من مجال تطبيق النّظام المحاسبي المالي : طبقا لأحكام المادة الثّانية من القانون07-11 استثنى المشرّع الجزائري من مجال تطبيق النّظام المحاسبي المالي الأشخاص المعنويّين الخاضعين لقواعد المحاسبة العموميّة. أمّا المؤسّسةات الجد صغيرة التي لا يتعدّى عدد مستخدميها ورقم أعمالها ونشاطها الأسقف المحدّدة بموجب القرار رقم 72 المؤرخ في 26 جويلية 2008، فيمكن لها أن تستغني عن المرجعية الكاملة للنّظام المحاسبي المالي المتمثّلة في "المحاسبة الماليّة" وتعدّ كشوفها الماليّة بمسك محاسبة ماليّة مبسّطة تسمى "محاسبة الخزينة".

ثالثا : مميزات النّظام المحاسبي المالي (SCF)

يتميّز النّظام المحاسبي المالي بالمميّزات التّالية : (مايده، 2017، صفحة 38)

– وجود إطار تصوري للمحاسبة يحدّد بطريقة واضحة الاتّفاقات والمبادئ الأساسية للمحاسبة ويحدّد الأصول والخصوم ورؤوس الأموال الخاصّة والتّكاليف والمنتجات.

– توضيح قواعد تقييم وحوسبة كل العمليّات، بما فيها تلك التي لم ينص المخطّط الوطني للمحاسبة بشأنها على المعالجة المحاسبية مثل: مثل القرض الايجاري، الامتيازات.

– وصف محتوى كل واحدة من الوضعيّات الماليّة الّتي ينبغي أن تقدّمها للمؤسّسات وتقديمها طبقا لذلك المقترح وفق المعايير الدّولية.

– الإجبار على تقديم الحسابات الموحّدة والحسابات المشتركة بالنّسبة للمؤسّسات التّابعة لنفس سلطة القرار.

– التّكفل بالقواعد العصريّة المتعلّقة بتنظيم المحاسبة، خاصّة فيما يتعلّق بمسك المحاسبة بواسطة أجهزة الإعلام الآلي.

– وضع نظام محاسبة مبسّط، يرتكز على محاسبة الخزينة بالنّسبة للمؤسّسات المصّغرة والتّجار الصّغار.

– توسيع مجال التّطبيق مقارنة بالمخطّط الوطني للمحاسبة.

الفرع الثاني : أهميّة النّظام المحاسبي المالي والمبادئ الّتي يقوم عليها

أوّلا : أهميّة النّظام المحاسبي المالي

تكمن أهميّة النّظام المحاسبي المالي فيما يلي : (بن عيشي، 2014، صفحة 7)

- يسمح بتوفير معلومة ماليّة مفصّلة ودقيقة تعكس الصّورة الصّادقة للوضعيّة الماليّة للمؤسّسة
- توضيح المبادئ المحاسبيّة الواجب مراعاتها عند التّسجيل المحاسبي وإعداد القوائم الماليّة، ممّا يقلّص حالات التلاعب والاحتيال.
- يستجيب لاحتياجات المستثمرين، كما أنّه يسمح بإجراء المقارنة بين المؤسسات.
- يساهم في تحسين تسيير شؤون المؤسّسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكّل أساسا في اتخاذ القرار، وتحسين اتّصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة الماليّة.
- يسمح بالتّحكم في التّكاليف ممّا يشجّع على الاستثمار ويدعم القدرة التنافسيّة للمؤسّسات.
- يسهّل عمليّة مراقبة الحسابات الّتي ترتكز على مبادئ محدّدة بوضوح.
- يشجع الاستثمار الأجنبي نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب.
- يضمن تطبيق المعايير المحاسبيّة الدّولية المتعامل بها دوليّا، ممّا يدعم شفافيّة الحسابات، وتكريس الثّقة في الوضعيّة الماليّة للمؤسّسة.
- انسجام النّظام المحاسبي المالي المطبّق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبيّة العالميّة.
- تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعيّة ماليّة وافية من قبل المؤسّسة.
- يسمح بمقارنة القوائم الماليّة للمؤسّسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع ، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبيّة الدّولية.
- يؤدّي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسّسة.
- يسمح للمؤسّسات الصّغيرة بتطبيق محاسبة ماليّة مبسّطة.
- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسّسة بالإضافة إلى التّكلفة التّاريخية المعتمدة في المخطّط المحاسبي الوطني، ممّا يسمح بتوفير معلومات ماليّة تعكس واقع المؤسّسة الاقتصادي.
- تقديم صورة وافية عن الوضعيّة الماليّة للمؤسّسة من خلال استحداث قوائم ماليّة جديدة، تتمثّل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصّة، بالإضافة إلى جدول حسابات النّتائج حسب الوظيفة.

ثانيا : مبادئ النّظام المحاسبي المالي

تعتبر المبادئ المحاسبيّة مجموعة قواعد تم تبنّيها من خلال التطبيق المهني للفكر المحاسبي وهي:(الصديق، 2020، صفحة 14)

1 – مبدأ الدّورة المحاسبيّة : يقصد بالدّورة المحاسبيّة الفترة التي تعتمدها المؤسّسة لتحديد نتائج أعمالها ومركزها المالي، وعادة ما تكون سنة حيث تبدأ في N/01/01 وتنتهي في N/12/31، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدّورة المحاسبيّة أقل أو أكثر من 12 شهرا، وفي حالة تغيير تاريخ الإقفال يجب تبرير ذلك.

2 – مبدأ استقلالية الدّورات : تكون نتيجة كل دورة محاسبيّة مستقلّة على الدورة السابقة واللاّحقة لها، حيث تنسب الأحداث الى السّنة الخاصّة بها من أعباء وإيرادات ولا تتمّ أيّة تسوية لحدث طرأ بعد إقفال السّنة الماليّة وليس له تأثير على الأصول والخصوم

3 – مبدأ الوحدة الاقتصاديّة : يعتبر المؤسّسة وحدة محاسبيّة واقتصاديّة مستقلّة ومنفصلة عن مالكيها، أي لها شخصيةّ معنويّة مستقلّة على مالكي المؤسّسة، وبذلك تأخذ الكشوف الماليّة بعين الاعتبار معاملات المؤسّسة فقط.

4 – مبدأ الوحدة النّقدية : نصّت المادّة 10و 13 من القانون 11/27 المتضّمن النّظام المحاسبي المالي على مسك المحاسبة الماليّة بالعملة الوطنيّة وهي الدّينار الجزائري، أمّا العمليات التي تمّت بالعملة الأجنبيّة فيجب ترجمتها الى العملة الوطنيّة حسب الشّروط والكيفيّات المحدّدة في المعايير المحاسبيّة.

5 – مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية أو السابقة : يعني هذا المبدأ مراعاة استقلاليّة الدّورات الماليّة من خلال احترام الدّورة الماليّة المقفلة وعدم المساس بالحسابات الافتتاحية للسّنة الماليّة الحالية هذا لمصداقيّة المحاسبة.

6 – مبدأ الأهمية النسبيّة : ويعني هذا أن القوائم الماليّة التي تُعتمد لاتخاذ القرارات يجب أن تفصح عن كافّة المعلومات ذات الأهميّة النّسبية أي إذا تمّ حذف المعلومات أو الإفصاح عنها بشكل غير صحيح يؤثّر سلبا على القرارات المتخذة.

7 – مبدأ التّكلفة التّاريخية : يقرّ مبدأ التّكلفة التّاريخية بتسجيل الأحداث الاقتصاديّة بتكلفة شرائها أو إنتاجها.

8 – مبدأ عدم المقاصّة : ينبغي عدم القيام بمقاصّة بمختلف عناصر الأصول والخصوم إلاّ إذا كانت هذه المقاصّة مسموح بها قانونيّا أو إجراء اتفاقيّة.

9 – مبدأ استمراريّة النّشاط : يجرى إعداد القوائم الماليّة بالافتراض أن المنشأة مستمرّة وستبقى عاملة في المستقبل، و ليس لدى المنشأة النيّة للتّصفية.

10 – مبدأ الوحدة النّقدية : أي تسجّل العمليات المعبّر عنها بالنّقود كما تسجّل العمليات الّتي لايمكن التّعبير عنها بالنّقود في القوائم الماليّة وخاصّة في الملحق، إذا ما كان لديها تأثير مالي على الصّورة العامّة.

11 – مبدأ الحيطة والحذر : ويقصد بذلك الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ظل عدم التّأكد بحيث لا تؤدّي هذه التقديرات إلى تضخيم وإفراط في قيمة الأصول والإيرادات أو التقليل من قيمة الخصوم والتكاليف.

12 – مبدأ تغلّب الوحدة الاقتصاديّة على الشّكل القانوني : من الضّروري حساب العمليات الماليّة والأحداث الأخرى حسب حقيقتها الاقتصاديّة وليس استنادا فقط على شكلها القانوني، لأنه توجد فيه بعض الحالات تناقض بين الشّكل القانوني والحقيقة الاقتصاديّة، فمثلا عمليّة القرض الإيجاري، تعتبر عملية الإيجار عدم انتقال الملكيّة من النّظرة القانونية، ولكن تعتبر عملية بيع وشراء من النّاحية الاقتصاديّة.

13 – مبدأ الصّورة الصّادقة : يجب أن تعطي القوائم الماليّة صورة صادقة حول الوضعيّة الماليّة للمنشأة.

ثالثا : أهداف النّظام المحاسبي المالي

هناك أهداف تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال تطبيق النّظام المحاسبي المالي الجديد، من هذه الأهداف :(جودي، 2009، صفحة 17)

- سد الثّغرات التي كان يعاني منها المخطّط المحاسبي الوطني.
- قابلية المقارنة بين المؤسّسات على المستوى المحلّي والدّولي.
- جلب المستثمرين الأجانب.
- تمكين المؤسّسات من الاستغلال الجيّد للمعلومات المتاحة في بيئتها، خاصّة إذا تعلّق الأمر بالقيام بعمليّات استثمارية أو إدماج مؤسّسات أخرى.
- يسهّل مختلف المعاملات الماليّة والمحاسبيّة بين المؤسّسات الاقتصاديّة الوطنية والمؤسّسات الأجنبية.
- جعل القوائم المحاسبيّة والماليّة وثائق دوليّة تتناسب مع مختلف المؤسّسات الأجنبية.
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعيّة الماليّة والأداء وتغيّرات الوضعيّة الماليّة عن المؤسّسة.

- يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيّرين والمساهمين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها.
- يساعد في فهم أحسن لاتّخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السّوق.
- استفادة الشّركات المتعدّدة الجنسيات بفضل عولمة الإجراءات المحاسبيّة للعديد من الدّول.

الفرع الثالث : أسباب توجّه الجزائر للنّظام المحاسبي المالي

نظرا لقصور المخطط الوطني للمحاسبة والانتقادات الموجهة إليه من طرف المهنيين والأكاديميين قامت السّلطات العمومية بالتّفكير في إصلاح هذا المخطط وإعادة بناء نظام محاسبي جديد وهو النّظام المحاسبي المالي، يأخذ بعين الاعتبار التّغيرات الحاصلة في المجال المحاسبي والمالي على مستوى العالم، ويتوافق مع معايير المحاسبة الدّولية، وفيما يلي أهم الأسباب التي كانت وراء تبني السّلطات الجزائرية للنّظام المحاسبي المالي والتي تنقسم إلى أسباب خارجية وأسباب داخلية :(مايده، 2017، صفحة 39)

1 – الأسباب الخارجيّة

- يعتبر تبنّي النّظام المحاسبي المالي استجابة لمتطلّبات التّوجه نحو اقتصاد السّوق، الشّراكة مع الاتّحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظّمة العالميّة للتجارة.
- ظهرت في عدّة بلدان احتياجات إضافية في التّمويل في القطاع الخاص وذلك بعد تحوّل مهمّة الدّولة من راعية لهذا القطاع إلى مشرفة عليه.
- عند البحث عن موارد ماليّة جديدة، أصبحت المؤسّسة لا تقتصر على الأسواق المحلية فقط بل أصبحت تلجأ إلى الأسواق المالية العالميّة.
- يتطلّب تطوّر المؤسّسات احتياجات معتبرة من الموارد الماليّة في إطار الاقتصاد العالمي الذي لا يعترف بالحدود الجمركية.
- يشترط عند طلب الاستفادة من أيّة خدمة كانت من الأسواق الماليّة الدّولية الامتثال للمعايير المحاسبيّة الدّولية.
- يستلزم الانفتاح الاقتصادي استعمال معلومات صحيحة وموحدة ومعدّة وفق معايير المحاسبة الدولية، وذلك تسهيلا لنقل المعلومات الاقتصاديّة وعمليات التّجميع المحاسبي للمؤسّسات المتعدّدة الجنسيات.

2 – الأسباب الداخليّة

- تحوّل دور الدّولة في الميدان الاقتصادي والتّجاري من طرف فعّال إلى دور منظّم.
- أصبح المخطّط الوطني للمحاسبة لا يتماشى مع النّظام الاقتصادي الجديد (اقتصاد السّوق).
- أصبحت النّظرة القانونية للمخطّط المحاسبي الوطني تطغى على النّظرة الاقتصادية.
- يستجيب المخطّط الوطني للمحاسبة بالدّرجة الأوّلى إلى المستلزمات الجبائيّة بحيث تم وصفه بأنه نظام مؤسّس لتحديد الضّريبة.
- يفتقر المخطّط الوطني للمحاسبة للإطار المفاهيمي الّذي من شأنه أن يقلّل من البدائل المقدّمة من طرف المهنيّين عند تقديمهم لحلول تخصّ نفس الإشكاليّة أو التّساؤل.

المطلب الثاني : ماهيّة القوائم الماليّة

اعتمد النظام المحاسبي المالي في إعداده وعرضه للقوائم المالية على المعايير المحاسبية الدولية ، وقد كان لهذا التوجه أثر محسوس على محتوى القوائم المالية، الأمر الذي أدّى إلى ظهور تغيّرات جوهرية على محتوى القوائم المالية لتتوافق مع التغيرات المالية والمحاسبية الدولية وفيما يلي سنطرّق إلى تعريف القوائم الماليّة، خصائصها، أهميتها بالنسبة للمؤسسة ولمستخدميها وكذلك سنفصّل في محتوى كل قائمة على حدة .

الفرع الأوّل : تعريف القوائم الماليّة

هنالك عدّة تعاريف للقوائم الماليّة نذكر منها :

تعريف 1: هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبيّة والماليّة والغير قابلة للفصل فيما بينها، تسمح بإعطاء صورة صادقة لأداءالمؤسّسة ولتغيّر وضعيتها الماليّة عند إقفال الحسابات. (سعيدي، 2015، صفحة 3)

تعريف 2: تشكّل القوائم الماليّة في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين الأوّل: قوائم ماليّة أساسيّة، والثّاني: قوائم مكمّلة للقوائم الأساسيّة، أما الأساسيّة فهي القوائم التي يتعيّن على المؤسّسات إعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصّلة والمستفيدين من هذه القوائم وهي قوائم الدّخل، الوضع المالي، التدفّق النّقدي، والتّغير في حقوق الملكيّة.

أمّا القوائم المكمّلة فهي قوائم تعدّ بشكل اختياري من قبل المؤسّسة بناءا على ظروف معيّنةمثل قوائم القيمة المضافة، والقوائم التفصيليّة لبنود إجماليّة وردت في القوائم الأساسيّة. (خنفر و المطارنة، 2011، صفحة 28)

تعريف 3 : القوائم الماليّة هي الوسيلة الرّئيسية أمام المحاسبة في توصيل المعلومات إلى من هم خارج المؤسّسة،وه ي بمثابة المنتج الرّئيسي للمحاسبة، وتتركز المعلومات التي تحتوي عليها حول رأس المال والنتيجة اللذان يرتبطان بوحدة محاسبيّة قد تكون في شكل مؤسّسة فرديّة أو شركة تضامن أو مساهمة أو ذات مسؤوليّة محدودة سواء كانت تنشط في القطاع التّجاري أو الصّناعي أو الخدمي، بغرض تحقيق الرّبح أو عدم تحقيقه. (حطاب و بن قطيب، 2019، صفحة 9).

الفرع الثاني : خصائص القوائم الماليّة

تعتبر الخصائص النّوعية للقوائم الماليّة صفات تجعل المعلومات الواردة فيها مفيدة أكثر بالنّسبة للمستخدمين، وعليه تتمثّل هذه الخصائص في : (القاضي و مامون، 2008، صفحة 274)

1– القابليّة للفهم : ويقصد بذلك إمكانية فهمها بشكل مباشر من قبل مستخدمي القوائم مع افتراض أنّ لديهم مستوى معقول من الثّقافة في مجال الأعمال والنّشاطات الاقتصاديّة والمحاسبة.

2– الملاءمة : وتكون المعلومات ملائمة عندما تفيد في اتخاذ القرارات لدى مستخدمي القوائم الماليّة ومساعدتهم في تقييم الأحداث المتعلّقة بالمؤسّسة سواء كانت ماضية أو حاضرة أو مستقبلية وتوفير إمكانية التّنبؤ بوضعيّة المؤسّسة مستقبلا.

3– الموثوقيّة : ويقصد بذلك خلوّها من الأخطاء الفادحة والتّحيز وتوفير إمكانيّة الاعتماد عليها كمعلومات صادقة وتمثّل المعلومات بصدق وتعرض نتائج المحاسبة عن العمليّات وتقدّمها طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصاديّة وأن تكون محايدة وخالية من التّحيز وتتّخذ الإجراءات الضّرورية في حالات عدم التّأكد من خلال ممارسة سياسة الحيطة والحذر. وعرض المعلومات بشكل كامل ضمن حدود الأهميّة النّسبية والتكلفة وعدم حذف أي معلومات تؤثر على اتخاذ القرارات لمستخدميها .

4– القابلية للمقارنة : ويقصد بذلك جعل مستخدمي القوائم الماليّة قادرين على إجراء المقارنات المختلفة بالاعتماد على القوائم الماليّة وذلك من خلال الاعتماد على أسس ثابتة في عملية قياس وعرض الأحداث الاقتصاديّة بالمؤسّسة .

وكذلك الإفصاح عن السّياسات المحاسبيّة المستخدمة في القياس وفي إعداد القوائم الماليّة والإفصاح عن أثر التّغير في تلك السّياسات وإظهار القوائم الماليّة المقارنة للفترات السّابقة.

الفرع الثّالث : أهداف القوائم الماليّة

تمثّل أهم أهداف القوائم الماليّة فيما يلي: (عبد السلام، 2017، صفحة 83)

- تمثّل القوائم الماليّة للمؤسّسة عرضا هيكليا ذا طابع مالي لمركزها المالي ولم أنجزته من معاملات خلال فترة معيّنة.
- الإفصاح عن المعلومات المتعلّقة بالمؤسّسة والتي تساعد الفئات المختلفة من داخل وخارج المؤسّسة في اتخاذ القرارات السّليمة.
- تمكين مستخدمي القوائم الماليّة من التّنبؤ بالتّطورات والأوضاع الاقتصاديّة المستقبليّة للمؤسّسة وقدرتها على تحقيق التدفّقات النّقدية وسداد التزاماتها وتوزيع الأرباح على المساهمين.
- تقييم قدرة المؤسّسة على استخدام أموالها وتحقيق أهدافها وتقييم كفاءة الإدارة بالقيام بالمسؤوليّات الموكّلة إليها، الأمر الذي يعتبر مؤشّرا على قدرة المؤسّسة على مواجهة منافسيها والحفاظ على بقائها واستمراريتها.
- تهدف القوائم الماليّة إلى توفير معلومات عن أداء المؤسّسة والتّغيرات في المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم الماليّة في اتخاذ القرارات الاقتصاديّة الصّائبة.
- توفير معلومات تلائم المستثمرين الحاليين والمحتملين والدّائنين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية ومنح القروض الماليّة
- توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين والدّائنين لأغراض التّنبؤ والمقارنة وتقييم التدفّقات النّقدية المتوقّعة بالنّسبة لهم من حيث المبلغ أو التّوقيت وحالة عدم التّأكد المتعلّقة بهذه التدفّقات.
- يجب أن توضّح القوائم الماليّة كل مايتعلق بحقوق الملكيّة وحقوق الغير وأيّة التزامات أخرى بالإضافة إلى أثر العمليّات والأحداث الاقتصاديّة على هذه الحقوق.
- تساعد المستخدمين والدّائنين الماليّين المرتقبين والمستخدمين الآخرين في اتّخاذ قرارات الاستثمار والائتمان وما إلى ذلك من قرارات بشكل سليم.
- تتعلّق القوائم الماليّة بالموارد الاقتصاديّة للمؤسّسة والمطالبات على هذه الموارد وعن آثار المعاملات والأحداث بالمؤسّسة.

المطلب الثالث : أنواع القوائم الماليّة ومستخدميها

تتعدّد أنواع القوائم المالية التي يتم إعدادها بالمؤسسة الاقتصادية، و كا قائمة لها محتوياتها الخاصّة ة تختلف المعلومات التي تقدّمها عن المعلومات التي تقدّمها القوائم الأخرى، و فيما يلي سنقوم بالتطرق الى كل قائمة على حدة و تفصيل محتوياتها

الفرع الأوّل: أنواع القوائم الماليّة : نميز خمسة أنواع للقوائم الماليّة تتمثّل في :

- قائمة المركز المالي (الميزانية)
- قائمة الدّخل .
- قائمة التدفّقات النّقدية.
- قائمة التغيّرات في حقوق الملكيّة (قائمة التغيّر في الأموال الخاصّة)
- ملاحق القوائم الماليّة .

أولا: الميزانية (قائمة المركز المالي)

1– تعريف الميزانية : تعرّف الميزانية على أنّها كشف يحتوي على أسماء الحسابات وقيمها وبيان ما تمتلكه المؤسّسة من موجودات وما عليها من التزامات في تاريخ إعدادها، ويتمّ عادة إعدادها بصورة رسميّة كلّ سنة ماليّة أو لفترات ماليّة أقل من سنة كالقوائم الماليّة ربع سنوية والقوائم الماليّة نصف سنويّة. وتعرّف ما تمتلكه المؤسّسة باسم الأصول أو الموجودات، وتعرّف الالتزامات التي على المؤسّسة باسم الالتزامات أو الخصوم أو المطلوبات، و كذا تبيّن حقوق الملكيّة، وتفيد الميزانيّة في معرفة المركز المالي للمؤسّسة في لحظة إعدادها إذ تبين ما يمتلكه من أصول وما عليه من التزامات للغير ولأصحابه. (الرجبي، 2014، صفحة 28)

2– محتوى الميزانية: تحتوي الميزانية على :

أ– الأصول (Assets): أو تسمى (الموجودات) تعرّف في الميزانية العموميّة بأنّها الممتلكات الحالية لحملة الأسهم والتي يعبّر عنها بقيم نقدية معيّنه وتشكّل في نفس الوقت موردا اقتصاديّا رئيسيّا للمؤسّسة، وتكمن أهميّةالأصول كونها قابلة للتّحويل إلى نقديّة، ولما تتمتّع به من قدرة على تحقيق الإيرادات مستقبلا، وتظهر الأصول في الميزانية مرتّبه حسب درجة سيولتها وعلى التوالي، فأولها الأصول المتداولة ،الاستثمارات ، الأصول الثابتة ثم الأصول الأخرى. (عباس، 2008، صفحة 44)
و فيما يلي سنتطرّق لفروع الأصول بالتفصيل :

I– الأصول المتداولة (Current Assest) : وهي الممتلكات التي تتّصف بقدرتها على التحوّل إلى نقدية خلال فترة وجيزة لا تتعدّى السّنة الواحدة، ولا يدخل ضمن الأصول المتداولة تلك الأرصدة الموجودة خارج البلاد، أو غيرها من المبالغ المحجوزة ضمانا لتسهيلات معيّنة. وتعتبر النّقدية في المؤسّسة ذات شأن كبير، لأنها تشكّل سيولة فوريّة يستعملها المدير المالي للوفاء بالتزامات المؤسّسة تجاه الغير، وفي الصّرف اليومي على العمليّات الإدارية والتّجارية الجارية. أمّا الذّمم المدينة فهي مبالغ مستحقة للمؤسّسة من عملائها الذين يشترون منتجاتها بشروط وتسهيلات آجلة، ويتوجب عليها دفع أثمانها في تواريخ معيّنه خلال السّنة الواحدة. ويتحدّد حجم الذّمم المدينة وفقا للسّياسات البيعيّة الآجلة المتبّعة، وحسب العرف السائد بين بعض الشركات وعملائها مثل التّسهيلات التي تمنح للعملاء لتشجيعهم على شراء كميّات أكبر، أو لأولئك العملاء الذين يرتبطون بعقود شراء المنتجات الصّناعية لفترة طويلة. (عباس، 2008، صفحة 44)

❖ **تشمل الأصول المتداولة مايلي** : (شناي، 2009، صفحة 46)

– النّقدية.

–الأوراق المالية القابلة للتّداول، والتي تقيم على أساس تكلفة السوق.

– حسابات المدينون والذين يتم تقيمهم بالمقدار المتوقع تحصيله.

– المخزون المقيم بقيمة السوق الأقل.

– المصروفات المقدّمة سالفا والتي تخص كل النفقات التي تمت فعلا للحصول على منافع خلال دوق الاستغلال.

II – الأصول الثّابتة (Fixed Assest) : تعكس الأصول الثّابتة أو غير المتداولة مقدار الأموال المستثمرة في المباني والأراضي والآلات، أي تلك المبالغ التي دفعتها المؤسّسة في الماضي مقابل حصولها على الموجودات، والتي تعمل على خلق النّقد وتوليد الأرباح مع مرور الزّمن، ولكنها لا تمثّل نقدا متاحا في الوقت الحاضر، أمّا مقدار النّقد الذي ستخلفه فيمكن أن يكون أعلى أو أدنى من القيم الدّفترية لها، ومن المهم أن تكون هذه الأصول مملوكة بالكامل لأصحاب المؤسّسة، ولذلك تعتبر من الموارد طويلة الأجل التي يتمّ استغلالها لفترة تزيد عن السّنة، وتعطي مردودا قد يستمر لسنوات عديدة مستقبلا . (عباس، 2008، صفحة 44)

❖ **وتشمل الأصول الثّابتة مايلي** : (شناي، 2009، صفحة 46)

– **الأصول المعنويّة** : وهي أصول تبقى لفترة طويلة، و تدرّ على المالك منافع مستقبلية متوقعة، فهي ضرورية لتشغيل المؤسسة وتضم شهرة المحل، العلامة التجارية وحق الابتكار، ورأس المال التجاري .

– **الأصول المادية** : وهي الأصول المحتفظ بها من قبل المؤسسة إما من أجل استخدامها في الإنتاج أو من أجل إيجارها للغير في شكل السلع أو الخدمات، و هي التي ينتظر أن تستعمل لأكثر من فترة مثل الأراضي المباني، المعدات.

– **الأصول المالية** : تعتبر من العناصر الهامة في ميزانية المؤسّسة وتشمل المساهمات و الأصول المالية

– **المخزونات** : تشمل كل السّلع الموجودة لدى المؤسّسة في تاريخ الجرد و التي تستهلك خلال الفترة الموالية والتي لا تزيد مدتها عن السّنة مثل البضائع، المواد واللّوازم و المنتجات نصف المصنّعة و التّامة الصّنع

– **المدينون** : الذين يمثلون المبالغ المستحقة على الغير اتجاه المؤسسة و تشمل أصول الضرائب ، الضرائب المؤجلة، الزبائن، المدينون الآخرون، الأصول المماثلة و الأعباء الملاحظة مسبقا .

– **خزينة الأصول والعناصر المماثلة لها** : تمثل القيم المتبقية من الموارد بعد تمويل الاستثمارات، المخزون والدّيون الممنوحة للزبائن، حيث تتوزّع بين المبالغ الموضوعة في البنك و الصندوق و الودائع تحت الطّلب والتوظيفات قصيرة الأجل.

❖ **خصائص الأصول** : تتمع الأصول بمجموعة من الخصائص تنحصر في : (شناي، 2009، صفحة 45)

– وجود منافع اقتصادية مستقبلية، أي أن يكون للأصل القدرة على تزويد المؤسسة بالمنفعة وخلق تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.

– قدرة المؤسسة على التحكم في هذه المنافع، بحيث تستطيع الحصول على ما تريد من الخدمات لنفسها أو تمكين الغير منها

– أن يكون هذا التحكم في المنافع قد نتج عن أحداث أو عمليات وقعت في الماضي.

ب– الخصوم : وتشكل الجانب الأيسر من الميزانية العموميّة، وتعرّف كذلك بالمطلوبات ويمكن تعريفها بأنّها: المبالغ التي تتحمّلها المؤسّسة في مقابل حصولها على الأصول، أي ماهي إلاّ التزامات مستحقّة على الأصول يتوجب سدادها للدائنين أو الموردين التجاريين. وتنقسم الخصوم إلى قسمين: خصوم متداولة قصيرة الأجل، وخصوم طويلة الأجل. (عباس، 2008، صفحة 48)

I– الخصوم المتداولة : وهي الالتزامات التي يتوجّب على الشّركاء الوفاء بها خلال فترة زمنيّة قصيرة لا تتجاوز السّنة الماليّة الواحدة، وتدفع للمورّدين التجاريّين والدّائنين وتغطية المصروفات التّجارية، وتشمل أوراق الدّفع، وفوائد وأقسام الدّيون، والأجور غير المدفوعة ومخصّصات الضّمان الاجتماعي، بالإضافة إلى المبالغ المدفوعة مقدّما مثل: الإيجارات أو التسبيقات التي تدفع في الحال مقابل الحصول على البضاعة في المستقبل القريب كما تستعمل المطلوبات المتداولة لتمويل الموجودات المتداولة موّضحة بذلك صلة العلاقة الوطيدة بين هذين الشّقين في الميزانية العموميّة. . (عباس، 2008، صفحة 48)

II– الخصوم طويلة الأجل : وهي أيضا التزامات ماليّة على المؤسّسة ولكنها تستحق الدّفع خلال مدّة سنة أو أكثر، وهي الدّيون متوسّطة وطويلة الأجل مثل السّندات والرهونات العقاريّة والقروض المباشرة. . (عباس، 2008، صفحة 49)

❖ **خصائص الخصوم** : تتمع الخصوم بمجموعة من الخصائص تنحصر في : (شناي، 2009، صفحة 47)

– يتطلب الالتزام أن تقوم الوحدة بتسوية التزام حالي عن طريق تحويل مستقبلي الأصل ما عند الطلب أو عند حدوث حدث معين أو في تاريخ معين.

- لا يمكن تفادي الالتزام.
- وقوع الحدث الملزم للوحدة في الماضي.

و فيما يلي سنقوم بعرض شكل يوضّح محتويات الميزانية من أصول وخصوم:

الشكل رقم (1) : محتويات الميزانية

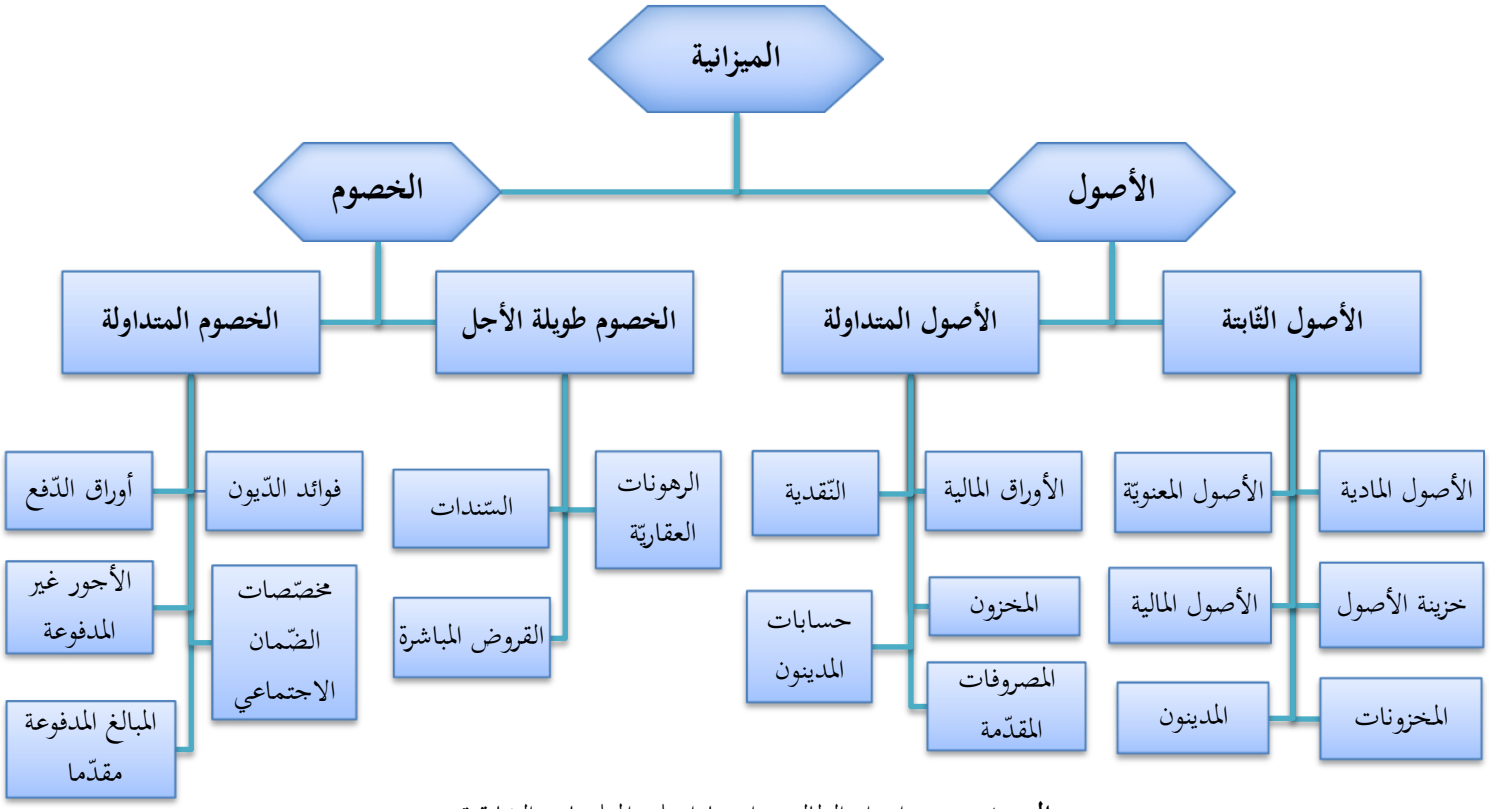

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات السّابقة

ثانيا : قائمة الدّخل (الإيرادات و المصروفات) و تسمى (**جدول حسابات النتائج**)

1- تعريف قائمة الدّخل : هي عملية قياس نتيجة نشاط المؤسّسة في مقابلة الإيرادات خلال فترة محدّدة بكل المصروفات التي تمّ إنفاقها في سبيل تحقيق تلك الإيرادات، وعادة ما يتمّ قياس نتيجة النّشاط عن فترة مدّتها عام كامل تبدأ مع بداية السّنة الماليّة للمشروع كما أنّ عمليّة قياس نتيجة النّشاط في برامج الإقراض تتمّ شهريّا لقياس مدى تقدّم البرنامج وتحقيقه لنقطة التعادل.(عبد السلام، 2017، صفحة 9)

2- محتوى قائمة الدّخل : تحتوي قامة الدّخل على : (عبد السلام، 2017، صفحة 10)

ا- الإيرادات : تتمثّل في مقدار الزّيادة أو الإضافة التي تطرأ على أصول المؤسّسة نتيجة لمزاولة النّشاط والعمليّات وتتمثّل في :

أ – اشتراكات الأعضاء : وتقدّر على أساس عدد المشتركين المنتظر تحصيله منهم.

ب- الإعانات الحكوميّة : ويتمّ تقديرها على أساس ماتحصل عليه من إعانات من الجهات الحكومية (الدورية وغير الدورية).

ج- التّبرعات والهبات والوصايا : هي التي تحصل عليها إما عن طريق التّبرع التلقائي أو بتصريح من جمع المال.

د– الإيرادات الأخرى : وهي الإيرادات النّاتجة عن مباشرة أنشطة الجمعية المختلفة.

هـ– تمويل الهيئات : وهي المنح المقدّمة من الهيئات الأجنبية المانحة لخدمة مشروعات الجمعية المختلفة.

II– المصروفات : هي المبالغ التي يتم صرفها وإنفاقها من أجل توليد الدّخل الدّوري، ويتمّ تقديرها طبقا للأسس التي يقرّرها مجلس الإدارة وحسب أوجه النّشاط وطبيعته، ويعرض على مجلس الإدارة كل شهر حساب يتضمّن بيانات شاملة عن الإيرادات والمصروفات، حيث يوضّح في هذا الحساب الإيرادات التي تمّ تحصيلها أو ما أنفق خلال تلك المدّة والمركز المالي.

أ– مصروفات أو أتعاب الخدمات المصرفية .

ب– المصاريف الإدارية و العمومية : مصاريف النقل، الهاتف، الصيانة، الدعاية، الضرائب و الرسوم، الاهتلاك.

ج– أرباح و خسائر غير متعلقة بالنشاط : مثل أرباح أو خسائر بيع أصول .

3– المعلومات الأساسية التي يجب عرضها في قائمة الدخل : (بن فرج، 2014، صفحة 75)

- الإيرادات.
- تكاليف التمويل.
- حصة المنشأة في ربح أو خسارة المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة.
- مصروف الضرائب.
- العمليات غير المستثمرة.
- الأرباح والخسائر.
- الأرباح أو الخسائر المتعلقة بحصة الأقلية.
- الأرباح أو الخسائر المتعلقة بحقوق المساهمين.

4– أهمية قائمة الدخل : تتمثل أهمية إعداد قائمة الدخل في : (مخلخل، 2020، صفحة 125)

–معرفة نتيجة المؤسسة من ربح أو خسارة.

–التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل بسبب وجود مكاسب أو خسائر من العمليات غير مستمرة.

–معرفة كفاءة الإدارة عن وضعية أدائها المالي ويستخدم الربح مقياسا لأداء.

–معرفة ربحية السّهم الواحد وذلك بهدف اتخاذ القرارات الاستثمارية.

–التعرف على نتيجة الأعمال المتعلّقة بنشاطات المؤسسة غير المستمرة وكذلك النشاطات غير العادية.

–معرفة فيما إذا كان تم إعدادها بناء على استمرارية المؤسسة أو على أساس تصفيتها.

ثالثا : قائمة التدفّقات النّقدية

1– تعريف قائمة التدفّقات النّقدية : قائمة التدفّقات النّقدية هي إحدى القوائم الماليّة الرّئيسة التي تعدّها المؤسّسة، إذ تمثل التدفّقات الدّاخلة والخارجة من والى الوحدة الاقتصاديّة، وكذلك طريقة الحصول على الموارد الماليّة وطرق استخدامها،إذن هي الأحداث التي تقوم بها المؤسّسة داخليا وخارجيا وبالإمكان قياسها بشكل كمّي ونقدي، وتدخل هذه الأحداث ضمن الإطار المحاسبي ويعتمد عليها النّظام المحاسبي المالي بشكل أساسي. وعندما تستخدم قائمة التدفّقات النّقدية مع بقيّة القوائم الماليّة تقدّم

معلومات تجعل المستخدمين قادرين على تقييم التّغييرات في صافي موجودات المؤسّسة وهيكلها المالي.و يتمّ تسجيلها وتصنيفها الى أقسام استنادا الى الأنشطة المختلفة . (صفوان و سمر، 2018، صفحة 4)

2– محتوى قائمة التدفّقات النّقدية : تحتوي قائمة التدفقات النقدية على : (ابو الجود، 2019، صفحة 5)

تأتي قائمة التدفّق النّقدي خلال مدّة معيّنة مبوبّة حسب الأنشطة إلى ثلاث مجموعات وهي :

أ– الأنشطة التشغيليّة : تتمثّل في الأنشطة الأساسيّة المنشئة لنواتج المؤسّسة وتدخل في تحديد صافي الدّخل، مثل المتحصّلات من الزبائن والفوائد، كذلك تسديد المصروفات للمورّدين والعاملين وسداد الفوائد.

ب– الأنشطة الاستثماريّة : تتمثّل في العمليّات الخاصّة باقتناء وبيع الأصول وكذا التوظيفات الأخرى غير المحتواة ضمن العناصر المعادلة للخزينة مثل تقديم القروض للغير وتحصيلها واقتناء الاستثمارات والتّنازل عنها، مثل: استحواذ وبيع الأصول وغيرها من الأصول التي تدخل في العملية الاستغلالية والتي تحتفظ بها المؤسّسة لهدف استعمالها في إنتاج السلع والخدمات.

ج– الأنشطة التمويلية : هي نتيجة للتدفّقات التّشغيلية والاستثماريّة، وهي الأنشطة التي يترتّب عنها تغيّرات في مكوّنات الأموال الخاصّة من حيث الحصول على رأسمال جديد من المالك أو المساهمين، وإمدادهم بالعوائد، وكذا مديونية الوحدة فيما يخصّ الحصول على القروض من الدّائنين وسدادها مثل: زيادة رأس المال. والجدول التالي يبين العناصر المكونة لكل نوع :

الجدول رقم (1) : عناصر الأنشطة المكونة لقائمة التدفّقات النّقدية

تدفقات المؤسّسة	التدفّقات النّقدية الداخلة	التدفّقات النّقدية الخارجة
الأنشطة التشغيلية	– مبيعات السلع و الخدمات – مصادر الإيرادات الأخرى غير المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية	– مشتريات البضاعة – الرواتب و الأجور – الفوائد المدفوعة – المصاريف الأخرى – الضرائب على الأرباح
الأنشطة الاستثمارية	– بيع عقارات و معدات – بيع الاستثمارات الماليّة – حصص الأرباح المستلمة	– شراء عقارات ومعدات – شراء الاستثمارات الماليّة
الأنشطة التمويلية	– إصدار أسهم رأس المال – إصدار سندات	– دفع الديون – دفع حصص الأرباح النّقدية

المصدر : (ابو الجود، 2019، صفحة 6)

3- طرق عرض قائمة التدفّقات النّقدية : (ابو الجود، 2019، صفحة 6)

فيما يلي سنتطرق باختصار إلى طريقتين لإعداد قائمة التدفّقات النّقدية وهما "الطّريقة المباشرة، والطّريقة الغير مباشرة". وهذا التحديد مرتبط خاصّة بتدفّقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال أو التي تولّدها الأنشطة التشغيلية (الأنشطة التي تتولّد عنها منتجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالإستثمار ولا بالتّمويل).

أ- الطّريقة المباشرة : التي بموجبها يتمّ الإفصاح بإجمالي المدفوعات النّقدية عن الفترات الرئيسيّة لإجمالي المقبوضات النّقدية خلال فترة محددة، حيث أنّ هذه الطّريقة توفّر معلومات يمكن أن تكون مفيدة في تقدير التدفّقات النّقدية المستقبليّة لاتتوفر بمقتضى الطّريقة الغير مباشرة.

ب- الطّريقة غير المباشرة : إن الطّريقة الغير مباشرة تعتمد على تصحيح النّتيجة الصّافية للسّنة الماليّة من أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة كالإهتلاكات الّتي لايرافقها تدفّق نقدي حقيقي خارجي أو داخلي، والزّبائن والمورّدين التي بعد فترة معيّنة تتحول إلى تدفّق نقدي داخلي أو خارجي أو العناصر التي ليس لها علاقة بأنشطة الاستغلال كفائض أو عجز التّنازل عن الاستثمارات، ويبقى باقي التدفّقات الأخرى والمتمثّلة في تدفّقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستثمار والتّمويل.

4- أهمية قائمة التدفقات النقدية: تتمثل أهمية إعداد قائمة التدفقات النقدية في ما يلي: (بن فرج، 2014، صفحة 93)

- تقديم المعلومات المهمة عن النقدية المتحصل عليها والمتصرّفة فيها خلال فترة محدّدة.

-تعتبر المعلومات الواردة ضمن هذه القائمة مفيدة و مساعدة المستثمرين والمقرضين وغيرهم في الحكم على قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية مستقبلا.

-تساعد الأطراف المستخدمة لها في تقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وتوزيع أرباحها وتوفير احتياجاتها النقدية في التمويل الخارجي

- الحكم على أثر صفقات التمويل والاستثمار النقدية وغير النقدية خلال الفترة على المركز المالي للمؤسسة.

- تقييم أداء المنشأة فيما يتعلق بإدارة الأموال المتاحة من حيث الزيادة والعجز الناتج عن الفجوات الزمنية بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة

رابعا : قائمة التغيّرات في حقوق الملكيّة و تسمّى قائمة تغير الأموال الخاصّة

1- تعريف : تشكّل قائمة التغيّرات في حقوق الملكيّة تحليلا للحركات التي أثّرت في الفصول المشكّلة لرؤوس الأموال الخاصّة بالمؤسّسة خلال السّنة الماليّة. يتم فيها تقديم معلومات تخصّ الحركات المرتبطة بالنّتيجة الصّافية للسّنة الماليّة تغيّرات الطّريقة المحاسبيّة، المنتوجات والأعباء الأخرى المسجّلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصّة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة عمليات الرّسملة (الارتفاع، الانخفاض، الترديد)، توزيع النّتيجة والتّخصيصات المقرّرة خلال السّنة الماليّة .(بن خليفة، 2018، صفحة 52)

2- محتوى قائمة التغير في حقوق الملكيّة: تحتوي قائمة التغيرات في حقوق الملكية على: (مخلخل، 2020، صفحة 131)

أ- التغييرات في السّياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الهامّة: تقوم بعض المؤسسات بإجراء تغيير من طريقة محاسبية إلى أخرى مثل تغيّر طريقة الاهلاك أو تصحيح أخطاء في التقديرات المحاسبية، أمّا فيما يخص تغييرات الطّرق المحاسبية فهي تتمثل في تغييرات المبادئ والأسس والممارسات الخصوصية التي تطبّقها أي مؤسسة لإعداد وتقديم قوائمها المالية.

ولا يعمد إلى تغيير طريقة محاسبية إلاّ إذا كان هذا التغيير مفروضا في إطار تنظيم جديد أو كان يسمح بنوع من التحسين في عملية تقديم القوائم الماليّة للمؤسّسة المعنية، ويتم تعديل أرصدة حسابات الأموال الخاصة في أول خطوة عند إعداد قائمة التغير في الأموال الخاصة بأثر التغيرات في السياسات المحاسبية.

ب– مكاسب وخسائر إعادة تقييم التثبيتات: لإظهار المعاملات التي تؤثر على أرصدة الأموال الخاصة والتي هي المكاسب أو الخسائر عن إعادة تقييم التثبيتات والتي ترحل مباشرة إلى حسابات الأموال الخاصة تحت حساب الخاص بإعادة التقييم، ولا يتم إظهارها في حسابات النتائج.

ج– النتيجة الصافية: بنود المعاملات التي تؤثّر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة هي النتيجة الصافية لحسابات النتائج .

د– المعاملات مع المالك والتحويالت بين حسابات أألموال الخاصة: وتشمل ما يلي:

– **زيادة رأس المال:** من خلال إصدار أسهم جديدة وقد تكون الزيادة بدون علاوة فتظهر تحت عمود رأس المال أما قيمة العلاوة فتظهر تحت عمود عالاوة إصدار.

– **الحصص المدفوعة** : وتظهر بالسالب تحت عمود الاحتياطات والنتائج، للأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج.

يمكن تلخيص أهم التغيرات في حقوق الملكيّة وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (2) : أهم التغيرات في حقوق الملكيّة

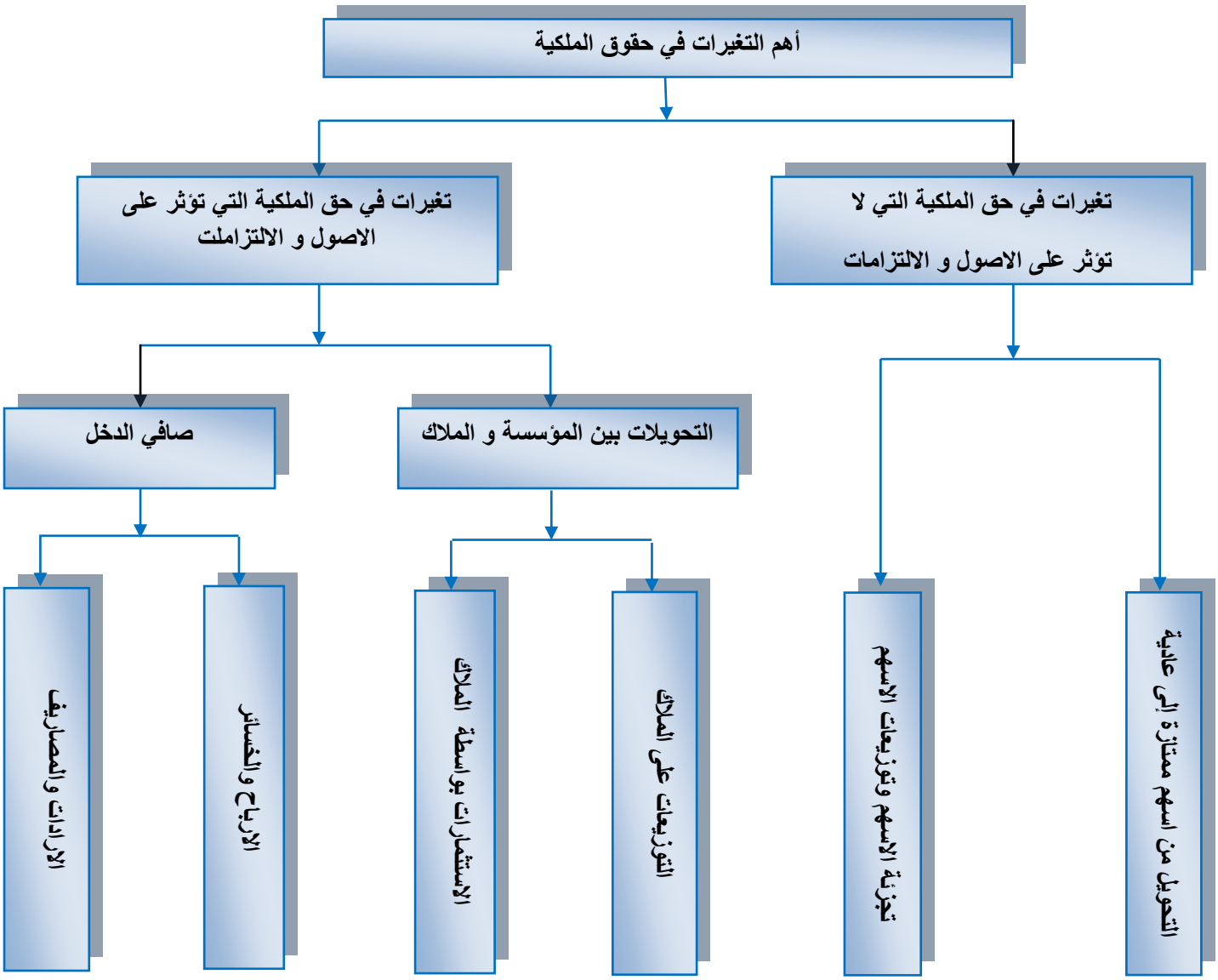

المصدر: (مخلخل، 2020، صفحة 132)

3– أهمية قائمة التغيّرات في حقوق الملكيّة : تمثّل أهمية إعداد هذه القائمة في: (مخلخل، 2020، صفحة 131)

– يظهر جدول التّغير في الأموال الخاصّة مختلف التغيّرات في رأسمال المؤسّسة والعلاوات وفارق التقييم وفارق إعادة التقييم وكذا التغيّرات في الأرباح المتبقية المخصصة (الاحتياطات) والأرباح المتبقية غير المخصّصة خلال المدة المالية.

– تظهر مختلف التغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء.

– تظهر مختلف الحصص المدفوعة.

– تبيّن هذه القائمة مختلف التغيرات المدفوعة وعلاوات الإصدار والاحتياطات والأرباح المتبقيّة المخصّصة وغير المخصّصة

– تظهر هذه القائمة صافي نتيجة السنة المالية

خامسا : ملاحق القوائم المالية

1– تعريف ملاحق القوائم الماليّة : تتضمّن الملاحق على وجه الخصوص القواعد والطّرق المحاسبيّة التي تسمح بفهم الميزانيّة، زيادة على عدة معلومات تكميلية (حيث أنّ كل معيار دولي يحدّد ويعرّف مستوى المعلومات الواجب تقديمها في الملحقات).(سنوسي، 2015، صفحة 37)

2– محتويات ملاحق القوائم الماليّة : تحتوي ملاحق القوائم الماليّة على مايلي : (سنوسي، 2015، صفحة 37)

أ– الطرق المحاسبيّة المعتمدة لمسك المحاسبة وتحضير القوائم الماليّة (مدى مطابقتها للمعايير، وأي نقص يجب أن يشرح ويبرر)

ب– المعلومات الإضافيّة الضّرورية لفهم الميزانيّة، جدول حسابات النّتائج، جدول تدفّقات الخزينة، جدول تغيّرات الأموال الخاصّة.

ج– المعلومات التي تخص المؤسّسات في حالة الشّراكة، المؤسّسات المختلطة، المؤسّسات الأم وفروعها، وكل التعاقدات التي تمّت مع المؤسّسات أو مسيّريها وتشمل طبيعة العلاقات، أنواع التعاقد، حجم وقيمة التعاقد، سياسة تحديد الأسعار المتعلقة بالتعاقدات.

د– المعلومات ذات الطّبيعة العامّة المتعلّقة ببعض العمليّات الخاصّة وذلك للحصول على الصّورة الصّادقة.

هـ– الأحداث اللاّحقة لتاريخ الإقفال عندما يكون لهذه الأحداث أهميّة وتأثير على قرارات مستخدمي القوائم الماليّة،فلا بد من التطرّق لها في الملحق.

و– الأحداث التي تؤثّر في وضعيّة وأداء المؤسّسة أو حدوث أي أخطاء ناجمة عن التطبيق الخاطئ للقواعد المحاسبيّة أو النّسيان، لابدّ من تقديم المبرّرات لأن ذلك يؤثر على النتيجة .

3– أهمية ملاحق القوائم الماليّة : تتمثّل أهمية هذه الملاحق في مايلي : (مجيلي، 2018، صفحة 112)

– مساعدة مستخدمها على إبداء رأي أحسن حول الوضعية المالية ونتيجة المؤسسة، فهي تعطي كل الإيضاحات والشروح والتعليقات الضرورية حتى يتحقق الفهم الجيد للمعلومات المفصح عنها من طرف المؤسّسة.

– تحتوي على معلومات مكملة وموضحة ومفسرة لباقي المعلومات المفصح عنها في القوائم الأخرى التي تم إعدادها، وبالتالي فإن علاقة الملحق بباقي القوائم المالية هي علاقة تفسيرية، توضيحية، تكميلية وتعزيزية

الفرع الثاني: مستخدمو القوائم الماليّة

يمكن التّمييز بين صنفين رئيسيّين من مستخدمي القوائم الماليّة، الصّنف الأوّل يشمل المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة مثل الملاّك الحاليين والمرتقبين، وإدارة المؤسّسة والمقرضين والمورّدين ومصلحة الضّرائب والعاملين والمستهلكين، أمّا الصّنف الثّاني من المستخدمين فيشمل المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة، مثل المحلّلين الماليّين، بورصة الأوراق الماليّة، الهيآت المعنيّة بإصدار المعايير، المؤسّسات المتخصّصة في نشر المعلومات الماليّة، والنّقابات العماليّة وغيرهم.

لذلك تقوم المؤسّسات بإعداد القوائم الماليّة على أساس أنّها قوائم ذات أغراض عامّة تسمح بتلبية احتياجات العديد من المستخدمين مع التّركيز على احتياجات المستخدمين المباشرين مثل المستثمرين الّذين ليس لهم سلطة الحصول على المعلومات المحاسبيّة.

وتتمثّل أهم الأطراف المستخدمة للقوائم الماليّة في الفئات التالية : (مداحي، 2012، الصفحات 46-48)

أولا : المستثمرون

يحتاج المستثمرون الحاليّون والمتوقّعون إلى توفر المعلومات بشكل مستمر، لإمكانية تقييم فرص الاستثمار المتاحة، والمفاضلة بين البدائل الاستثماريّة واتخاذ القرارات المرتبطة بتوظيف مواردهم بشكل سليم، سواء بالحفاظ على الاستثمار في المؤسّسة أو تخفيضه أو تحويله إلى مؤسّسة أخرى. ويعطي المستثمرون أهميّة كبيرة لتحليل العائد والمخاطرة في عملية اتّخاذ قرارات الاستثمار.

ثانيا : الإدارة

تحتاج إدارة المؤسّسة إلى معلومات لتقييم الوضع المالي لها، وربحيّتها ومدى تقدّمها وتطوّرها، وتستعمل الإدارة في سبيل تحقيق ذلك مجموعة من الطّرق والأدوات لمتابعة ومراقبة وضع المؤسّسة، ومن بينها تحليل القوائم الماليّة باستخدام التّحليل المالي بأساليبه المختلفة.

ثالثا : الجهات الحكومية

يتم استعمال المعلومات الواردة في القوائم الماليّة من طرف الجهات الحكومية لرسم السّياسات على المستوى الوطني، كما تحتاج إدارة الضرائب إلى المعلومات الماليّة عن الشّركات والمؤسّسات لاحتساب الضّرائب المستحقّة عليها.

رابعا : مدقّقو الحسابات

يحتاج مدقّقو الحسابات إلى كافة المعلومات والإيضاحات لإبداء آرائهم بشكل محايد عن مدى مصداقيّة المعلومات الواردة في القوائم الماليّة ومدى موضوعيّتها وأنّه تم إعدادها باحترام وتطبيق مبادئ النّظام المحاسبي المالي.

خامسا : العمال

يحتاج عمّال المؤسّسة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي، ومعلومات تساعد على تعزيز مطالبهم لتحسين أوضاعهم المهنية.

سادسا : المورّدون

يحتاج المورّدون إلى معلومات تساعدهم على تقدير ما إذا كانت المؤسّسة ستكون عميلا جيّدا قادرا على سداد ديونه.

سابعا : العملاء

يحتاج العملاء إلى معلومات تساعد في التنبّؤ بوضع المؤسّسة المستقبلي وقدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج وبيع السّلع.

المبحث الثّاني : اتخاذ القرارات بالمؤسّسة الاقتصادية

تعتبر عمليّة اتخاذ القرار من الأمور اللاّزمة لسير أي مؤسّسة،كونها تمس جميع أقسامها ونشاطاتها، إذ ينظر لها مفكري الإدارة على أنها عنصر أساسي له أثر محسوس في عمل المؤسّسات، ومن أجل دراسة هذه العمليّة بالتّفصيل سنقوم بتقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب ، حيث سنطول في المطلب الأول مفهوم عملية اتخاذ القرار، أمّا المطلب الثاني فسنتطرّق فيه الى مراحل عملية اتخاذ القرار في حين سنخصص المطلب الثالث الى تصنيف القرارات و معوّقات اتخاذها.

المطلب الأوّل : مفهوم اتخاذ القرار وأهميته

القرارات هي محور العمليّة الإداريّة، وبالتالي أصبح مقدار النّجاح الذي تحقّقه أي مؤسّسة يتوقّف لدرجة كبيرة على قدرة وكفاءة قيادتها على اتخاذ القرارات المناسبة.

الفرع الأوّل : مفهوم القرار واتخاذ القرار

أولا : تعريف القرار

تعريف 1: هو أفضل بديل لحل المشكلة أو هو الحل. (ماهر، 2007، صفحة 22)

تعريف 2: هو اختيار بديل معيّن بعد تقييم بدائل مختلفة، وفقاً لتوّقعات معيّنة لمتّخذ القرار.(الشرقاوي، 2002، صفحة 128)

تعريف 3: هو البديل الأفضل المختار ضمن مجموعة من البدائل المتنافسة، والقرار هو إجراء لإحداث التّغيير لتحقيق قيمة مضافة سواء كانت ماديّة أم معنويّة تعود على الشّخص نفسه أو غيره. (تعلب، 2011، صفحة 42)

ثانيا : مفهوم عمليّة اتخاذ القرار

تعريف 1: هي تلك العمليّة المبنيّة على الدّراسة والتّفكير الموضوعي الواعي للوصول إلى قرار، وهو الاختيار ما بين بندين. (حسين، 2013، صفحة 17)

تعريف 2: هو الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معيّن، أو هو عمليّة المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة واختيار الحل الأمثل من بينها. (العزاوي، 2006، صفحة 21)

ثالثا : عناصر اتخاذ القرار

تقوم عمليّة اتخاذ القرار على ثلاثة عناصر أساسية، هي: (الشرقاوي، 2002، صفحة 130)

1– الاختيار : رغم أن عنصر الاختيار يشتق وجوده ضمنياً عند الحديث عن القرار، إلاّ أنّ عمليّة الاختيار نفسها هي عمليّة نسبيّة، فقد يتوفر لمتّخذ القرار حرية واسعة في الاختيار في بعض الظّروف، أو تنعدم هذه الحريّة تماماً في ظروف أخرى. و حتى عندما تتوافر لمتّخذ القرار درجة واسعة من حريّة الاختيار، فإنّ هذه الحرّية ما زالت مقيّدة بظروف البيئة والعوامل الشخصيّة. إذن حريته في الاختيار تتدرّج من مواقف حيث تنعدم فيها الحريّة الى مواقف حيث له أقصى درجة من حرّية الاختيار.

2– البدائل : إنّ العنصر الثّاني في أي قرار هو وجود البدائل، ونميّز ثلاثة حالات :

أ– أن يكون لمشكلة ما طريقة واحدة لمعالجتها، هذه المشكلة لا تحتاج إلى عمليّة اتخاذ قرار. والقول بأنّ المشكلة ليس لها سوى حل واحد يرجع عادة الى العجز عن تكوين البدائل.

ب– نجد أن الكثير من المشاكل ينظر اليها كبدائل ثنائية (إما هذا أو ذاك)، مثل هذه النظرة الثّنائية لا تعني عدم وجود بدائل

أخرى، ولكنّها تعني أنّ البدائل الأخرى غير معروفة أو غير مدروسة أو مستبعدة من الصّور.

ج– الحالات الشّائعة التي تواجه المدير وتتطلّب منه إيجاد القرارات، هي الحالات التي تتضمّن عدداً كبيراً من البدائل، وعلى المدير في مثل هذه الحالات ، تخفيض عدد هذه البدائل إلى أدنى حد ممكن، فاتخاذ القرارات هي عمليّة تخفيض للبدائل المتعدّدة ، وعليه فالبدائل مثلها مثل الاختيار، تتدّرج في عددها بين التعدّد والوحدانية.

3– الأهداف والدّوافع : إنّ العنصر الثّالث في أي قرار هو الأهداف والدّوافع، فالقرارات لابدّ أن تسهم في إنجاز أهداف حقيقيّة بفاعلية وكفاءة، ومن الطّبيعي أن لكلّ قرار دافع معيّن وتعتمد نتائج القرارات على أهميّة الدّوافع التي تحرّك السّلوك. فالدّافع الواحد يحقق أكثر من هدف واحد، لذلك فإنّ قوّة الدّافع تحدّد الأهمية النسبيّة للهدف المرغوب تحقيقه.

الفرع الثّاني : أهمية عمليّة اتخاذ القرار و خصائصها

أوّلا : أهمية عمليّة اتخاذ القرار

يمكن توضيح أهمية اتخاذ القرار فيما يلي : (ماهر، 2007، الصفحات 34-36)

1– اتخاذ القرارات عمليّة مستمرّة : يمارس الإنسان اتخاذ القرارات طوال حياته، فمنذ قيامه من نومه يقرّر ماذا يأكل؟ وماذا يلبس ؟ وإلى أين يذهب ؟

و إذا كان هذا هو موقف الإنسان العادي فإنّ مجال العمل في المؤسّسات ما هو إلاّ مجموعة مستمرّة ومتنوعة من القرارات في مختلف المجالات كالإنتاج والتّسويق والتّنظيم والأفراد، ونحوها.

2– اتخاذ القرارات أداة المدير في عمله : إن اتخاذ القرارات هي أداة المدير في القيام بعمله اليومي، إذ بواسطتها يحدّد ما يجب عمله؟ ومن يقوم به؟ ومتى يتم القيام به؟ وأين؟. وهنا نقول كلّما ارتفعت قدرات المدير في اتخاذ القرارات كلّما ارتفع مستوى أدائه الإداري.

3– القرارات الإستراتيجيّة تحدّد مستقبل المؤسّسة : ترتبط القرارات بالمستقبل، ويكون لها تأثيراً على نجاح المؤسّسة أو فشلها.

4– اتخاذ القرارات أساس لإدارة وظائف المؤسّسة : حيث تنطوي على مجموعة من القرارات الخاصّة بإدارة الجوانب المختلفة لهذه الوظائف. فوظيفة الإنتاج تحتوي على مجموعة من القرارات الخاصّة بتحديد ماذا تنتج والحجم الأنسب للإنتاج ونحوها.

5– اتخاذ القرارات جوهر العمليّة الإداريّة : يرى البعض أن اتخاذ القرارات هو جوهر وظيفة التّخطيط نظراً أن وظيفة التخطيط تنطوي على سلسلة من القرارات، ولكننا نرى أن اتخاذ القرارات ليس جوهر وظيفة التخطيط وحدها، ولكنّه أساس وجوهر كل الوظائف الإداريّة الأخرى من تنظيم وتوجيه ورقابة، لأنّ كلاً من هذه الوظائف تنطوي على مجموعة من القرارات الإداريّة الحاسمة

ثانيا : خصائص عمليّة اتخاذ القرار

يمكن بيان ماهيّة عمليّة اتخاذ القرار بشكل أفضل من خلال إبراز أهم خصائص هذه العمليّة وهي كلآتي : (كنعان، 2007، صفحة 87)

1– عمليّة قابلة للتّرشيد : ذلك أن هذه العمليّة تقوم على افتراض أنه ليس بالإمكان الوصول الى ترشيد كامل للقرار، و إنّما يمكن الوصول الى حد من المعقوليّة والرّشد. كما أنّ عمليّة اختيار البديل الملائم تتم على خطوات متعدّدة ومختلفة، وتحت تأثير ضغوط وعوامل متباينة، الأمر الذي يجعل من غير الممكن وجود معلومات دقيقة وتنبؤ دقيق بالأحداث، زد على ذلك أن تعدّد الأهداف وتداخلها وتعارضها أحياناً يبعد هذه العمليّة عن اعتبارها عمليّة حسابية قابلة للقياس والتّحديد الدّقيق.

2- تتأثر بعوامل ذات صبغة إنسانيّة واجتماعيّة : وهذه الصّفة تابعة من كون هذه العمليّة تتأثّر بعوامل سيكولوجيّة نابعة من شخصيّة متّخذ القرار والمرؤوسين، الأشخاص الذين يساهمون في اتخاذ القرار أو يتأثرون به.

كما أنّ هذه العمليّة تتأثر بعوامل اجتماعية نابعة من بيئة القرار سواء كانت هذه البيئة داخليّة أو بيئة خارجيّة، وهي بيئة المجتمع الذي تمارس فيه المؤسّسة نشاطها.

3- عمليّة تمتد في الماضي والمستقبل : و تنبع هذه الصّفة من كون القرار امتداد واستمرار لقرارات أخرى سبق اتخاذها، وأنّ القرار لا يتخذ بمعزل عن بقية القرارات التي سبق اتخاذها، بل يعتبر حلقة من سلسلة قرارات، حتى يكاد يكون من المتعذّر في كثير من الأحيان تحديد القرار الأصلي من مجموعة القرارات التي تتّخذ في تنظيم ما، حيث يبدو كل قرار وكأنّه مرتبط بقرارآخر اتخذ قبل ذلك.

4- عمليّة تقوم على الجهود الجماعية المشتركة : اذ يُنظر الى هذه العمليّة على أنها نتاج جهد مشترك يبرز من خلال مراحلها المتعدّدة وما تتطلبه هذه المراحل من إعداد وتحضير وجمع معلومات وتحليل لهذه المعلومات وتقييمها وتنفيذ القرار وما يتطلّبه التّنفيذ من جهود مشتركة.

5- عمليّة ديناميكيّة مستمرّة : وتبرز صفة الحركيّة من خلال كون هذه العمليّة تنتقل من مرحلة لأخرى وصولاً إلى الهدف المنشود أي حل المشكلة محل القرار. كما أنّ المشكلة محل القرار غالباً ما يكون طابعها التّغيير المستمر من مرحلة لأخرى حسب متغيّرات وظروف معيّنة، كتغيّر نوعيّة وكميّة المعلومات المتاحة لمتخذ القرار مثلاً. يضاف الى ذلك أن التغيّر المستمر للمشكلة محل القرار يفرض على متّخذ القرار متابعة هذا التغيير لتحديد المشكلة الرّئيسية وتمييزها عن المشكلة الفرعية، وكذلك التّمييز بين المشكلة وأسبابها حتّى يتوصّل الى التّشخيص السّليم للمشكلة الذّي يتوقف عليه بشكل أساسي للتوصّل الى البديل الملائم.

6- **عمليّة مقيّدة وتتّسم بالبطء أحيانا** :وهذه الصّفة نابعة من كون متخذ القرار يخضع لقيود متعدّدة وهو بصدد اتخاذ القرار، بعضها قانونيّة وبعضها نابع من الضّغوط التي يتعرض لها.

كما أنّ هذه العمليّة تتسم أحياناً بالبطء، لكونها تستغرق وقتاً طويلاً لاتخاذ القرار بسبب تعقّد المشكلة محل القرار، أو بسبب مايتطلّبه حلّها من جمع للمعلومات وتحليلها، أو بسبب تردّد متّخذ القرار، وهذه كلّها أسباب تجعل من عمليّة اتخاذالقرارات عمليّة بطيئة.

7- أنها عمليّة معقدة وصعبة : وتنبع صعوبة هذه العمليّة من أنها تتضمن نشاطات متعدّدة تقتضيها مراحلها المختلفة، وما تتطلّبه هذه النّشاطات من قدرات ومهارات لإنجازها.

المطلب الثاني : مراحل اتخاذ القرار وبيئة وظروف اتخاذه

الفرع الأول : مراحل اتخاذ القرار

تمر عمليّة اتخاذ القرار بمجموعة من المراحل بداية من تحديد المشكلة وختاما بتنفيذ القرار ومتابعته، حيث نوجز مختلف مراحل اتخاذ القرار فيما يلي :(حسين، 2013، الصفحات 22-25)

1- تحديد المشكلة : إنّ أوّل خطوة في عمليّة اتخاذ القرار هي التّعرف على المشكلة ومعرفة مسبّباتها وجمع المعلومات عنها وتحليلها، وذلك لتحديد الأهداف المراد تحقيقها، إذ هي لحظة إدراك الشّخص أنّ هناك فرقاً بين وضعه الحالي والوضع المثالي. وهي الفجوة التي يجب أن تسدّ بواسطة قرار سليم وناجح . ولتحديد المشكلة لابدّ من جمع المعلومات عنها ثم تحليلها ودراستها للوصول إلى المسبّبات الحقيقية لهذه المشكلة.

2– البحث عن بدائل : هي عبارة عن الحلول للمشكلة التي تواجه متخذ القرار وهنا لابدّ من جمع المعلومات الكاملة عن كل بديل، وبعد ذلك يتم استبعاد أي بديل لا يتّفق مع هدف المؤسّسة ودراسة البديل الذي يحقّق الأهداف المرغوبة، وهنا يجب توفّر أكثر من بديل. إذن عمليّة البحث عن البدائل وإيجاد الحلول ليس بالعمليّة السّهلة لأي مؤسّسة.

3– مقارنة البدائل : في هذه الخطوة لابدّ من بذل جهد كبير من قبل الإدارة وبالذّات عند مقارنة البدائل بعضها ببعض،إذ يستوجب معرفة مميّزات وعيوب كل بديل على حدة ثمّ مقارنة هذه المميّزات مع مدى تحقيقها للأهداف المطلوبة أي تقدير النّتائج إمّا سلباً أو إيجاباً، واستبعاد أي بديل تكون سلبيّاته أكثر من إيجابيّاته، وهنا لابدّ لكل مؤسّسة أن يكون لها معايير للمقارنة ومنها المعايير الماليّة والإداريّة التي لها ارتباط مباشرة بالتّكاليف، ومن ثمّ الإرتباط بالأرباح وكذلك الإرتباط برأس المال والفائدة والإنتاجية.

4– اختيار البديل المناسب : إنّ عمليّة اختيار البديل المناسب تعتبر من أهم وأصعب الخطوات في القرار الإداري حيث أن تحديد الأصلح من البدائل واستبعاد الغير صالح من بينها، يتأثّر إلى حد كبير مع سلوكيات متّخذ القرار وبعدّة عوامل أخرى، وتتفاوت من شخص إلى آخر، فربما مايراه مديرا مناسبمن البدائل، لايراه مديرا آخرا، ولكن إلى حد ما.

ولا بد أن يكون هذا الاختيار مبنياً على أسس صحيحة، و بالتالي فإنّ هناك عدّة اعتبارات يجب أخذها بعين الاعتبار عند اختيار البديل المناسب وهي على النّحو التالي:

أ – محاولة الموازنة ما بين تحقيق المطلوب عند اختيار البديل والنّتيجة المراد الحصول عليها

ب – اختيار البديل الذي يحقّق المطلوب وبأقل التّكاليف وضمن الإمكانيّات المتاحة.

ج – اختيار البديل المناسب والذي ينسجم مع الأهداف المخطّط لتحقيقها من قبل المؤسّسة.

5– تنفيذ القرار : إنّه من الخطأ الاعتقاد بأنّ مهمّة أي متّخذ قرار أنّه عند اعتماده للقرار المطلوب قد انتهى كل شيء لأنّ القرار ليس بإقراره وإنما بتنفيذه وغالباً متّخذ القرار لا يقوم بتنفيذه والذين يقومون بتنفيذه هم العاملون والفنيّون لذلك فإنّ تنفيذ القرار يتمّ بواسطة أشخاص آخرين غير الّذين أعدّوه، وهنا يأتي دور وظيفة التّنظيم وتحديد المهام والمسؤوليّات لتنفيذ هذا القرار.

6– متابعة تطبيق القرار ومراقبته: لايمكن أن تقف مهمّة أي إدارة عند حدود تنفيذ القرار، لأنّ متابعة تطبيقه والرّقابة على تنفيذه عمليّة تطبيقه لمعرفة أي انحرافات أو اختلافات ليقوموا بتقويمها قبل وقوعها إذا أمكن هي من أهم مسؤولياتهم الرقابية وكذلك بعد التطبيق لا بد من المراقبة لمعرفة إن ما تم التخطيط له أصلا قد تم تحقيقه فعلاً، وهذا لا يتم إلا بجمع المعلومات وفحصها وتحليلها لمعرفة النتائج التي تحقّقت نتيجة لاختيار هذا البديل وتطبيقه وهل كانت هذه النتائج ايجابية أم سلبية.

الشكل رقم (3) : مراحل اتخاذ القرار

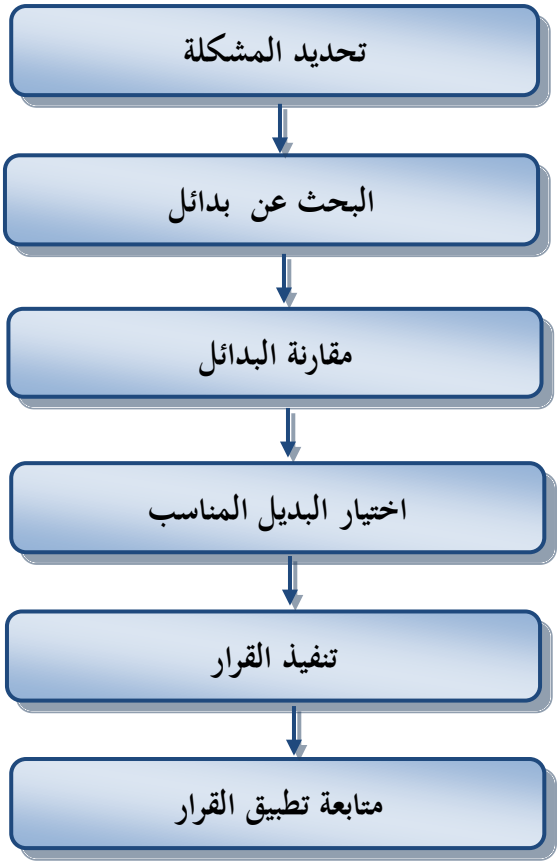

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة

الفرع الثاني : بيئة وظروف اتّخاذ القرار والعوامل المؤثرة فيه

أولا : بيئة وظروف اتخاذ القرار

نميّز ثلاث ظروف أو حالات يتم فيها اتخاذ القرارات، وهي كالتّالي : (ادريس، 2005، الصفحات 252-254)

1- التّأكد : تكون حالة التأكّد أو اليقين عندما يعرف المدير النّتائج المتوقّعة الخاصّة بكل بديل من البدائل المتاحة أمامه لاتخاذ القرار .

2- المخاطر: عندما تكون النّتائج غير واضحة ولكن تتوافر لدى المدير المعلومات الكافية لتقييم هذه النتائج تصبح هناك مخاطر، ونفترض في مثل هذه الحالة أن المدير يستطيع أن يحسب الاحتمالات لتحقيق النتائج الملازمة لكل بديل من بدائل حل المشكلة.

3- عدم التّأكد : عندما تكون احتمالات تحقيق النّتائج للبدائل المتاحة غير معروفة ولا يمكن تقديرها، فإنّ المدير يجب أن يتخذ القرار في ظروف عدم اليقين أو عدم التأكّد و لاغرابة في ذلك. ولكن ليس معنى ذلك أنّه يجب الاعتماد فقط على التّخمين من جانب متّخذ القرار، ولكن من خلال الأساليب العلمية المنهجيّة في اتخاذ القرار فإنه يمكن للمديرين التعامل مع المشكلات بطريقة منهجية علمية .

الشّكل رقم (4) : ظروف اتخاذ القرار

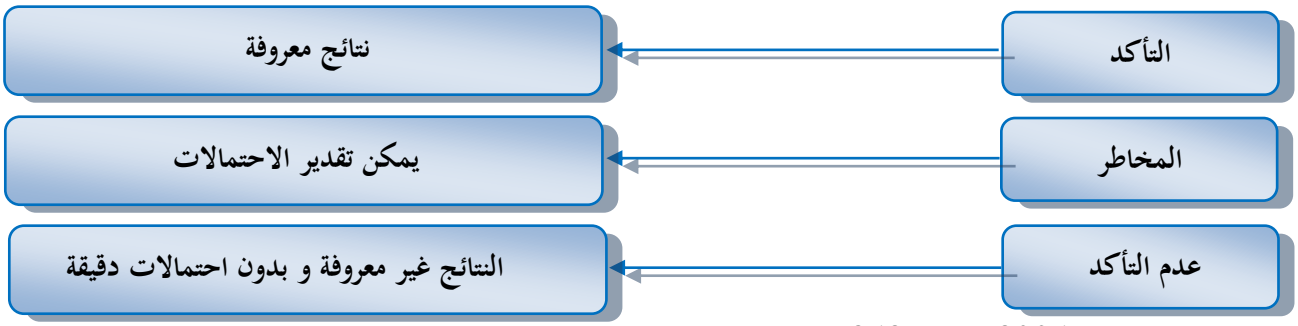

المصدر : (ادريس، 2005، صفحة 252)

ثانيا : العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار

إن اتخاذ أي قرار مهما كان بسيط يستلزم من الإدارة التفكير في عدد من العوامل مختلفة التّأثير على عمليّة اتخاذ القرار، بعضها داخل المؤسّسة (عوامل داخلية) و بعضها خارج المؤسّسة (عوامل خارجية) وبعضها الآخر شخصي أو إنساني .

1- عوامل البيئة الداخلية : و تتمثل في العوامل التنظيمية وخصائص المؤسّسة وهي عوامل كثيرة نذكر منها: (مخلخل، 2020، صفحة 58)

أ- عدم وضوح نظام المعلومات داخل المؤسّسة الذي يفيد متخذ القرار بشكل جيد.

ب- عدم وضوح درجة العلاقة التنظيميّة بين الأفراد والإدارات والأقسام.

ج- درجة المركزية وحجم المؤسّسة.

د- درجة وضوح الأهداف الأساسيّة للمؤسّسة.

هـ- مدى توافر الموارد الماليّة والبشريّة والفنيّة للمؤسّسة.

و- القرارات التي تصدر عن مستويات إدارية أخرى.

2- عوامل البيئة الخارجية : وتتمثّل هذه العوامل في الضّغوط الخارجية القادمة من البيئة المحيطة التي تعمل في وسطها المؤسّسة و التي لاتخضع لسيطرة المؤسّسة بل إنّ إدارة المؤسّسة تخضع لضغوطها وتتمثل هذه العوامل في : (مبروكي و روابحي، 2020)

أ- الظروف الاقتصادية والسياسية والماليّة السّائدة في المجتمع.

ب- التّطورات التكنولوجيّة والقاعدة التّحتية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصاديّة.

ج- الظروف الإنتاجيّة القطاعيّة مثل المنافسين والموردين والمستهلكين.

د- درجة المنافسة التي تواجه المؤسّسة في السّوق.

هـ- العوامل التنظيميّة الاجتماعيّة و الاقتصاديّة مثل النقابات والتشريعات والقوانين الحكومية والرّأي العام والسّياسة العامّة للدّولة وشروط الإنتاج.

3- عوامل شخصيّة : هناك مجموعة من العوامل تؤثر في عمليّة اتخاذ القرار و تؤثر على متخذ القرار شخصيا اثناءعمليّة الاختيار بين البدائل المتاحة ، ونجمل فيما يلي أهمها: (تعلب، 2011، صفحة 113)

أ- القيم والمعتقدات : للقيم والمعتقدات تأثيرا كبيرا في اتّخاذ القرار، ودون ذلك يتعارض مع طبيعة النفس البشرية وتفاعلها في الحياة.

ب- المؤثرات الشخصية : لكل فرد شخصيته التي ترتبط بالأفكار والمعتقدات التي يحملها والتي تؤثر على القرار الذي سيتخذه، وبالتالي يكون القرار متطابقاً مع تلك الأفكار والتوجّهات الشّخصية للفرد.

ج- الميول والطموحات : لطموحات الفرد وميوله دور مهمّ في اتخاذ القرار، لذلك يتّخذ الفرد القرار النّابع من ميوله وطموحاته دون النّظر إلى النّتائج المادية المترتّبة على ذلك.

د- العوامل النّفسية : تؤثّر العوامل النّفسية على اتخاذ القرار وصوابيته، فإزالة التوتّر النّفسي والاضطراب والحيرة والتردّد لها تأثير كبير في إنجاز العمل وتحقيق الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها الفرد.

المطلب الثالث : تصنيف القرارات ومعوقات اتخاذها

الفرع الأول : تصنيف القرارات

تتعدّد القرارات التي يتّخذها المسيّرون ويمكن تصنيفها على النّحو التّالي : (العواد، 2013، الصفحات 100-104)

1 – تصنيف القرارات وفقا لوظائف المؤسّسة : يتخذ المديرون الكثير من القرارات المتعلقة بالوظائف الأساسيّة للمؤسّسة حيث نجد :

أ . القرارات الخاصّة بوظيفة التّمويل : مثل القرارات الخاصّة بتحديد مصادر الحصول على الأموال وطرق الاستثمار وأسس توزيع الأرباح.

ب . القرارات الخاصّة بوظيفة التسويق : مثل القرارات الخاصّة بتخطيط المنتجات وتحديد منافذ التوزيع وتحديد الأسعار، وتحديد سياسات التّرويج وغير ذلك من القرارات التّسويقية.

ج . القرارات الخاصّة بوظيفة شؤون العاملين : مثل القرارات الخاصّة بتحديد مصادر الحصول على القوى العاملة، وسياسات الاختيار، والتدريب والتّعيين والحوافز والترقية وغير ذلك من القرارات الخاصّة بوظيفة شؤون العاملين.

د . القرارات الخاصّة بوظيفة الإنتاج : مثل القرارات الخاصّة بتحديد حجم الإنتاج وطرقه، وموقع المؤسّسة، وحجمها، وطرق الصّنع وسياسات الإنتاج وتحديد أنواع الآلات والماكينات المستخدمة ونوع التّكنولوجيا، وغير ذلك من القرارات الإنتاجيّة.

2– تصنيف القرارات وفقا لوظائف الإدارة : ترتبط هذه القرارات بالوظائف الإداريّة التي يمارسها المديرون بحيث نجد :

أ . القرارات الخاصّة بوظيفة التخطيط : ومن أهمّها القرارات الخاصّة بالأهداف والسّياسات والقواعد والإجراءات والبرامج الزّمنية اللاّزمة لسير العمل وغير ذلك من القرارات التخطيطيّة.

ب . القرارات الخاصّة بوظيفة التنظيم : مثل القرارات الخاصّة بتحديد شكل الهيكل التّنظيمي وطرق وأسس التنظيم المختلفة، وبيان نوع الأنماط السّائدة في هذا الهيكل، وغير ذلك من القرارات التنظيميّة.

ج . القرارات الخاصّة بوظيفة التوجيه : مثل القرارات الخاصّة بإرشاد المرؤوسين لتنفيذ الأعمال الموكّلة إليهم، وتحديد أنواع وشكل الاتّصالات ووسائلها المختلفة وتحديد كيفية رفع الرّوح المعنويّة عند المرؤوسين، وغير ذلك من القرارات الخاصّة بوظيفة التّوجيه.

د . القرارات الخاصّة بوظيفة الرّقابة : مثل القرارات الخاصّة بتحديد المعايير أو المقاييس الرقابية وقياس النّتائج أو تصحيح الانحرافات، وكذلك تحديد أدوات الرّقابة وأساليبها المختلفة، وغير ذلك من القرارات الرقابية.

3– تصنيف القرارات وفقاً للشكل: و من حيث الشكل فإننا نجد :

أ . القرارات التنظيمية والقرارات الشخصية :

– القرار التنظيمي : هو ذلك القرار الذي يتّخذه المدير بصفته عضوا في التّنظيم وينعكس هذا القرار على المؤسّسة وعلى نشاطها وذلك مثل قراره بتعيين موظف معين في المؤسّسة.

– القرار الشخصي : هو ذلك القرار الذي يتخذه المدير بصفته الشخصيّة وليس باعتباره عضواً في المؤسّسة، كقراره تخصيص يوم من كل أسبوع يقضيه مع أسرته بعيداً عن العمل.

ب . القرارات الأساسيّة والقرارات الروتينية :

– القرارات الأساسيّة : تتمثّل في القرارات الإستراتيجيّة وهي قرارات غير متكرّرة أو تتكرّر بعد فترات متباعدة وترتبط بالأجل الطّويل وتهتم بمعالجة المشكلات المعقّدة، ومن أمثلتها قرار تحديد مجال عمل المؤسّسة ونوع الإنتاج.

– القرارات الرّوتينية : وتكون في المواقف المتكرّرة ولا تحتاج إلى التّفكير مطولا، تتمثّل في القرارات التشغيلية مثل تعطل في خط الانتاج و مايحتاجه من تصليح .

ج . القرارات المخططة والقرارات غير المخططة :

– القرارات المخطّطة : وفقاً لبرنامج محدّد وإجراءات معيّنة يتّفق عليها في المؤسّسة.

– القرارات غير المخطّطة : عكس النّوع السّابق فهي لاتتمّ وفقاً لبرنامج أو إجراءات محدّدة، ولكنّها تتّخذ لتواجه موقف جديد مثل تعديل تشكيلة المنتجات أو تغيير موقع المؤسّسة.

د . القرارات الصّريحة والقرارات الضّمنية :

– القرار الصّريح : هو الّذي يتمّ الإفصاح عنه بطريقة واضحة في المؤسّسة.

– القرار الضّمني : هو قرار شعوري مدرك ومقصود وإن لم يصرّح به، كأن يستفاد المدير في شغل الوظائف الشاغرة بالترقية من الدّاخل، فيعتبر ذلك سياسة ضمنية في التوظيف.

هـ – القرارات المكتوبة والقرارات الشّفوية :

– تصدر القرارات الأولى في صورة مكتوبة . بينما يعتمد النّوع الثّاني من القرارات على الكلمة المنطوقة وليس الكلمة المكتوبة

4– تصنيف القرارات وفقاً لدرجة عدم اليقين:

أ . تتّصف بعض القرارات بدرجة مرتفعة جدًّا من عدم التّأكد: وتتعلق هذه القرارات بالعوامل والمتغيّرات التي يصعب التنبؤ بها بدرجة كبيرة.

ب . و تتصف قرارات أخرى بدرجة عالية من التّأكد : وهي تلك التي ترتبط بالعوامل والمتغيرات التي يمكن التنبؤ بها بسهولة ويسر.

ج . كما يوجد بين هذين النّوعين العديد من القرارات وذلك بدرجات متفاوتة من عدم التّأكد.

5– تصنيف القرارات وفقاً لنوعيّة متّخذها : و في هذه الحالة فقد يكون فردياً أو جماعيا :

أ . القرار الفردي : هو الذي ينفرد باتخاذه المدير دون أن يشاركه أحد ممّن يعنيهم أمر هذا القرار، ويلائم هذا النّوع من القرارات مواجهة المشكلات ذات الطّبيعة العاجلة، التي لا تحتمل التّأخير أو تلك التي لها صفة السّرية.

ب . القرارات الجماعيّة : تأتي نتيجة الجهد والمشاركة الجماعيّة لعديد من المديرين أو الرّؤساء. وتلائم هذه القرارات الحالات المعقّدة التي تتطلّب مشاركة الخبراء والمختصّين، وصولاً إلى القرار الأنسب.

6 – تصنيف القرارات وفقاً للنّاحية القانونيّة :

أ . من حيث تركيبة القرار : هنالك القرار البسيط و القرار المركّب

ب . من حيث الالتزام : فقد تكون القرارات واجبة الطّاعة ملزمة، كما قد تكون قرارات ليس لها صفة الالتزام بل تأخذ شكل نصائح وتوجيهات.

ج . من حيث القابلية للإلغاء : فهناك قرارات يمكن إلغاؤها أو معارضتها، ومنها ما لا يمكن إلغاؤها أو معارضته

د . من حيث درجة عموميّة القرارات : فهناك القرارات التنظيميّة وهي أكثر عموميّة من القرارات الفردية.

الفرع الثاني : معوقات تواجه عمليّة اتخاذ القرار (تعلب، 2011، صفحة 326)

1- صعوبة تشخيص المشكلة : قد يتعذر أو يصعب تشخيص المشكلة عندما لا تكون واضحة أو قابلة للتّحديد وقد يلتبس الأمر على الإدارة أو يصعب التّمييز بين المشكلة الحقيقية وبين ظواهرها.

2- قلّة المعلومات أو عدم دقّتها : إنّ جودة القرار تتوقف على دّقة ووفرة المعلومات التي اتخذ على أساسها.

3- تناقض الأهداف والنّتائج : قد تتناقض الأهداف التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها مع نتائج العمل. ولهذا فإنّ الإدارة قد تجد نفسها مضطرّة للتّغاضي عن تحقيق النّتائج المثلى.

4- التردّد في اتّخاذ القرارات : ينشأ التردّد من حالات عدة :

- عدم القدرة على تحديد الأهداف التي يمكن أن تتحقّق باتخاذ القرار، حيث أن عدم وضوح الأهداف يجعل صورة الموقف متأرجحة.
- عدم القدرة على تحديد النّتائج المتوقّعة لكل بديل.
- عدم القدرة على تقييم المزايا والعيوب المتوقّعة للبدائل المختلفة ممّا يخلق حالة عصبية يصحبها التردّد.
- ظهور بدائل أو توقّعات لم تدرس في مراحل اتّخاذ القرار.
- قلّة خبرة متّخذ القرار واعتقاده بأنّ القرار يجب أن يكون مثالياً100% بمعنى عدم وجود أيّة عيوب للبديل الذي وقع عليه الاختيار.

المطلب الرابع : أهم القرارات بالمؤسّسة الاقتصادية

- يعد اتخاذ القرارات الماليّة أساس العمليّة الإداريّة في الإدارة الماليّة وتهدف هذه القرارات إلى تحقيق هدف استراتيجي يتمثّل في تعظيم ثروة الملاّك وتعظيم القيمة السّوقية للسّهم الواحد، بالإضافة إلى تحقيق أقصى العوائد الممكنة للمؤسّسة، مع الحفاظ على السّيولة وتتمثل هذه القرارات في : (معراج، بهناس، و مجدل، 2013، صفحة 37)
- قرارات الاستثمار .
- قرارات التّمويل .
- قرارات توزيع الأرباح .

تعريف القرارات الماليّة : هي اختيار البديل الأمثل من بين العديد من البدائل الماليّة والذّي يترتّب عليه زيادة القيمة السّوقية للمؤسّسة خلال فترة زمنية معيّنة، حيث يقوم المحلّل المالي (المدير المالي) بتحليل القوائم والتّقارير الماليّة والبحث عن المعلومات الماليّة والمحاسبيّة وتحليلها لتساعد في اتخاذ القرارات الماليّة. (حنفي، 2002، صفحة 207)

الفرع الأول : قرار الاستثمار

من أهم القرارات التي يتّخذها المسيّر المالي داخل المؤسّسة، لارتباطها المباشر بإنفاق الأموال في ظروف عدم التّأكد، واستغلال الموارد والقدرات لتحقيق أرباح مستقبلا وتعظيم ثروة الملاّك.

أولا : تعريف الاستثمار وقرار الاستثمار

تعريف الاستثمار: هو توظيف رؤوس الأموال، وتوجيه الموارد الآنية في مجالات ونشاطات ومشاريع اقتصاديّة مختلفة، بما يحقق تدفّقات نقدية مستقبليّة، ويعود بمنافع على المالكين والدّولة. (نشوان، 2020، صفحة 115)

تعريف القرار الاستثماري :

تعريف 1: هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذّي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل، والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عمليّة الاختيار وتمرّ بعدة مراحل تنتهي باختيار قابليّة هذا البديل للتنفيذ في إطار منهجي معيّن وفقا لأهداف المشروع الاستثماري. (معراج، بهناس، و مجدل، 2013، صفحة 41)

تعريف 2: هو القرار الّذي يقوم على اختيار البديل الملائم من البدائل المتاحة، فهو القرار الأكثر خطورة لارتباطه المالي الكبير، واعتباره من أهم القرارات الماليّة التي يمكن اتخاذها في المؤسّسة ، والهدف من هذا القرار هو تحقيق عائد خلال سنوات متعاقبة (نشوان، 2020، صفحة 116)

ثانيا : أهميّة القرار الاستثماري

يكتسي القرار الاستثماري أهميّة بالغة تتمثل في : (طرطار و اليازيد، 2021، صفحة 62)

- يشكّل الاستثمار في المدى الطّويل المحرّك الوحيد لمحافظة المؤسّسة على وجودها.
- تتطلب العمليّة الاستثمارية مبالغ كبيرة ومهمّة بالنسبة لما تملكه المؤسّسة من أموال.
- يعتبر القرار الاستثماري قرارا يرهن المؤسّسة على المدى المتوسّط والطّويل يصعب الرّجوع فيه.
- ينعكس القرار الاستثماري على صورة المؤسّسة من خلال تأثرها بالمحيط الاقتصادي والمالي، حيث كلّما كان المشروع الاستثماري يلبّي ما يحتاجه السّوق من منتجات أو خدمات ذات جودة عالية وأسعار تنافسيّة كلّما تحسّنت صورة المؤسّسة التّجارية، ممّا يزيد في ربحيّتها التي تعطي لها مصداقيّة أكثر لدى المؤسّسات الماليّة المقرضة.
- القرار الاستثماري يعتبر قرارا بالغ التّعقيد بالنّظر لما يتطلّبه من إحاطة بمجموعة من العناصر المختلفة التي تتطلّبها العمليّةالاستثمارية.

ثالثا : خصائص القرار الاستثماري

القرار الاستثماري ينطوي على عدد من الخصائص أهمها : (المصلح، 2015، صفحة 44)

- أنّه قرار غير متكرّر، حيث أنّ كل المجالات التطبيقيّة لدراسات الجدوى لا يتمّ القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة.
- إنّ القرار الاستثماري هو قرار إستراتيجي يحتاج إلى أداة تمدّ البصر الى المستقبل.
- يترتب على القرار الاستثماري تكاليف ثابتة ليس من السهل تعديلها أو الرّجوع فيها.
- يحيط بالقرار الاستثماري عدد من المشكلات والظّروف التي من الضّروري التّغلب عليها، مثل ظروف عدم التّأكد وتغيّر قيمة النّقود ومشاكل عدم قابليّة بعض المتغيّرات للقياس الكمّي وكلّها تحتاج إلى أسس علميّة للتّعامل معها.
- يمتدّ القرار الاستثماري دائما إلى أنشطة مستقبليّة وبالتّالي يرتبط غالبًا بدرجة معيّنة من المخاطرة.

رابعا : أنواع القرارات الاستثمارية

يمكن تمييز عدّة أنواع من القرارات الاستثماريّة نذكر منها : (عبد الحميد، 2006، الصفحات 43-45)

1- قرارات تحديد أولويّات الاستثمار : ويتم اتخاذ القرار الاستثماري في هذا الحالة من بين عدد معين من البدائل الاستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف ويصبح المستثمر أمام عمليّة اختيار البديل الأفضل بناءً على مدى ما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة، ومن ثمّ يقوم بترتيب أولويّات الاستثمار طبقاً للأولويّات التي يحدّدها ولاهتمامات كل مرحلة .

2- قرارات قبول أو رفض الاستثمار : وفي هذه الحالة يكون المستثمر أمامه بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاط معين أو الاحتفاظ بها دون استثمار، وهذا القرار يجعل فرص الاختيار أمام المستثمر محدودة جدّا في هذا الحالة فالمستثمر عليه أن يقبل البديل الاستثماري الّذي اكتملت وتمّت له دراسة الجدوى التفصيلية أو يرفضه لعدم إمكانية التّنفيذ.

3- القرارات الاستثماريّة في ظروف التّأكد والمخاطرة وعدم التّأكد : يمكن أن تتّخذ القرارات في ظروف التّأكد حيث تكاد تنعدم نسبة المخاطرة أو تقترب من الصفر، ومن ثمّ تتم عمليّة اتخاذ القرار الاستثماري، بسهولة وبساطة حيث تكون لدى متّخذ القرار معلومات كاملة ودراية تامّة بالنّتائج وهو وضع يكاد لا يحدث إلا قليلاً فيما يتعلق بالقرارات الاستثماريّة لأنّها دائما مصحوبة بدرجة معيّنة من المخاطر.

و توجد القرارات التي تتمّ في درجة معينة من درجات المخاطرة وهذه القرارات هي التي يتمّ في إطارها اتخاذ معظم القرارات الاستثماريّة في الواقع.

و أخيرا هناك القرارات الاستثمارية التي تتم في حالة عدم التأكد وهي الحالات التي تكون درجة المخاطرة فيها كبيرة وهي قرارات قلّ أن تحدث في مجال الاستثمار ويحتاج الى خبرة عالية لكي يتخذ القرار الاستثماري في مثل تلك الظّروف.

خامسا : صعوبات تواجه القرار الاستثماري

نظرا للأهميّة الاقتصادية للقرار الاستثماري فإنّه كغيره من القرارات يواجه مجموعة من الصّعوبات عند اتخاذه، نذكر منها : (معراج، بهناس، و مجدل، 2013، صفحة 58)

- صعوبة جمع كل المعلومات الرّقمية المتعلّقة بالاستثمار.
- صعوبة التنسيق بين مختلف الأجهزة الإداريّة والماليّة التي يتعامل معها المشروع الاستثماري.
- صعوبة تطبيق بعض الحسابات الماليّة خاصة فيما يتعلق بتكلفة رأس المال وتحديد هيكل التّمويل الأمثل للمشروع الاستثماري.
- صعوبة التّحكم في الأخطار المحيطة بالمشروع.

سادسا : العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار

عند اتخاذ قرار الاستثمار يمكن أن يتأثر بمجموعة من العوامل نستطيع إجمالها في العناصر التالية : (معراج، بهناس، و مجدل، 2013)

1- الظروف الاقتصاديّة : تتأثّر عمليّة الاستثمار بالظّروف الاقتصاديّة السّائدة إيجابا وسلبا. ففي فترات الرّواج الاقتصادي تتزايد دخول الأفراد ورغبتهم في الإنفاق على شراء السّلع والخدمات ويزيد بذلك الطّلب عليها وهذا بدوره يشجع المستثمرين على دراسة فرص الاستثمار في مشروعات جديدة. أمّا في فترات الانكماش الاقتصادي فيحدث العكس.

2- الظروف السياسيّة : وذلك نظرا لأن المشروعات الاستثمارية المقترح تنفيذها بصفة عامّة تمتد أعمارها الاقتصادية لفترات طويلة ومن المخاطرة أن يتم الاستثمار في مناخ وبيئة لاتتميز بالإستقرار السّياسي .

3- الإمكانيّات والموارد : يعتمد الاستثمار على تضافر مجموعة من العوامل الماديّة وغير الماديّة لتحقيق الهدف منه، وكلّما توافرت الإمكانيّات والموارد الماديّة من مواد أوليّة وآلات وتجهيزات والوسائل المساعدة في الإنتاج والموارد البشريّة والأسواق اللاّزمة لتصريف المنتجات كلّما كان ذلك مشجعا على القيام بالاستثمارات.

4- أسعار الفائدة : كثيرا مايرتبط الإنفاق الاستثماري بالاقتراض كأحد مصادر التّمويل الأساسيّة، ويشكّل سعر الفائدة الثّمن المدفوع لقاء عمليّة الاقتراض، لذا فإنّ الطّلب على القروض لأغراض استثماريّة يتناسب عكسيًّا مع معدّلات الفائدة السّائدة في السّوق.

5- التّوقعات : إنّ القرار الاستثماري الذي يصدره المستثمر الآن هو تصرّف ينمو عن الثّقة في المستقبل، ومن هذا المنطلق فإنّ المستثمر إذا أخطأ في حدسه حول التّوقعات فإنّه يمكن أن يتعرّض لخسائر كبيرة وعليه فيجب توخّي الدّقة والحذر في التّنبؤ.

6- الأرباح : يسعى المستثمر دائما إلى الاستثمار في المشاريع الأكثر ربحية من بين مجموعة فرص الاستثمار الممكنة والمتاحة.

7- الإدارة : توافر الإمكانيّات الماديّة لايكفل بمفرده نجاح المشروعات الاستثماريّة، بل يرجع ذلك بصفة أساسيّة إلى وعي الإدارة والتزامها بالأسلوب العلمي في التّسيير والرّقابة وحسن إدارة الموارد.

8- التّشريعات الضّريبية : إنّ القوانين المتعلّقة بالاستثمار تعمل على توجيه الاستثمارات في مسارات محدّدة بما يتماشى والسّياسة العامّة للدّولة، فقد تلجأ بعض الدّول إلى مساعدة بعض المشروعات من خلال إعفائها من الضّرائب على أرباحها لمدّة معيّنة تسمى فترة الإعفاء الضّريبي وهذا يشجّع على الاستثمار فيها.

سابعا : العائد و الخطر : (آل شبيب، 2007، الصفحات 153-155)

1- تعريف العائد : هو عبارة عن مجموع المكاسب أو الخسائر الناجمة عن الاستثمار خلال فترة زمنية محدّدة، أمّا الرّبحية فتعني الاستثمار في أصول تولد أكبر قدر ممكن من العائد مع خفض التّكلفة، وهذا أنّ العائد هو مقدار الأموال المضافة الى رأس المال الأصلي والعائد قد يكون على شكل عوائد فعليّة أو عوائد متوقّعة لاتتّصف بدرجة التّأكد الكامل أو عوائد مطلوبة يرغب المستثمر بتحقيقها مستقبلا، وقد يكون هذا العائد إيجابي أو سلبي، إذ أنّ الزمن يعد المتغيّر الذّي يخلق التّوازن بين الرّغبة في تحقيق العائد المتوقّع والقدرة على تحمّل الخطر، وعلى المستثمر أن يختار الموازنة بين العائد والمخاطر، أي يحدّد العائد المتوقع الحصول عليه ويخلق لديه الرّضا وفقا لدرجة الخطر المقبولة من قبله.

ويمكن قياس نسبة العائد باستخدام النّسب الماليّة وفق المعادلات التالية :

أ – العائد على الاستثمار : مقدار العائد أي صافي الرّبح الذي تحصل عليه من كل دينار مستثمر في الأصول التي يمتلكها المشروع خلال الفترة الماليّة.

- العائد على الاستثمار = صافي الربح / إجمالي الأصول

ب – العائد على حق الملكية : الذي يعد مقياس المقدار كفاءة المشروع في استغلال أموال المالكين لتوليد الأرباح بعد الضريبة فيتم احتسابه كما يلي :

- العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية

ج – عائد فترة الاحتفاظ : و يقيس لنا العائد المتحقق من المحفظة الاستثمارية خلال فترة الاحتفاظ بالأوراق الماليّة ، و تأخذ إشكال مختلفة منها عبارة عن توزيعات الأرباح في حالة كون الأصول عبارة عن حقوق ملكية ، وعلى شكل فوائدإذا كانت الأصول عبارة عن أدوات دين ، ويمكن احتساب العائد كما يلي :

- عائد فترة الاحتفاظ = التدفقات الجارية + (سعر البيع – سعر الشراء) / سعر الشراء

2- تعريف الخطر : هو احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقّع أو هو درجة التّغير في العائد مقارنة بالمردود المتوقّع الحصول عليه نتيجة لتأثير عناصر متعدّدة تساهم في الابتعاد عن تحقيق قيمة التدفّقات وتكون العلاقة بين العائد والخطر علاقة طردية فكلّما

كان التغير في العائد أكبر كان الخطر أعلى، ومصادر الخطر متعدّدة ولكنّها تصنّف إلى مصادر خطر خارجية ومصادر خطر داخلية.

أنواع الخطر

الخطر الخارجي : وهو الخطر الذي يأتي من البيئة المحيطة بالمشروع الاستثماري وخاصّة الاقتصادية وتكون بعيدة عن تأثير قرارات الإدارة أو الإدارة الماليّة للمؤسّسة، ومصادرها متنوّعة أهمّها التّغير في أسعار الفائدة واختلاف القوّة الشرائية للعملة، وطبيعة القوانين والكوارث الطبيعيّة والاضطرابات السياسيّة.

الخطر الدّاخلي : هي مصادر الخطر التي تظهر من داخل المشروع الاستثماري وأهمّها خطر المديونية المرتبط بالتّمويل من مصادر خارج المؤسّسة، والائتمان التّجاري الممنوح إلى العملاء ودرجة السّيولة التي تتمتّع بها عناصر الموجودات والخطر التّشغيلي النّاتج عن تأثير نسبة مساهمة الأصول الثّابتة في رأسمال المشروع وطبيعة رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات.

3- علاقة العائد بالخطر: إنّ قبول المستثمر بالعائد مرتبط بسلوكه اتجاه الخطر الذي يتعرّض له ولذلك فلكل مستثمر تفضيل لدرجة الخطر، فهناك المستثمر المتجنّب للخطر وهو السّلوك الذي يربط بين زيادة العائد وارتفاع درجة الخطر. أمّا المحايد للخطر وهو السّلوك الّذي لايربط بين العائد والخطر أي أنّ الزّيادة في العائد لاتطلّب زيادة في الخطر. والمستثمر المحب للخطر وهو السّلوك الذي يمكن قبول نقصان في العائد مقابل الزّيادة في الخطر.

الفرع الثاني : قرارات التّمويل

من أهم القرارات التي يتمّ اتخاذها من طرف الإدارة الماليّة للمؤسّسة، حيث أنّه يرتبط مباشرة برأس المال، ويشكل محل دراسة لتعدّد مصادر التّمويل فعلى المؤسّسة تحديد طبيعة ونوع المصدر الذي تعتمده.

أولا: تعريف التّمويل و قرار التّمويل

1- تعريف التّمويل : يعرّف بأنه البحث والحصول على الموارد الماليّة الضّرورية لتحقيق الأهداف المسطّرة. (مخلخل، 2020، صفحة 63)

- كما يعرّف بأنه عمليّة تقديم الأموال أو الحصول عليها من الجهات المختلفة سواء كانت مؤسّسات تمويل أو شركات أو أفراد، بغرض الاستفادة من هذه الأموال استهلاكيّا أو استثمارها في المشاريع الإنتاجيّة والهدف من هذه العمليّة هو الحصول على أرباح.

وللتمويل مجموعة من الخصائص تتمثل في : (مخلخل، 2020، صفحة 63)

أ – الاستحقاق : يعني أنّ الأموال التي تحصل عليها المؤسّسة من التّمويل لها فترة زمنيّة وموعد محدّد ينبغي سدادها فيه بغض النّظر عن أي اعتبارات أخرى.

ب- الحق على الدّخل : ويعني أنّ مصدر التّمويل له الحق الأوّل بالحصول على أمواله والفوائد المترتّبة عليها من سيولة أو دخل المؤسّسة.

ج- الحق على الموجودات : إذا عجزت المؤسّسة عن تسديد التزاماتها من خلال السّيولة أو الموجودات المتداولة تلجأ إلى استخدام الموجودات الثّابتة وهنا يكون الحق لمصدر التّمويل الأول بالحصول على أمواله و الفوائد المترتبة عليها قبل تسديد أيّ التزامات أخرى .

د- الملاءمة : وهي تعني أنّ تنوّع مصادر التّمويل وتعدّدها تعطي للمؤسّسة فرصة اختيار المصدر التّمويلي الّذي يناسب المؤسّسة في التوقيت والكميّة والشّروط والفوائد.

2- تعريف قرار التّمويل : هو القرار الخاص بكيفيّة الحصول على الأموال اللاّزمة للاستثمار، أي القرار المتعلّق بتحديد وصياغة هيكل التّمويل لمؤسّسة الأعمال، والتي تصل من خلاله لاختيار هيكل التّمويل الأمثل إلى تعظيم ثروة الملاّك أو تعظيم القيمة السّوقية للسّهم، وذلك من خلال تحقيق الحد الأدنى لكلفة التّمويل. (الزبيدي، 2004، صفحة 72)

ثانيا : مصادر التّمويل (بوراس، الصفحات 35-47)

يقصد بمصادر التّمويل تشكيلة المصادر التي حصلت منها المؤسّسة على أموال بهدف تمويل استثماراتها أو عمليّاتها الاستغلاليّة. ومن هنا فهي تتضمّن كافةّالعناصر الّتي يتكوّن منها جانب الخصوم بميزانية المؤسّسة، سواء كانت هذه العناصر طويلة الأجل أو متوسّطة أو قصيرة الأجل، وهو ما يطلق عليه مصطلح الهيكل المالي. ومن هنا فإنّ هذا المصطلح يختلف عن مفهوم هيكل رأس المال، والّذي يشتمل فقط على مصادر التّمويل طويل الأجل.

1- التّمويل قصير الأجل : هي الأموال المستخدمة من قبل المؤسّسة من أجل تمويل احتياجاتها الجارية والّتي لا تتعدى عادة السّنة الماليّة الواحدة، أو قد تصل إلى السّنتين في بعض الحالات، وهي كالتّالي :

أ. الائتمان التجاري : هو ذلك الائتمان الناشئ عن العمليّات الجارية التي تقوم بها المؤسّسة، والمتمثّل في الفترة الفاصلة بين تاريخ شراء البضاعة أو المواد الأولية وبين تاريخ تسديد قيمة هذه المشتريات، حيث يتسنّى للمؤسّسة خلال هذه الفترة الاستفادة من تلك الأموال التي احتفظت بها.

ب. الائتمان المصرفي : القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المؤسّسة من البنوك بغرض تمويل التّكاليف العاديّة والمتجدّدة للإنتاج ومتطلّبات الصّندوق والتي تستحقّ عادة عندما تحصل المؤسّسة على عوائد مبيعات منتجاتها.

هذا وقد يأخذ الائتمان المصرفي إحدى الصورتين : الأولى مبلغ إجمالي تحصل عليه المؤسّسة مرّة واحدة، على أن تقوم بالوفاء بقيمة الائتمان والفوائد في التّواريخ المتّفق عليها. أمّا الصّورة الثّانية فهي مبلغ إجمالي يمثّل حد أقصى لما يمكن أن تحصل عليه المؤسّسة خلال فترة متّفق عليها على أن يكون لها الحق في الحصول على المبلغ كلّه مرّة واحدة أو على دفعات. وقد يكون بصورأخرى يمكن إيجازها فيما يلي:

– الخصم التجاري : يتمثّل في قيام البنك بشراء الورقة التّجارية عن حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، ومن ثمّ فهو يحلّ محل الدّائن في تحصيل قيمتها عند هذا التاريخ.

– تسبيقات على الحساب الجاري : يسمح من خلالها البنك للمؤسّسة باستخدام أموال أكبر ممّا هو موجود برصيدها. لمدّة زمنية متفق عليها عادة ما تتراوح بين 15 يوما وسنة.

– تسهيلات الصندوق : قروض تمنح من قبل البنك للمنشآت التي تعاني من صعوبات في السّيولة المؤقّتة أو القصيرة جدّا والتي ممكن أن تنتج عن تأخّر الإيرادات إلى حين أقرب فرصة تتمّ فيها عمليّة التّحصيل لصالح المؤسّسة، حيث يتم اقتطاع مبلغ القرض.

– قروض موسمية : قروض تتحصّل عليها المؤسّسة من البنك في بعض المواسم التي تزيد فيها احتياجاتها للتّمويل المؤقّت، نظرا لزيادة الطّلب مثلا على منتجاتها وإلزاميّة الإنتاج بكميّة أكبر.

– الاعتمادات المستنديّة : وتستعمل في مجال تمويل العمليّات التي تقوم بها المؤسّسة مع الخارج على المدى القصير، وهي مرتبطة أساسا بشراء المواد الأوليّة الضّرورية للعمليّة الإنتاجيّة من مورد خارج الوطن.

– التّمويل عن طريق المستحقّات : هي المستحقّات الإلزامية النّاتجة عن الخدمات التي تحصّلت عليها المؤسّسة والتي لم يتم سداد تكلفتها، مثل مبالغ الضّرائب المستحقّة، اقتطاعات الضّمان الاجتماعي، بعض الأجور المستحقّة و غيرها . وعادة ما تلجأ المؤسّسة إلى هذا النّوع من التّمويلات لأنها تعتبر مجانيّة وليس لها تكلفة.

2- التّمويل متوسّط الأجل : هي الأموال التي تحصل عليها المؤسّسة من باقي المتعاملين الاقتصاديّين، سواء في صورة أموال نقديّة أو أصول وعادة ما تكون مدّة استحقاقها تتراوح بين 2 إلى 7 سنوات. وعادة ما تكون هذه القروض موجّهة لشراء وسائل الإنتاج المختلفة، حيث ينتظر استخدام الرّبحية المنتظرة من ورائها في تسديده. ويكون هذا النّوع من التّمويل في صورتين:

أ- قروض المدّة : تتميّز بآجالها المتوسّطة والتي تستحق خلال فترات تتراوح عادة ما بين 3 إلى 7 سنوات، مما يعطي المقترض الاطمئنان بتوفّر التّمويل، ويقلّل من أخطار تجديد القروض القصيرة الأجل.

ب- قروض التجهيزات : عندما تقوم المؤسّسة بشراء تجهيزات فإنها تستطيع الحصول على تمويل متوسّط الأجل بضمانة هذه الموجودات.

3- التّمويل طويل الأجل: يتمثّل في : (آل شبيب، 2007، الصفحات 200-215)

أ- الأسهم العادية : و هي وثيقة ذات قيمة إسمية تطرح للإكتتاب العام ولها القابلية على التّداول وغير قابلة للتّجزئة من قبل حاملها ولا تستحق الدّفع في تاريخ محدد، أي أنها أبديّة على طول عمر المشروع ولا تلتزم بتوزيع أرباح. يعتبر التّمويل بالأسهم العاديّة وسيلة تمويل رئيسيّة من مصادر التّمويل طويلة الأجل بالنّسبة لشركات المساهمة ، لأن استخدام هذه الطريقة في التّمويل لايحمّل المؤسّسة أي كلفة أو التزام اتجاه الغير، مقابل استخدام الأموال إلاّ في حالة تحقيق الرّبح واتخاذ قرار بالتوزيع على المساهمين، ويتمتّع حملة الأسهم العاديّة بحق التّصويت عند انتخاب مجلس الإدارة وحق المشاركة في الأرباح التي يتقرر توزيعها إضافة إلى نصيبه من أصول المؤسّسة عند التّصفية وحق الإكتتاب لغرض المحافظة على ملكيّتهم النّسبية في المؤسّسة.

ب- الأموال المقترضة : هذا النّوع من مصادر التّمويل يمثّل مديونية ينبغي على المؤسّسة الوفاء بقيمتها في تاريخ الاستحقاق المتّفق عليه. ويكون في شكل :

- القروض طويلة الأجل : تعد إحدى مصادر التّمويل الطّويلة الأجل والتي تمنح مباشرة من الجهاز المصرفي وتكون مدّتها أكثر من سنة .

- السّندات : هي أوراق مالية ذات قيمة إسمية واحدة تصدر عن جهات عديدة مثل الدّولة والمؤسّسات، وتطرح للتّداول إلى الأفراد أو المؤسّسات بهدف الحصول على تمويل طويل الأجل، وبذلك يعدّ التّمويل بواسطة السّندات شكلا من أشكال التّمويل طويل الأجل.

ج- التّمويل الذّاتي (الأرباح المحتجزة): تعتمد المؤسّسات في تمويل جزء من احتياجاتها الماليّة على الأرباح المحتجزة. وسياسة توزيع الأرباح هي السّياسة التي تحدّد ذلك الجزء من الأرباح الّذي يوزّع على المساهمين وأيضا الجزء الّذي يحتجز، حيث يمثّل هذا الجزء مصدرا رئيسيّا لتمويل المؤسّسة وخاصّة بغرض النّمو والتّوسع.

الشكل رقم (5) : مصادر التّمويل

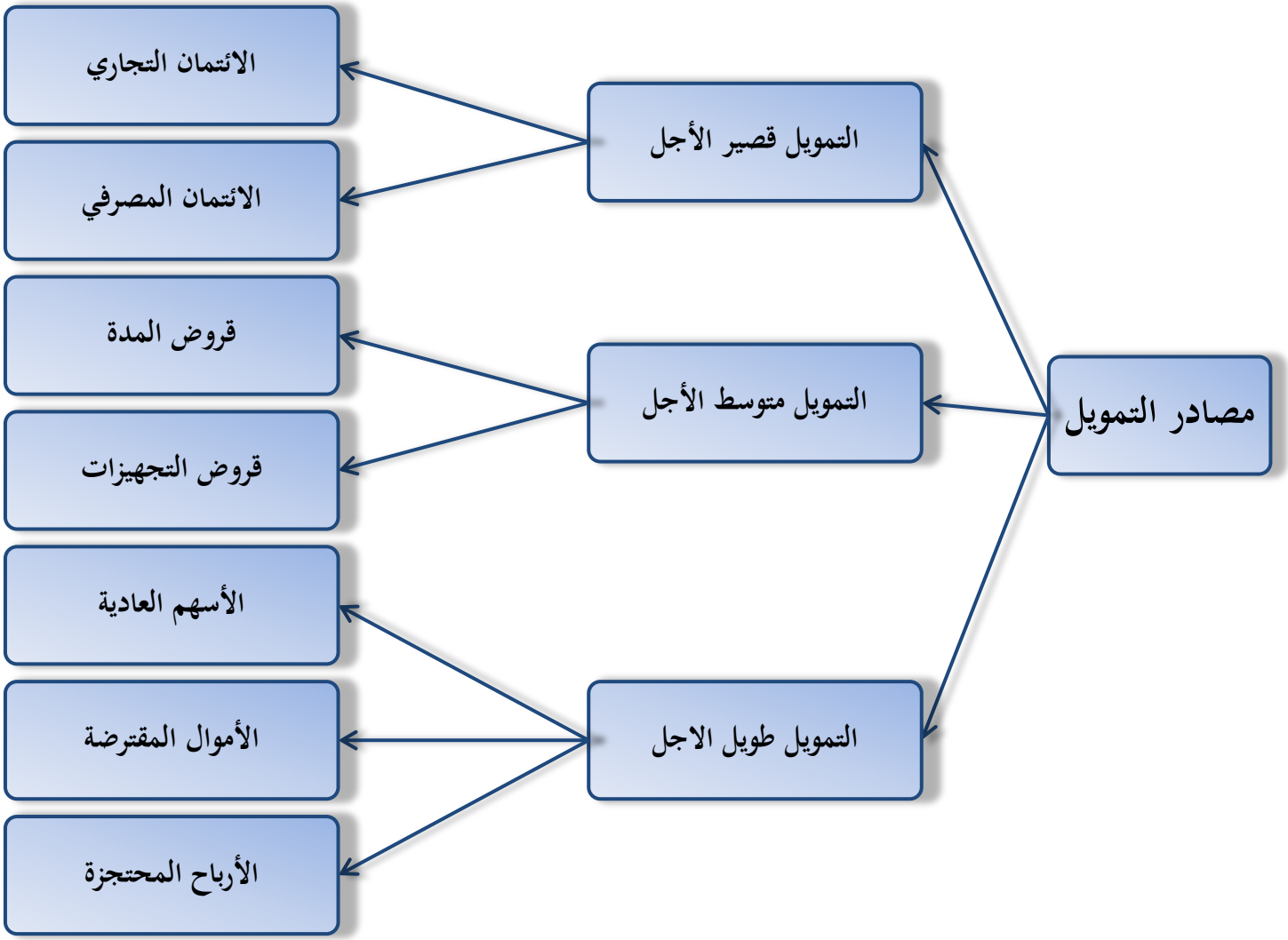

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة

ثالثا : محدّدات الاختيار بين مصادر التّمويل

عندما تقرّر المؤسّسة نوعيّة الأصول التي ترغب في اقتنائها أو المشاريع التي تهدف إلى إنجازها، فإنّها تقيّم مختلف مصادر التّمويل المحتملة في ضوء الاعتبارات التّالية : (بوراس، صفحة 26)

1 . حجم الأموال التي تحتاجها المؤسّسة والفترة الزّمنية التي سيتمّ توظيف الأموال خلالها.

2 . توافق مصادر الأموال لأوجه استخدامات توظيف هذه الأموال.

3. تكلفة التّمويل مقارنة مع عائد الاستثمار المتوقّع.

4 . آجال التّسديد وتزامنها مع التّدفقات النّقدية المتوقّع تحقيقها من استغلال المشاريع المموّلة.

5 . القيود التي يفرضها المموّلون على المؤسّسة المقترضة كشروط عدم توزيع الأرباح والمحافظة على معدّلات محدّدة من النّسب الماليّة طيلة فترة الاقتراض.

رابعا : العوامل التي تؤثّر على مصادر التّمويل

إنّ اختيار مصادر التمويل يعتمد على العديد من العوامل ذات الطّابع التّنافسي وأخرى ترتبط بالمؤسسة وطبيعة أعمالها وظروفها والحالة الاقتصاديّة في البيئة المحيطة بها، ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى عوامل داخليّة ترتبط بالمؤسسة أو المشروع الذي سينجز أو عوامل خارجية، سنتطرق إليها فيما يلي : (حماد و رميلي، 2018، صفحة 48)

1- العوامل الدّاخلية :

- طبيعة الاستثمارات المقترح تنفيذها والتّدفقات النقديّة المتوقع الحصول عليها.
- تركيب هيكل رأس المال ونسبة المديونيّة ودرجة سيولة الأصول ونسبة عنصر النقديّة من هذه الأصول ومعدّل دوران البضاعة في المخزن.
- أسعار الأسهم للمشاريع المنافسة في السّوق المالي، و قدرتها على الاستمرار.
- المخاطر التي يتعرّض لها المشروع أو الاستثمارات المقترح تنفيذها.
- كفاءة إدارة المؤسّسة وسمعتها.

2- العوامل الخارجية :

- معدّل أسعار الفائدة في السّوق المالي ومدى توفّر البدائل للتّمويل.
- القوانين التي تحكم عمليّة إصدار أدوات التّمويل والشّروط المطلوب تحقّقها عند عمليّة الإصدار كالضّمانات المطلوبة وحجم الاحتياطات الواجب احتجازها.
- طبيعة الاقتصاد والنّشاط الاقتصادي ودرجة انفتاح السّوق والمنافسة ونوعية الاتّفاقيات الاقتصاديّة الدّوليةالتي تعمل بها الدولة كاتفاقيات مؤسّسة التّجارة العالميّة والتّجارة الحرّة بين الدّول وغيرها من الاتفاقيات.

الفرع الثالث : قرارات توزيع الأرباح

يصاحب قرارات الاستثمار و قرارات التّمويل نوع ثالث من القرارات وهي قرارات توزيع الأرباح وهي من أهم القرارات التي يتم اتخاذها في المؤسّسة الاقتصاديّة، و فيما يلي سنتطرّق إلى مفهوم هذا القرار وسياسات اتخاذه:

أولا : مفاهيم تتعلّق بتوزيع الأرباح

قبل التّعرض لمفهوم سياسة توزيع الأرباح، يجب أن نعرج أولاً على مفهوم الأرباح الموزّعة والأرباح المحتجزة. (بوكرومة، 2019، صفحة 122)

1- الأرباح الموزّعة : هي معدّل التدفّق النّقدي (وقد يكون غير نقدي) الذي يتلقّاه المساهمون كمردود ملموس على استثماراتهم في أسهم المؤسّسة التي يملكونها، تمثّل هذه الأرباح بالنّسبة للمستثمرين دخلاً جارياً ينتظره ويتوقّعه العديد من المساهمين لينفقوه على استهلاكاتهم الجارية من السّلع والخدمات.

2- الأرباح المحتجزة : تمثّل أحد مصادر التّمويل بالملكيّة، وتعني ضمنيًا أنّ لدى المؤسّسة استثمارات رابحة وأنّ هذه الاستثمارات سينتج عنها أرباح أعلى في المستقبل، الأمر الذي ينعكس ايجابا على سعر السّهم في السّوق.

3- سياسة توزيع الأرباح : هي سياسة الدّفع المستخدمة من قبل الإدارة عند تحديد مبلغ وأنماط توزيع الأرباح على المساهمين على مدى فترة من الزمن، وتشتمل سياسة توزيع الأرباح على ثلاثة أسئلة :

(أ) أي جزء من الأرباح ينبغي توزيعه ؟

(ب) هل ينبغي أن يكون التّوزيع في صورة توزيعات نقديّة أو إعادة شراء الأسهم ؟

(ج) هل يجب على المؤسّسة الحفاظ على معدل نمو ثابت ومستقر لأرباح الأسهم ؟

4- قرارات توزيع الأرباح : هي تلك القرارات التي تصاحب قرارات الاستثمار وقرارات التّمويل، وتتضمّن مجموعة هذا النشاط كافة الأمور التي تحدّد النّسبة المئوية للأرباح النّقدية التي توزع على المساهمين وزمن توزيع هذه الأرباح، وتحديد الأرباح التي يجب أن تحتفظ بها الإدارة الماليّة داخل المؤسّسة بشكل احتياطي، الأرباح التي تعتبر مصدرا مهمّا من مصادر التّمويل الدّاخلي، حيث يعزّز قرارات الإدارة الماليّة عندما تبحث عن مصادر التّمويل المناسبة.

- كذلك نقول أن قرارات توزيع الأرباح هي قرارات المؤسّسة بشأن المفاضلة بين توزيع الأرباح على المساهمين وبين احتجازها بغرض إعادة استثمارها لتشكل أحد المصادر التّمويلية الهامة التي تعرف بالتّمويل الذاتي .

ثانيا : أساسيات توزيع الأرباح

هنالك أمور يجب الاتّفاق عليها بين المساهمين ومجلس إدارة المؤسّسة عند توزيع الأرباح ، وأبرزها : (بوكرومة، 2019، صفحة 151)

1- إجراء توزيع الأرباح النقديّة : بمعنى متى وبأية مبالغ سيتم دفع توزيعات الأرباح النّقدية للمساهمين في المؤسّسة ؟ وهو قرار يتّخذ من طرف مجلس إدارة المؤسّسة.

2- مبلغ توزيعات الأرباح : وهو قرار تحديد مبلغ أو كمية توزيعات الأرباح.

3-تواريخ توزيعات الأرباح : إذا قام مجلس إدارة المؤسّسة بالإعلان عن توزيعات الأرباح، يصدرون إعلانًا يُظهر تاريخ توزيع الأرباح، والموعد النّهائي لأسماء المساهمين المسجّلين في سجلاّت المؤسّسة والّذين يحق لهم الحصول على هذه التوزيعات وموعد الدّفع ، وينشر هذا الإعلان عادةً في الصّحف اليوميّة والصّحف التي تختص بالأخبار الماليّة.

5- تاريخ التّسجيل : وهو التّاريخ الّذي يتم وضعه من قبل مجلس إدارة المؤسّسة، ويقوم المساهمون والأشخاص المعنيون بالتّوزيعات بتسجيل أسمائهم في هذا التّاريخ بغية الحصول على توزيعات الأرباح المعلنة.

6- تاريخ الدّفع : وهو اليوم الفعلي الذي تبدأ فيه المؤسّسة بالقيام بدفع توزيعات الأرباح للمساهمين المسجّلين في تاريخ التسجيل.

7- خطط إعادة استثمار توزيعات الأرباح : العديد من المؤسّسات العالميّة اليوم تقدّم لمساهميها خطط لإعادة استثمار أرباحهم، والّتي تمكّن المساهمين باستثمار توزيعات الأرباح التي حصلوا عليها من أجل امتلاك أسهم إضافية بدون تحمّل تكاليف للمعاملات.

ثالثا : سياسات توزيع الأرباح (الزبيدي، 2004، الصفحات 870-878)

1- سياسة توزيع أرباح مستقرة : رغم أن الإدارة الماليّة في شركات الأعمال تمتلك الحق في اختيار السّياسة الخاصّة بتوزيع الأرباح وفق ما يتناسب وخططها وعلاقتها بالمساهمين إلا أنّ الملاحظ أنّ أكثر شركات الأعمال تعتمد سياسة توزيع أرباح مستقرّة وتتمثّل هذه السّياسة في اللّجوء إلى واحد من ثلاث الإجراءات الشائعة التّالية :

- توزيع أرباح مستقرّة للسّهم الواحد.
- نسبة ثابتة من التوزيعات النّقدية.
- النّمط المستقر مع علاوة إضافية.

وفيما يلي عرض لمضامين هذه الإجراءات الثلاثة :

أ- توزيع أرباح مستقرّة للسّهم الواحد : و هي سياسة توزيع للأرباح بمقدار ثابت لكل سهم عادي، ولذلك فإن أيّ تغيرات في مقدار الأرباح سواء بالارتفاع أو الانخفاض لن يؤثر على مقدار الرّبح الموزّع لكل سهم.

ب- توزيع الأرباح بنسبة ثابتة : يتم تحديد نسبة ثابتة يتم توزيعها سنوياً من الأرباح المحقّقة، وكما يلاحظ من هذا الإجراءأن مقدار الرّبح الموزّع يتغيّر على حسب مقدار الأرباح المحقّقة.

ج- النّمط المستقر مع علاوة إضافية : عادة ما تلجأ شركات الأعمال إلى هذا الإجراء عندما تكون أرباحها السّنوية متقلبة، حيث تقوم الإدارة الماليّة في المؤسّسة بتوزيع أرباح مستقرّة لكنّها منخفضة، وبالإمكان التّصريح على علاوة إضافية في نهاية السّنة إذا ما تحسّنت الأرباح.

2- توزيع الأرباح على شكل أسهم وتجزئة الأسهم : رغم أن الشّائع في توزيع الأرباح هو الشّكل النّقدي، إلا أنّ المؤسّسة تستطيع أن توزّع أرباحها على شكل أسهم أو أنها تلجأ إلى عمليّة تجزئة السّهم كوسيلة من وسائل توزيع الأرباح.

رابعا : العوامل المؤثّرة على سياسة توزيع الأرباح

يجب على المدير المالي أن يأخذ في الحسبان مختلف العوامل المؤثرة في التوزيعات الحاليّة أو عن التخطيط لسياسة التوزيعات المستقبليّة ومن أهم هذه العوامل ما يلي : (حنفي، 2007، الصفحات 238-242)

1- ربحية أو عائد الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المؤسّسة : إذا لم ترغب المؤسّسة في استثمار أرباحها في أصول إنتاجية فإنه يمكن توزيع هذه الأرباح نقداً. ومن ناحية أخرى - إذا ما توفر لدى المؤسّسة فرصة استثمارية مربحة، فإنه يمكن استخدام هذه الأرباح في تمويلها -.

2- الضرائب الشخصيّة على دخل المساهم : يلاحظ أن المساهم يخضع لضريبة شخصيّة على الدّخل الذي يحصل عليه سواء في شكل توزيعات للأرباح أو من الأرباح والمكاسب الرأسمالية التي تحقق من بيع أصول يحتفظ بها لفترة أطول من الزّمن، حيث نجد أنّ الضّريبة على الأرباح أو المكاسب الرّأسمالية أقل بصفة عامّة من تلك التي تفرض على التوزيعات، ويعنى هذا أن النّظام الضّريبي يشجّع الحصول على إيرادات أو دخول إضافية في شكل مكاسب رأسمالية

3- الضّريبة على المبالغة في حجز الأرباح : يمكن للمؤسّسة ألا تجري أي توزيعات نقديّة وتحتجز الأرباح التي تحققها، بشرط أن تستخدم هذه الأموال في شراء أصول إنتاجيّة وألاّ تقتصر على عمليّة الاحتجاز في شكل نقدي أو بدائل نقديّة فقط (أسهم وسندات و غيرها). فإذا تراكم لدى المؤسّسة استثمارات شبه سائلة نتيجة حجز الأرباح، وتجاوز هذا الحجز المستوى المقبول، فقد تلجأ بعض الأنظمة لفرض ضريبة إضافيّة على ذلك الجزء من التّراكمات في هذه الأصول والمتجاوز للمستوى المقبول.

4- الضّرائب على دخل المؤسّسة : وجود الميزة الضريبية للقروض النابّجة عن خصم الفوائد من الوعاء الضّريبي ،حيث تشجّع المؤسّسة لتمويل بعض استثماراتها عن طريق القروض، والتوسّع في استخدام هذا النّوع من التّمويل بالمديونية

5- الشّروط والاعتبارات التعاقدية : قد تتضمّن الاتفاقيّات والعقود المبرمة بين المؤسّسة والدائنين أو بينها وبين أصحاب الأسهم بعض الشروط التي تحدّ من حريّة تصرّف المؤسّسة.

6- القيود القانونية الخاصّة بالحفاظ على مستوى رأس المال : فقد ينصّ على أنّ التّوزيعات لايجب أن تتجاوز الأرباح المحتجزة، والهدف من هذا الشّرط هو ضمان أنّ أصول المؤسّسة تزيد في خصومها بهامش معيّن كحد أدنى كضمان للدّائنين فهذا الهامش (فائض القيمة) يكون صغيراً بالمقارنة مع أصول وخصوم المؤسّسة، ولكن مع ذلك يعتبر كحد أدنى نوع من الضّمان للدّائنين.

7- متطلبات السّيولة والتزامات المؤسّسة : تحتفظ المؤسّسة بصفة عامة ببعض الأصول في شكل نقدي أو شبه سائل (الأوراق الماليّة المتداولة)، وتعتبر هذه الأصول مصدراً للأموال لمواجهة الاحتياجات النقديّة غير المتوقّعة أو لتمويل الاستثمارات المخطّطة. وبصفة عامة يعتبر العائد الصّافي على الأصول شبه السّائلة منخفض، وأنّ تراكم الاستثمارات في مثل هذه الأصول غير

مربح بالنّسبة للمؤسّسة ، ومن ناحية أخرى حدوث أي عجز في الاحتياطيات النقديّة يدفع بالمؤسّسة لتخفيض التوزيعات و استخدام الأرباح كمدخل للتوصّل إلى مستوى الرصيد النقدي المطلوب.

8- تكلفة التّمويل الخارجي وتكلفة التوزيعات النقديّة :يمكن للمؤسّسة المحافظة على معدل توزيعات منخفض بحيث يمكنها تجنب اللّجوء إلى التّمويل الخارجي لتمويل الاستثمارات. فكلما كانت تكلفة التّمويل الخارجي مرتفعة كلما زاد الاتجاه إلى استخدام التّمويل الدّاخلي من الأرباح. تشمل تكلفة التّمويل الخارجي : العمولات التي تحصل عليها البنوك، والفوائد على القروض المصرفية و غيرها .

9- تكاليف المعاملات الماليّة للمساهم : يتحمّل المستثمر التّكلفة عندما يشترى أصل جديد مثل شراء سهم جديد أو بيع أصل يمتلكه، ففي حالة شراء أو بيع سهم تتمثل التّكلفة في السّمسرة وتكلفة الوقت المنقضي أو المستغرق بواسطة المساهم لإتمام الصّفقة أو العمليّة الماليّة.

المبحث الثالث: القوائم الماليّة و اتخاذ القرارات

من أهم الأدوات التي يُعتمد عليها في اتخاذ القرارات، التّحليل المالي للقوائم الماليّة، حيث أن اتخاذ القرار المناسب يتطلب الاختيار بين عدة بدائل وهذه الاختيارات تستند أساسا على التّحليل المالي، الذي يدرس الوضع المالي للمؤسّسة من خلال دراسة مؤشّرات التّوازن المالي ومختلف النّسب الماليّة.

ومن أجل ذلك سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب حيث سنتطرّق في المطلب الأوّل إلى مفهوم التّحليل المالي، أمّا المطلب الثاني سنتطرق فيه إلى مؤشّرات التّوازن المالي والنّسب الماليّة، في حين المطلب الثالث سيخصّص لإظهار مساهمة ودور القوائم الماليّة في اتخاذ القرارات.

المطلب الأوّل : ماهيّة التّحليل المالي

الفرع الأوّل : مفهوم التّحليل المالي وأهميته وأهدافه

أوّلا : مفهوم التّحليل المالي

تعريف 1 : يقصد بالتّحليل المالي عمليّة تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام الماليّة التّاريخية المدوّنة في القوائم الماليّة (الميزانية العمومية وقائمة الدّخل) إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعمليّة اتخاذ القرارات. (قرامز، 2020، صفحة 153)

يمكننا القول أن التّحليل المالي كنظام يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصّة بالقوائم الماليّة للمؤسّسة (المدخلات) وإجراء التّصنيف اللاّزم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيليّة دقيقة وإيجاد الرّبط والعلاقة فيما بينها ثمّ تفسير النّتائج التي تمّ التّوصل إليها (المخرجات) والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضّعف والقوّة في الخطط والسّياسات الماليّة بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرّقابة ووضع الحلول والتّوصيات اللاّزمة لذلك في الوقت المناسب من أجل اتخاذ القرارات الحالية والمستقبليّة المناسبة لأهداف المؤسّسة. (قرامز، 2020، صفحة 153)

تعريف 2 : يقصد بالتّحليل المالي تلك العمليّة التي يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشّرات الكميّة والنّوعية حول نشاط المؤسّسة وتساهم في تحديد أهميّة وخواص الأنشطة التشغيليّة والماليّة للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم الماليّة ويتم استخدام هذه المؤشّرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسّسة بقصد اتّخاذ القرارات (الصيرفي، 2014، صفحة 113)

ثانيا : أهميّة التّحليل المالي

تنبع أهميّة التّحليل المالي من المعلومات الماليّة التي يقدّمها لخدمة الأطراف المختلفة، وهذه المعلومات وإن اعتمدت في تقديرها على البيانات التاريخية إلا أنّها تستخدم في ترشيد الكثير من القرارات الاستثمارية والتمويليّة والإداريّة لجهات داخل المؤسّسة وخارجها، فمثلا يساعد التّحليل المالي على طرح العديد من الأسئلة ومحاولة الإجابة عليها، مثل :(الرجبي، 2014، صفحة 7)

1- هل يمكن للمؤسّسة سداد التزاماتها قصيرة الأجل؟

2- هل يتوقع أن تتمكن المؤسّسة من خدمة ديونها طويلة الأجل وسدادها في مواعيد استحقاقها ؟

3- هل نسبة مصروفات المؤسّسة إلى إيراداتها عالية أو منخفضة بالمقارنة مع نسب السنة السابقة ومع نسب الشركات الأخرى ؟

4- هل حققت المؤسّسة معدل عائد مناسب على استثماراتها وأصولها وحقوق الملكية لديها ؟

بالإضافة إلى هذه الأسئلة يعتبر التّحليل المالي ضروريا للمديرين الماليّين لأن عليهم التأكد من سلامة الموقف المالي لمنشآتهم وتجنبها المشاكل المترتبة على عدم وجود سيولة كافية، وهنا لا يستطيع المدير المالي النّجاح في عمله دون دراسة علاقات بنود القوائم الماليّة ببعضها ومتابعة تطوّرها عبر الزمن، وبدون ذلك قد يقود منشأته من أزمة مالية إلى أخرى، ولا يكتشف أيّا منها إلاّعند أو بعد حدوثها، وهذا يعني أنّ المدير المالي الذي لايعتمد على التّحليل يكون مقصّرا في أعماله.

ويفيد التّحليل المالي في تحديد الثّمن الذي يجب دفعه في حالات الاندماج والسّيطرة فبدون إجراء تحليل مالي سليم لاتستطيع المؤسّسة المستثمرة تحديد الجهات المستهدفة التي سيتم السّيطرة عليها، وتحديد المقابل العادل الذي يجب دفعه لها، وكذلك يمكن أن تستخدم النّسب الماليّة في التنبؤ بتعثر الشركات.

من هنا نجد أن التّحليل المالي ضروري لخدمة أهداف عدّة لأنّه يقوم بإعادة صياغة البيانات الواردة في القوائم الماليّة وتحويلهاالى معلومات مفيدة.

ثالثا : أهداف التّحليل المالي

تلجأ الإدارة الماليّة للتّحليل المالي لتحقيق جملة من الأهداف منها: (قرامز، 2020، صفحة 156)

- التّعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسّسة، إذ يعتبر التّحليل المالي وسيلة الإدارة الماليّة في تقييم الوضع الماليللمؤسّسة.
- يساعد التّحليل المالي في تقييم نتائج قرارات الاستثمار وقرارات التّمويل.
- يضمن التّحليل المالي مقارنة البيانات والمعلومات الفعليّة مع البيانات والمعلومات المخطّطة وتحديد الانحرافات وبالتّالي تحليلها ومعرفة أسبابها.
- اكتشاف الفرص الاستثماريّة الجديدة سواء كان على مستوى المؤسّسة ذاتها أو على المستوى الخارجي.
- يوفر التّحليل المالي مؤشّرات كميّة ونوعيّة تساعد المسيّر المالي في رسم الأهداف الماليّة والاقتصادية للمؤسّسة، وبالتالي إعداد الموازنات التخطيطيّة والخطط السّنوية اللاّزمة.
- يمكّن التّحليل المالي من التنبّؤ باحتمالات تعرّض المؤسّسة إلى ظاهرة الفشل وما تقود إليه من إفلاس وتصفية.
- يساعد الإدارة في تحديد المشاكل التقنيّة والاقتصاديّة والماليّة، والمساعدة في تقديم البيانات الخاصّة بمعالجتها.
- يتناول التّحليل المالي مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وبالتّالي يمدّ مستخدمي القرارات بالمؤشّرات التيتقودهم لاتخاذ القرارات المتعلّقة بالمؤسّسة.

كما يمكن إضافة مجموعة من الأهداف الأخرى للتّحليل المالي والمتمثّلة فيما يلي:

- الحكم على أداء كفاءة الإدارة .
- بيان قدرة المؤسّسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض.
- تقييم الخطط والبرامج التشغيلية المطبقة.
- الحكم على جدوى الاستثمار في المؤسّسة.
- المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصّة بالرّقابة والتقييم.
- الحكم على مستوى أنظمة الرّقابة المستخدمة.

الفرع الثاني : مراحل و أنواع التّحليل المالي

أوّلا : مراحل التّحليل المالي

تمرّ عمليّة التّحليل المالي للقوائم الماليّة بمجموعة من المراحل، وهذا يعتمد على نوع التّحليل وأهميته ودرجة التّفصيل المطلوبة فيه. حيث يتفق معظم الباحثين في التّحليل المالي على أنّ مراحل التّحليل المالي تتكون مما يلي :(الهاجري، 2016، صفحة 30)

1– مرحلة الإعداد والتحضير : إنّ هذه المرحلة أساسيّة وهي من أهم مراحل التّحليل، حيث تكتسب هذه المرحلة أهميّتها من أنّ الإعداد والتحضير الجيّدين سوف يؤدّيان إلى تنفيذ عمليّة التّحليل بشكل سليم، ممّا يؤثّر إيجابا على النّتائج وعلى مخرجات التّحليل، وفي هذه المرحلة يسأل المحلّل نفسه الأسئلة التالية :

– ما هو الهدف من التّحليل ؟ وما هو نطاقه؟

– ما هي طبيعة البيانات المطلوبة لإجراء عمليّة التّحليل ؟

– ما هي الوسائل المناسبة لجمع البيانات ؟

2 – مرحلة التّحليل : وهي المرحلة التي يبدأ فيها المحلّل المالي بمعالجة البيانات التي تمّ جمعها وبما يخدم أهداف التّحليل لهذه البيانات، وعادة مايقوم المحلّل بهذه المرحلة بما يلي:

أ– إعادة تبويب وتصنيف البيانات والقوائم الماليّة لتلائم أسلوب التّحليل المختار، وهذا يعتمد على خبرة المحلّل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الوضوح والبساطة في القوائم الماليّة، وبالتالي تحقيق أهداف التّحليل المالي.

ب – تحديد الفترة الزمنيّة للتّحليل المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السّنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

ج – اختيار الأداة المناسبة للتّحليل واختيار أسلوب التّحليل المناسب، حيث تتعدّد أساليب التّحليل المالي المتاحة أمّام المحلّل، ومنها استخدام أسلوب النّسب الماليّة، و كذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، حيث يقف المحلّل المالي في هذه المرحلة أمّام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.

د – تحديد الانحرافات وبيان أسبابها.

3 – مرحلة الاستنتاجات والتوصيات : وهذه المرحلة هي التي يحصل فيها المحلّل على نتائج التّحليل ويجني ثمار المراحل السّابقة والوصول إلى قرارات نتيجة لعمليّة التّحليل، وتتم عمليّة الاستنتاج من قبل المحلّل المالي ، في إبداء رأي فنّي محايد بعيدا عن التحيز الشّخصي بكافّة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

4 – صياغة التقرير: التّقرير هو وسيلة لنقل نتائج العمليّة التّحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النّتائج التي تمّ التّوصل إليها .

ثانيا : أنواع التّحليل المالي

هناك عدة أنواع من التّحليل استنادا إلى أسس مختلفة منها: (الكنزي، 2015، صفحة 44)

1 – التّحليل العمودي : يتم تحليل كل قائمة من القوائم الماليّة بشكل مستقل لعام مالي واحد باستخدام أحد عناصر هذه القوائم لمعرفة دلالته مع بقية العناصر الأخرى لقائمة الدّخل، يستخدم حساب المبيعات وإجمالي الأصول لقائمة المركز المالي لقياس الكفاءة البيعيّة، الائتمانيّة والاستثماريّة وذلك بعد تحويل الأرقام إلى نسب مئوية

2 – التّحليل الأفقي : يتضمن التّحليل الأفقي تحليلا لعناصر القوائم الماليّة لعدّة سنوات ماليّة متتاليّة، لدراسة اتجاه كل عنصر من عناصر القائمة بالزّيادة أو النّقصان مع سنة الأساس بعد تحويل الأرقام إلى نسب مئوية لمعرفة مدى النّمو أو الثّبات أو التّراجع لكلّ عنصر من العناصر عبر المدى الزمني.

3 – تحليل النّسب الماليّة : يعتبر تحليل النّسب الماليّة من أكثر أدوات المراقبة إفادة والأوسع انتشارا وهي عمليّة تحديد الترابط بين بنود القوائم الماليّة المختلفة لإيجاد العلاقة ومقارنتها بالنّسب والمعايير الموضوعة من جهات الاختصاص للخروج بدلالات معيّنة

المطلب الثاني : مؤشّرات التّوازن المالي و النّسب الماليّة

الفرع الأوّل : مؤشّرات التّوازن المالي و مستوياتها

تعتبر مؤشّرات التّوازن المالي من أهم أدوات التّحليل المالي التي تستخدم في تقييم الوضعيّة الماليّة للمؤسّسة الاقتصاديّة، ومحاولة إعطاء الحلول المقترحة في حالة وجود اختلالات في التّوازن المالي لها، ويبرز دور هذه المؤشّرات أيضا في تقييم أداء هذه المؤسّسة وقدرتها على مواجهة التزامّاتها و من ثم اتخاذ القرارات اللاّزمة .

أوّلا : مفهوم التّوازن المالي : التّوازن المالي في المؤسّسة في لحظة معينة عبارة عن الملائمة أو التّناسق بين مصادر الأموال (الخصوم) و استخدامات الأموال (الأصول) أي التّقابل القيمي والزّمني بين الموارد الماليّة في الميزانية من جهة واستخدامّاتها من جهة ثانية.
ولكي نستطيع القول بأنّ البنية الماليّة للمؤسّسة في حالة توازن مالي، يجب أن تموّل أصولها الثابتة عن طريق الموارد الماليّة الدّائمةلها والتي تتمثل في الأموال الخاصّة والخصوم متوسّطة وطويلة الأجل، وتموّل أصولها المتداولة بالقروض القصيرة الأجل. (حفاصة، 2021، صفحة 46)

ثانيا : مؤشّرات التّوازن المالي : من أهم مؤشّرات التّوازن المالي : رأس المال العامل، إحتياجات رأس المال العامل، الخزيق

1– رأس المال العامل FRn : هو عبارة عن الهامش الذي تحتفظ به المؤسّسة في شكل سيولة ويمكن اللّجوء إليه لتغطية الإحتياجات الطارئة. وفيما يخص طريقة حسابه فيوجد طريقتين يتم عرضهما على النحو الآتي: (حفاصة، 2021، صفحة 48)

- **من أعلى الميزانية** : وفق هذه الطريقة فإن FRn يتمثل في الفرق بين الأموال الدائمة والأصول غير المتداولة، وهذا ما توضحه العلاقة التالية :

رأس مال العامل = الأموال الدائمة – الأصول غير المتداولة

- **من أسفل الميزانية** : يحسب FRn وفق هذه الطريقة بالفرق بين الأصول والديون المتداولة، وهذا ما توضحه العلاقة التالية :

رأس مال العامل = الأصول المتداولة – الديون المتداولة .

❖ **مستويات رأس المال العامل الصافي** (حفاصة، 2021، صفحة 48):

يختلف حجم رأس مال العامل من مؤسّسة لأخرى كل حسب طبيعتها والقطاع المنتمية إليه، إلاّ أنّه غالبا ما يكون أقل حجما في المؤسّسات التجارية عن الصّناعية منها، نظرا لسرعة دوران المخزون في الأوّلى وبطئه في الثّانية،فقد يختلف من فترة زمنية إلى أخرى لنفس المؤسّسة، وبصفة عامّة تميّز ثلاث مستويات لرأس المال العامل وهي الأتي :

الحالة الأوّلى : FRn > 0 عند هذا المستوى فإن المؤسّسة متوازنة ماليا حيث استطاعت أن تغطي تمويل الأصول الثابتة عن طريق الأموال الدائمة وبقي جزء من هذه الأموال الدائمة يوُجه لتغطية جانب من الأصول المتداولة

حيث وجب الإشارة هنا إلى أن ارتفاع FRn عن الحدود الاقتصادية المقررة له، يصبح يمثّل زيادة الاستثمار العاطل مما يسبب هبوط في مستوى ربحيتها وهنا يأتي دور الإدارة الماليّة للمؤسّسة في اعتماد السّياسة الملائمة لإدارة رأس المال العامل بما يسمح بالتوفيق بين الأهداف الماليّة المختلفة تجنبا للتعارض فيما بينها.

الحالة الثانية : FRn = 0 عند هذا المستوى تكون المؤسّسة قد حققت التّوازن المالي الأدنى الذي يسمح لها بتغطية أصولها الثابتة بالأموال الدائمة دون تحقيق فائض أو عجز، إلاّ أنّ هذه الوضعية غير مريحة للمؤسّسة والتي قد تواجه صعوبات مالية اتجاه دائنيها في المستقبل.

الحالة الثالثة : FRn < 0 عند هذا المستوى تكون المؤسّسة قد اعتمدت على التّمويل قصير الأجل ليس لتمويل جزء من أصولها المتداولة فحسب، وإنّما لتمويل جزء من أصولها الثّابتة ممّا يفقدها توازنها المالي ويشكّل عليها مخاطر كبيرة.

2**– احتياج رأس المال العامل BFR** : وهو مؤشر آخر مكمّل لرأس مال العامل، وبتنح عن دورة الاستغلال تدفّقات نقدية داخلية وخارجية ، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية :(كلاش و بهلول، 2021، صفحة 7)

الاحتياج رأس المال العامل الإجمالي = احتياجات دورة الاستغلال – موارد دورة الاستغلال .

إحتياج راس المال العامل = (المخزونات + مدينو الاستغلال + مدينو خارج الاستغلال) – (ديون الاستغلال + ديون خارج الاستغلال) .

❖ **مستويات احتياجات رأس المال العامل** : (حفاصة، 2021، صفحة 50)

الحالة الأوّلى : BFR > 0 هذا يعني بأن الاحتياجات تفوق الموارد وبالتالي المؤسّسة بحاجة إلى أموال إضافية لتغطية الجزء المتبقي

الحالة الثانية : BFR = 0 يعني بأن الموارد غطّت جميع الاحتياجات وهي وضعية مريحة للمؤسّسة

الحالة الثالثة : BFR < 0 يعني بأن موارد الدّورة تفوق الاحتياجات، وهذا يدلّ على أنّ هناك فائض في الموارد لم تستغل في الاستثمار لتوسيع نشاط المؤسّسة وهي حالة نادرة الوقوع.

3– الخزينة الصافية Tn : هي الأموال الموضوعة تحت تصرّف المؤسّسة لدورة معينة أو هي صافي القيم الجاهزة والتي تستطيع المؤسّسة التصرّف فيها، وتعبر عنها بالعلاقة التالية : (كلاش و بهلول، 2021، صفحة 7)

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي – الاحتياج في رأس المال العامل .

الخزينة الصافية = القيم الجاهزة – القروض المصرفية .

❖ **مستويات الخزينة** : من خلال مقارنة رأس مال العامل مع احتياجاته يمكن استنتاج وضعيّات الخزينة الثّلاث وهي كالتالي: (حفاصة، 2021، صفحة 50)

الحالة الأوّلى : FR = BFR أي خزينة صفرية : في هذه الحالة فإن المؤسّسة محافظة على توازنها المالي وهي الحالة المثلى للخزينة ولكن هناك مخاطر من مواجهة مشاكل سيولة فلابدّ من توخي الحذر وجلب موارد جديدة

الحالة الثانية : FR > BER أي خزينة موجبة : هذا يعني بأن المؤسّسة تقوم بتجميد جزء من أموالها في الخزينة مما يطرح مشكلة تدنّي وانخفاض الرّبحية لأنّ الأموال الموجودة في الخزينة هي أموال عاطلة أو مجمدة ملم يضيّع على المؤسّسة فرص استثماريّة بديلة، لكن هذا لا ينفي الوضع المربح للمؤسّسة .

الحالة الثالثة : FR < BFR أي خزينة سالبة: يعني في هذه الحالة بأن موارد المؤسّسة غير كافية لتغطية كل التّوازن المالي. وهي وضعية خطيرة إن لم يتم معالجتها فهي تهدّد استمرارية نشاط المؤسّسة.

الفرع الثاني : النّسب الماليّة و أنواعها

يوضح هذا الفرع النّسب التي تستعمل في التّحليل المالي وتعتبر الأسلوب الأكثر شيوعا في عالم الأعمال لأنه يوفر عددا كبيرا من المؤشّرات الماليّة التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسات من مجالات الربحية والسّيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم.

أوّلا : تعريف النّسب الماليّة : هي علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم الماليّة وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النّسب الماليّة على القائمة الماليّة نفسها، كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين مختلفتين . (الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبة إدارية، 2014، الصفحات 231-233)

ثانيا : أنواع النّسب الماليّة : تنقسم النّسب الماليّة إلى أربع مجموعات رئيسيّة هي : (الصيرفي، 2014، صفحة 231)

أ – نسب السّيولة . **ب–** نسب المردوديّة . **ج–** نسب النشاط . **د–** نسب التمويل .

و فيما يلي سنتطرق لكل مجموعة بالتفصيل :

أ– نسب السّيولة : السّيولة هي مقدرة المؤسّسة على مقابلة التزأمّاتها الجارية في تواريخ استحقاقها فتعبر السّيولة عن مقدرة المؤسّسة على تحويل قيمة أصولها المتداولة إلى نقود و للسيولة بعد ذلك البعد الأوّل يتمثل في الوقت اللازم لتحويل الأصل إلى نقود و البعد الثاني يتمثل في إمكانية تحقيق القيمة الفعلية من تحويل الأصل. ولما كانت السّيولة أساسية لاستمرار عمليات المؤسّسة فإنه من الضروري تحديد درجة السّيولة بالمؤسّسة وفي هذه الحالة فإن المدير المالي لا يقتصر في التّحليل على مجموعة واحدة من النّسب وإنما يقوم بتحليل 3 مجموعات من النّسب هي : (الصيرفي، 2014، صفحة 231)

1– نسبة التّداول. **2–** نسبة السّرعة. **3–** نسبة المركز النقدي

1**– نسبة التّداول** : تعتبر هذه النّسبة مقياس عام للسيولة و تمثّل هذه النّسبة نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة : (الصيرفي، 2014، صفحة 232)

نسبة التّداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة .

وإذا كانت نتيجة قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة تعطي ناتجا أكبر من واحد صحيح فإنّ هذا يعني أن المؤسّسة لديها الأصول المتداولة كافية لمقابلة التزامّاتها الجارية وعلى سبيل المثال فإنّه إذا كانت النّسبة ½ فإن ذلك يعني أن هذه المؤسّسة لديها أصول متداولة تساوي ضعف الخصوم المتداولة.

2– نسبة السّرعة : وهي نسبة ثانية من نسب السّيولة وفي هذه النّسبة يستبعد قيمة المخزون السّلعي من مجموع الأصول المتداولة ويقسم النّاتج الباقي على مجموع الخصوم المتداولة، أي أنّ هذه النّسبة تعبر عن نسبة النقدية ومافي حكمها، مضافا إليها أوراق القبض إلى الخصوم المتداولة وذلك بالشكل الآتي: (الصيرفي، 2014، صفحة 238)

نسبة أو معدل السّرعة = مجموع الأصول المتداولة – قيمة المخزون السلعي / مجموع الخصوم المتداولة .

وتكون نسبة السّرعة عادة أصغر من نسبة التّداول في جميع الحالات فيما عدا الحالات النّادرة التي لا تحتفظ فيها المنشآت بأي مخزون سلعي لديها، وذلك إذا كانت المؤسّسة تبيع السّلع على أساس عيّنات بأن تتلقى المؤسّسة أوامر التوريد من عملائها وتعهّد بتنفيذ هذه الأوامر مباشرة إلى مورديها وتطلب التوريد رأسا إلى العملاء على عناوينهم.

3- نسبة المركز النقدي : يتوصّل إلى هذه النّسبة باستبعاد المخزون السّلعي وأوراق القبض من قيمة الأصول المتداولة وقسمة الباقي بعد ذلك على الخصوم المتداولة على النحو الآتي : (الصيرفي، 2014، صفحة 239)

نسبة المركز النقدي = قيمة الأصول المتداولة – (أوراق القبض + المخزون السلعي) / قيمة الخصوم المتداولة .

نسبة المركز النقدي = النقدية + السندات الماليّة للتداول / قيمة الخصوم المتداولة .

ب- نسب المردوديّة : المردوديّة هي قدرة المؤسّسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها، وتعبّر نسب المردوديّة بأنها نسب مختلطة يتم الحصول على بنودها من قائمتي حسابات النتائج والميزانية، وفيما يلي أهم نسب المردوديّة :(لزعر، 2012، صفحة 107)

1- المردوديّة الاقتصادية = نتيجة الاستغلال / الأصول الاقتصادية .

2- المردوديّة الماليّة = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة .

ج- نسب النشاط : تعمل هذه النّسب على تقييم قدرة المؤسّسة على الاستفادة من مصادرها الماليّة المتوفرة لديها، والكفاءة هنا تشير إلى القدرة على تحويل الأصول إلى سلع وخدمات خلال الفترة الماليّة لأن ذلك يؤدي إلى تحقيق الأرباح. (الرجبي، 2014، صفحة 167)

1- معدل دوران المدنين : يقيس هذا المعدل العلاقة بين المبيعات ومتوسط رصيد حساب المدينين ويعطى بالقانون التالي: (الرجبي، 2014، صفحة 167)

معدل دوران المدنين = المبيعات / موسط رصيد المدني .

حيث متوسط رصيد المدنين يمثل : رصيد المدنين أول المدة + رصيد المدنين أخر المدة / 2

2- معدل دوران البضاعة : يتم تقييم كفاءة استخدام المخزون بحساب معدل دوران البضاعة ويحدد بالعلاقة الآتية: (الرجبي، 2014، صفحة 171)

معدل دوران البضاعة = تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون .

حيث يمثل متوسط المخزون بضاعة أول المدة + بضاعة أخر المدة / 2

3- معدل دوران الأصول الثابتة : ويعطى بالعلاقة الآتية : (الرجبي، 2014، صفحة 173)

معدل دوران الأصول الثابتة = المبيعات / متوسط الأصول الثابتة.

د– نسب التمويل : تظهر النّسب مدى التّوازن القائم بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم (سبتي، 2016، صفحة 9)

1– نسب التمويل الدائم = الأموال الدائمة /الأصول الثابتة.

2– نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / أصول ثابتة.

3– نسبة الاستقلالية الماليّة : تعكس درجة الاستقلالية الماليّة للمؤسّسة بحيث لا تزيد الأموال الخارجية عن الأموال الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية : نسبة الاستقلالية الماليّة = الأموال الخاصة / مجموع الديون .

4– نسبة التمويل الخارجي : تهتم هذه النّسبة بمقارنة حجم ديون المؤسّسة مع أصولها وهو المقياس الوحيد لمعرفة قابليةالتسديد

نسبة قابلية التسديد = مجموع الأصول / مجموع الديون .

المطلب الثالث: استخدام القوائم الماليّة لاتخاذ القرارات بالمؤسّسة الاقتصادية

يمكّن تحليل القوائم الماليّة بالمؤسّسة الاقتصادية وحساب مؤشّرات التّوازن المالي والنّسب الماليّة لقوائمها، مستخدمي هذه القوائم سواء من داخل المؤسّسة أو خارجها من اتخاذ القرارات السليمة. حيث تمثل القوائم الماليّة أفضل الوسائل والوثائق المجمّعة للمعلومات المطلوبة من طرف متخذي القرارات والمسيرين. حيث يعتبر تحليل القوائم الماليّة بمثابة الخطوة الأوّلى في مراحل فهم وتفسير محتوى تلك القوائم بهدف استغلالها في المجالات التي تهمّ مستخدميها . (كحول، 2017، صفحة 131)

كذلك تتمتّع النّسب الماليّة بالقدرة على إلقاء الضّوء على جوانب مهمّة من النّاحية الماليّة قد لا تظهرها البيانات الماليّة العادية، حيث تعتبر النّسب الماليّة أداة رئيسية تساعد في اتخاذ القرار من خلال تفسير وتقييم القوائم الماليّة فنسب السّيولة تقوم بتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ قرار التمويل والائتمان، أمّا نسب الربحية تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسّسة قراراتها الاستثمارية والماليّة. بينما نسب النشاط تساعد في اتخاذ قرار التخطيط والرّقابة الماليّة واتخاذ الإجراءات التصحيحية، كما أنّها تقيم إنجازات ونشاط المؤسّسة، ومن ثمّ اتخاذ القرارات المناسبة. (كحول، 2017، صفحة 152)

إن الدّور الذي تلعبه المعلومات المحاسبيّة في عمليّة اتخاذ القرار مرتبط بشكل أساسي بالأفق الزمني فمن المعلوم أن المعلومات المحاسبية تلعب دورا أكبر في القرارات ذات المدى القصير عن الدور الذي تلعبه في القرارات ذات المدى الطويل(الشرع، 2002، صفحة 44)

وفي ما يلي سنحدّد دور القوائم الماليّة في اتخاذ القرارات من طرف بعض المستخدمين :

أوّلا :الأطراف الخارجية للمؤسّسة : (بن سويسي، 2019، صفحة 50)

- يكمن دور القوائم الماليّة في أنها تساعد الأطراف ذات الصلة بالمؤسّسة في اتخاذ قراراتهم، حيث تعتبر أحد المصادر الهامة والأساسية التي تزود المستثمرين والمقرضين وغيرهم بالمعلومات التي تحتاجها هذه الفئات من أجل اتخاذ قراراتهم، كما تمثل المصدر الرّئيسي للمعلومات عن نتيجة نشاط المؤسّسة خلال فترة معينة.
- تقديم معلومات حول دخل المؤسّسة، حيث تحتاج الأطراف الخارجية إلى معلومات تساعدهم على تقويم قدرة المؤسّسة في المستقبل على زيادة تدفق نقدي إيجابي كافي، بمعنى آخر تدفّق نقدي من الممكن للمؤسّسة توزيعه للوفاء بالتزاماتها الماليّة عند استحقاقها بما في ذلك توزيع الأرباح على أصحاب رأس المال دون تقليص أعمالها.
- توفير معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسّسة حيث أنّ الأطراف الخارجية للمؤسّسة يهتمون بالمعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمؤسّسة ومصادر تلك الموارد، أي الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال .

ثانيا : الأطراف الداخلية للمؤسّسة :

بالنّسبة للمدير : تفيد القوائم الماليّة والمعومات المستخرجة منها المدير في : (العزاوي، 2006، صفحة 118)

- تنمية قدرته على الاستفادة من الخبرات التي تحققت من الخبرات السابقة.
- ترشيد وتنسيق ما يبذله المدير من جهد في البحث والتطوير، على ضوء ما هو متاح من معلومات
- توفير قاعدة معرفية عريضة لحل المشكلات واختيارات تكفل الحد من هذه المشكلات في المستقبل.
- ضمان القرارات السليمة في جميع أقسام المنظمة لتوفر معلومات شفافة وواضحة

بالنّسبة للمسيرين : (مخلخل، 2020، صفحة 18)

- القوائم الماليّة تسمح بتوفير المعلومات اللازمة للمسيرين عن كل ما يتعلق بالكيفيّة التي مارست بها المؤسّسة نشاطاتها المختلفة، وذلك من خلال تحليل تلك الأنشطة وتوضيح كيفية تدبير أموالها والمجالات التي تمّ فيها استخدام تلك الأموال
- تسعى المؤسّسة إلى ترشيد قراراتها التمويلية انطلاقا من القوائم الماليّة التي تصدرها المؤسّسة حتى يتسنى لمسيّريها اكتشاف نقاط القوة واستغلالها أحسن استغلال، وتحديد مواطن الضّعف واتخاذ القرارات المناسبة

الموظفون : تستفيد هذه الفئة من القوائم الماليّة من خلال : (حامدي، 2012، صفحة 55)

- معلومات تتعلق بالأمّان الوظيفي في المؤسّسة، وهذا ما يشجع على زيادة الإنتاجية نتيجة إحساسهم باستقرار الأوضاع.
- معلومات تساعد في تعزيز مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية من زيادة أجور، ومكافآت وكل ما يتعلق بتحفيز العمال.

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا لهذا الجانب من البحث توصلنا الى أن القوائم المالية تمثل الصورة المعبرة عن نتائج أعمال المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، لذا يجب أن تتوفر هذه القوائم على معلومات دقيقة،واضحة وشفافّة ليتم تقديمها بمصداقية لمستخدميها من داخل أو خارج المؤسّسة، حيث تساعدهم على اتخاذ القرارات خصوصا تلك القرارت المالية التي تمثل أهم القرارات المتخذة بالمؤسسة الاقتصادية .

ومن دراستنا نستنتج أن نجاح أو فشل المؤسّسة يقف على جودة القرارات التي تم اتخاذها انطلاقا من المعلومات المقدّمة من القوائم المالية أو تلك التي تم استخراجها من خلال التحليل المالي لهذه القوائم .

الفصل الثّاني : القوائم الماليّة واتّخاذ القرارات بمؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب

- بسكرة -

تمهيد :

تدعيما لما تناوله في الجانب النّظري من خلال الفصل الأوّل ولإسقاط هذه المعلومات على دراسة ميدانية، قمنا بإعداد دراسة حالة في إحدى المؤسّسات الاقتصاديّة وهي مؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة– والتّي سيتم التّعريف بها وتحليل قوائمها الماليّة من خلال هذا الفصل بالرّجوع إلى معطيات ووثائق محاسبيّة خاصّة بالمؤسّسة، وذلك لتحديد دور القوائم الماليّة في اتخاذ القرارات بالمؤسّسة الاقتصاديّة.

حيث سنقوم بتقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث وهي كالتّالي :

- **المبحث الأوّل** : تقديم ميدان الدّراسة " مؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –"
- **المبحث الثاني** : واقع استخدام القوائم الماليّة بمؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب– بسكرة–
- **المبحث الثالث** : مساهمة القوائم المالية في اتخاذ القرارات بمؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –

المبحث الأوّل : تحديد وتقديم ميدان الدراسة " مؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة – "

في هذا المبحث سنقوم بإعطاء لمحة شاملة عن المؤسّسة محل الدّراسة من خلال تعريفها ونشاطها وأهم الجوانب التنظيميّة والإنتاجيّة فيها.

المطلب الأوّل : تقديم مؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –

الفرع الأوّل : تعريف المؤسّسة محل الدراسة

مؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب هي مؤسّسة ذات طابع خاص، أنشأت في إطار الشّراكة بين مستثمر خاص وطني ومجموعة الغرير الإماراتية في الصّناعات الفلاحيّة والغذائية خصوصا صناعة الحبوب ومشتقاتها، وقد تأسّست مؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب على شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) برأس مال قدره 135 مليون دينار جزائري موقعها الجغرافي ببلدية أوماش التّابعة لدائرة أورلال بولاية بسكرة، حيث تشتهر هذه البلديّة بالنّشاطات الصّناعية كما يقطعها الطريق الوطني رقم03 الواصل بين شمال الجزائر وجنوبها، وكذلك يقطعها خط السّكة الحديدية، وبالمحاذاة من مؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب توجد تعاونية الخضر والحبوب الجافّة التي تزودها بالمواد الأوّليّة: القمح بنوعيه (اللين والصلب).

ولقد تم إقامة المشروع بالمنطقة الصّناعية أوماش لعدّة اعتبارات أهمّها الاعتبارات الجبائيّة، حيث أن المؤسّسة استفادت من الإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم (12-93)، وذلك كون منطقة أوماش مصنّفة ضمن المناطق الخاصة.

في 4 جوان 2007 تمّ تحويل الشّكل القانوني للمؤسّسة من شركة ذات مسؤولية محدودةSARL إلى شركة ذات أسهم SPA حيث تمّ رفع رأس المال الإجمالي من 135 مليون دينار جزائري إلى 300 مليون دينار جزائري.

تتربع المؤسّسة على مساحة تبلغ : 54225 م ، منها 4220م مغطّاة وموزّعة على كل من وحدة الدّقيق والفرينة بمساحة تقدّر ب 2850 م، و وحدة الكسكسي ب 1370م.

الفرع الثاني : وحدات مؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –

1. وحدة إنتاج الدّقيق والفرينة وهي الوحدة الرّئيسية والّتي ستكون موضوع الدّراسة الميدانيّة.
2. وحدة إنتاج الكسكس بنوعيه المتوسّط والرقيق.
3. وحدة الاستيراد والتّصدير للمواد الغذائية ومواد تغذية الأنعام لكنّها ركّزت نشاطها على استيراد القمح بنوعيه" اللّين والصلب" بالدّرجة الأوّلى وذلك بغية :

– التّنازل عن طريق الوحدات لوحدة الدّقيق والفرينة.

– من أجل بيعه في السّوق الجزائريّة.

4. وحدة صوامع تخزين الحبوب تقع بميناء "جن جن " بولاية جيجل، والتي جهّزت بأحدث العتاد الخاص بالتّفريغ الشّحن، التخرين وتحويل الحبوب، ويقدّر الاستثمار الإجمالي لهذا المشروع 2 مليار دينار جزائري، ويعتبر هذا المشروع أكبر مخزن للحبوب بإفريقيا سواء من ناحية المساحة أو من ناحية الطّاقة التّخزينية فمساحته تقدّر بـ9 هكتار تحصلت عليها المؤسّسة بموجب اتّفاقية بينها وبين إدارة ميناء "جن جن"، والطّاقة التّخزينية لهذه الوحدة المكوّنة من18 صومعة تقدّر بـ 10 ألاف طن، مع مساحة مغطّاة للتّخزين بكميّة 25 ألف طن ولقد تمت توسعة هذا المشروع كمرحلة ثانية لإنجاز 09 صوامع أخرى بطاقة تخزين تبلغ 80 ألف طن، ومساحة مغطّاة للتّخزين : 25 الف طن.

بدأت عمليّة الإنجاز للمؤسّسة بعدّة مراحل إلى أن تمّ الدّخول الفعلي في مرحلة الإنتاج، حيث بدأت وحدة الاستيراد والتصدير العمل سنة 2000، وذلك باستيراد القمح بنوعيه وبيعه في السّوق الوطنيّة واستغلال وقت الإنجاز في تحقيق فوائض تعود على المؤسّسة وتساعدها في تمويل عمليّة انجاز الوحدات الأخرى، أمّا بداية الأشغال بوحدة الدّقيق والفرينة كانت في شهر أكتوبر من عام 2000، وكانت نهاية الأشغال في جويلية 2002، أمّا الإنتاج الفعلي لمنتج الفرينة والدّقيق كان في شهر مارس من سنة 2003، كانطلاق فعلي ومستمر.

أمّا فيما يتعلّق بوحدة الكسكسي فقد كانت بداية الأشغال في شهر سبتمبر لعام 2001، وانتهت في ديسمبر 2002 ودخلت مرحلة الإنتاج الفعلي في سبتمبر 2003.

مؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب مدرّجة قانونيّا تحت شكل شركات الأموال، وتخضع للنّظام الحقيقي في تحديد الرّبح الضّريبي وهذا طالما رقم أعمالها في ارتفاع، وهي مجبرة على مسك الدّفاتر المحاسبيّة المنصوص عليها في المواد (09) (10) (11) من القانون التّجاري، كما تخضع المؤسّسة لجميع الالتزامات الجبائيّة ويطبّق عليها النّظام الضّريبي المتعلّق بالأشخاص المعنويّين ومن بين هذه الالتزامات الجبائية نجد :

- الضّريبة على أرباح الشّركات (IBS) على أساس الرّبح المحقق والمقدرة ب 23 %.
- الرّسم على القيمة المضافة على جميع المبيعات الخاصّة بالفرينة الممتازة، الكسكس والنخالة، بمعدّل09 % و 19%.
- الرّسم العقاري (TF) على جميع ممتلكاتها سواء كانت مبيّنة أو غير مبيّنة.
- ولقد استفادت المؤسّسة من الامتيازات الضّريبية المنصوص عليها في الأمر رقم (01-03)، وهذا فيما يخص الوحدة التي تم إنشاؤها لتخزين القمح بولاية جيجل .

الفرع الثالث : أهميّة مؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –

تعتبر المؤسّسة ذات أهميّة اقتصادية متميّزة على أساس أنّها تقوم بإنتاج منتجات أساسيّة ذات طابع استهلاكي واسع، وتوجّه هذه المنتجات إلى فئات واسعة من المستهلكين من خلال تقديم مستوى عالي من الجودة تنافس به المنتجات الأخرى، وهذا نتيجة التّحكم في تقنيات الإنتاج المتطوّرة، وعموما فأهميّة المؤسّسة يمكن أن تتحد من خلال:

- تعتبر منتجات المؤسّسة أساسية وضرورية للمستهلك.
- تغطّي المؤسّسة جزءا كبيرا من حاجيات السوق.
- توفير مناصب الشّغل وامتصاص جزء من البطالة.
- الموقع الجغرافي الاستراتيجي مما يمكنها من الاتّصال بمناطق أخرى.

الفرع الرابع : أهداف مؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –

بعد أن شعرت المؤسّسة بخطر المحيط الّذي تنشط فيه، ولكي تستطيع تحقيق ميزة تنافسية خاصّة بها وجذب أكبر قدر ممكن من الزّبائن، سطّرت مجموعة من الأهداف في الأجلين الطّويل والقصير، مع التّركيز على جانب المنافسة والزّبون، ومن بين هذه الأهداف نجد :

- العمل على توفير احتياجات السّوق من المنتجات الغذائية.
- وضع سياسات إنتاجيّة متطابقة مع متطلّبات السّوق.

– وضع سياسات تجاريّة قادرة على مواجهة المنافسة.
– ضمان موقع الرّيادة في مجال نشاطها.
– توسيع وتطوير وحدات الإنتاج والعمل من أجل الوصول إلى قمة الجودة وفتح آفاق أخرى في هذا المجال.
– تخفيض تكاليف الإنتاج بالاستفادة من اقتصاديّات الحجم من أجل الحصول على أسعار تنافسيّة.

المطلب الثّاني : الهيكل التنظيمي لمؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –

الفرع الأوّل : التعريف بالجانب التّنظيمي لمؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –

تعتبر مؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب من المؤسّسات المتوسّطة الخاصّة التي تمارس نشاطها الصّناعي فهي من النّاحية التّنظيمية تنقسم إلى عدّة مديريات ومصالح، وهذا من أجل السّير الحسن للمؤسّسة وتسهيل عمليّات الرّقابة.

وتعتبر وحدة السميد والدّقيق الوحدة الرّئيسية في المؤسّسة. والهيكل التنظيمي للمؤسّسة يعبر بشكل رئيسي عن مصالح ومديريات هذه الوحدة حيث تشترك باقي الوحدات مع هذه الوحدة في أغلب المديريات والمصالح، كما يقدّر عمّال المؤسّسة بـ127 عامل موزّعة على مختلف وظائف الوحدة والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول التّالي حيث يبيّن عدد العمّال ومستوى العمال حسب كل مديرية :

الجدول رقم (2) : تصنيف العمّال حسب المديريات لدى مؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة –

المديريات / مستوى العمال	المسير	نائب المسير	الأمانة	الإدارة العامة	الإنتاج	التجارة	الماليّة و المحاسبة	الوسائل العامة	الصيانة	الوقاية و الأمن	الأمن و الحراسة	المجموع
إطار	1	1	1	2	2	3	1	1	1	1	1	15
تقني	/	/	/	3	6	3	2	2	6	3	2	27
أعوان منفذين	/	/	/	/	41	3	/	24	3	6	6	83
المجموع	1	1	1	5	49	9	3	27	10	10	9	125

المصدر : من وثائق مديرية الإدارة العامة لمؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب

- يبين الهيكل التنظيمي مختلف الوظائف والمستويات الإدارية والعلاقات المختلفة فيما بينها، والهيكل التنظيمي الموضح في الشكل الموالي يبين هذه العلاقات حسب السلم الهرمي للسلطة.

الشكل : الهيكل التنظيمي لمؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –

الشكل رقم (6) : الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة -

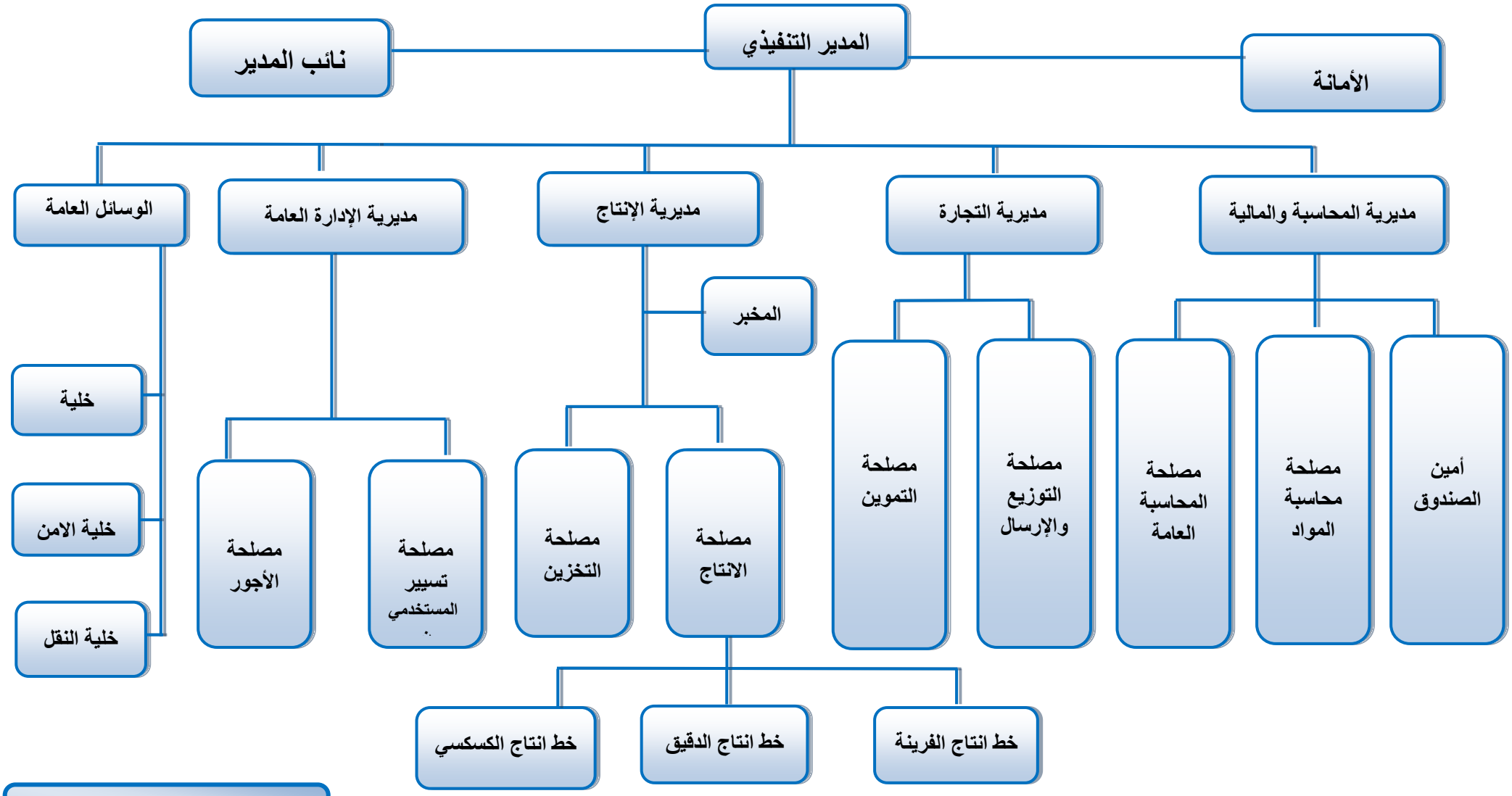

المصدر: الادارة العامة للمؤسسة

الفّرع الثاني : تحليل الهيكل التنظيمي للمؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –

أولا : المسيّر التنفيذي

وهو المكلّف بحسن تسيير المؤسّسة إداريا وتقنيا، واتخاذ القرارات اللاّزمة في الأوقات المناسبة، كذلك العمل على التنسيق بين مختلف مصالح المؤسّسة.

ثانيا : نائب المسّير

يقوم بمساعدة المسيّر في تسيير المؤسّسة انطلاقا من مكتب في الجزائر العاصمة والإشراف على مكتب العلاقات الخارجية والبنكية بالجزائر وخارجها.

ثالثا: مكتب العلاقات الخارجية والبنكية

وهو مكتب تنسيقي لأعمال المؤسّسة مع شركائها مجموعة الغرير للاستثمار بالإمارات العربية المتحدة، وبين مختلف البنوك الوطنية والخارجية والموردين الأجانب، مقره بالجزائر العاصمة.

رابعا : الأمانة العامة

مكلّفة بتسيير شؤون الأمانة بما فيها تسجيل البريد الصّادر والوارد وكذا استقبال العملاء والزّوار لتسهيل الاتّصال بالمسير، واستقبال المكالمات الهاتفيّة وتحويلها بين مختلف المديريّات والمصالح وتبليغ المعلومات إلى مختلف المصالح.

خامسا : مديريّة الإنتاج

تشرّف على الإنتاج خصوصا من ناحية الجودة ومراقبة الوزن الحقيقي وتتّمثل مهمّتها في:

1. التّعريف بسياسة المنتج.
2. تحديد أهداف المؤسّسة على المدى الطّويل والعمل على تقليص وقت التّسليم وكلفة الإنتاج.
3. المشاركة في تكوين خصوصيات المادّة الأوّليّة والمنتج النّهائي.
4. تأمين إنتاج مادّة خاصّة وفقا لنظام النوعية.
5. تطبيق تقنية منظّمة لتجهيزات الإنتاج والصّيانة.
6. تقرّر سياسة الصّيانة بالنّسبة للمؤسّسة.
7. تخفيض تكاليف التّشغلية للوظيفة التّقنية.
8. تشكيل برامج التّكوين بالتّنسيق مع مسؤول الإدارة العامة.
9. يقوم مسؤول الإنتاج بمتابعة مراحل عملية الإنتاج حتى الوصول إلى المتوج النّهائي الّذي ترسل عينة منه للمخبر الموجود على مستوى المؤسّسة لمراقبة النّوعية مع العلم أن المصنع يتّبع نظام تسيير الإنتاج بالحاسب الآلي (GPAO).

سادسا : مديرية التجارة

أ. مصلحة التجارة

يتم التّنسيق بين مصلحة التّجارة ومصلحة الإنتاج، حيث يتم إرسال المخزونات لهذه المصلحة ليتمّ توزيعها حسب الأوّلويّة كون أنّ الطّلب أكبر من الإنتاج، حيث تقوم المصلحة بدراسة الطّلبيّة وترتيبها حسب الأوّلويّة، حيث توضع في دفتر الطّلبيات، وهذا الأخير يتضمّن تاريخ الطّلبيّة، حجم المعاملات بالنسبة للزّبون حجم الحقوق، وذلك لتحقيق التوازن بين كمية المخزونات وحجم الطّلبيات. يشرف على العمليّات السّابقة رئيس مصلحة التّجارة، كما يشرف أعوان هذه المصلحة على عمليّات تسجيل البيع ومتابعة حقوق المؤسّسة الخاصّة لكل زبون هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى متابعة الفوترة ليتم بعدها إرسال الفواتير إلى مصلحة المحاسبة، عن طريق التحويل من PCSTOOCK الى PCCOMPTA بالإضافة إلى الوثائق المؤشّرة الخاصّة بهذه

العمليّة ومنه يتم تقديم التّصريح الشّهري لمصلحة الضّرائب، كما تقوم باستقبال الزّبائن حيث يطلب منهم إحضار ملف خاص يتضمّن :

– نسخة من بطاقة الرّقم الجبائي.

– نسخة من البطاقة الشّخصية أو رخصة السّياقة.

– وصل طلبيّة فارغ مختوم عليه وصل استقبال.

– نسخة من شهادة ميلاد.

– تصريح شرفي.

– نسخة مستخرجة من السّجل التّجاري.

كما تعمل هذه المصلحة على تحديد الطّلبيات، والبحث عن أسواق جديدة وزبائن، وتسعى جاهدة إلى مواجهة المنافسين وتحقيق أكبر قدر من المبيعات.

ب. مصلحة الإرسال والتوزيع

تبدأ مهامها انطلاقا من مصلحة التّجارة التي ترسل المعلومات الخاصّة بالزّبائن كما تقوم بإرسال وصولات البيع إلى مصلحة التّجارة للقيام بالعمليات الحسابية، ومن مهامها كذلك إعداد التّقرير اليومي والّذي تبيّن فيه خروج البضاعة، ويتمّ إرساله إلى مدير الإنتاج، كما لهذه المصلحة علاقة بمصلحة التّعبئة والتّغليف، حيث تصدر إليهم الأمر بإرسال البضائع بعد تعبئتها، كما زودت هذه المصلحة بنظام متطور في مجال الحاسوب أكثر تطوّرا من البرنامج القديم ولها علاقة مباشرة ببعض النّقاط في المؤسّسة بنظام réseau من اجل تسريع المعلومات المتدفّقة بين الوحدات، حيث نذكر أهم الوصلات الخاصّة بهذه المصلحة :

– وصل الدّفع، وثيقة تثبت إيداع المبلغ تسلّم من عند أمين الصّندوق.

– وصل التّسديد، وثيقة تثبت مبلغ التّسديد ويصدر من مصلحة التّجارة.

– وثيقة تثبت أن العميل يستطيع استلام البضاعة.

– وصل الاستلام، وثيقة تثبت عملية استلام البضاعة .

– وصل الخروج، وثيقة تسمح بخروج البضاعة.

– كشف العملاء وثيقة تملأ للزبائن الدائمين فقط تثبت فيها كمية البضاعة المأخوذة وكم دفعوا نقدا.

سابعا : مديرية المحاسبة والماليّة

تقوم بمراقبة كل الوثائق الخاصة بالعمليات المحاسبية والماليّة الخاصة بالمؤسّسة وتندرج عنها المصالح التالية:

أ. مصلحة المحاسبة العامة والماليّة

وأهم ما تقوم به :

– التقييد اليومي لمختلف العمليّات المحاسبيّة وإعداد القوائم الماليّة.

– متابعة جميع مدخلات ومخرجات المتعلّقة بالمؤسسة .

– إعداد بعض الدّراسات الخاصة بالمؤسّسة.

– العمل على مراقبة العمليّات الماليّة والتّصريحات الشّهرية والسّنوية وتتبّع الأرصدة البنكية.

– مراقبة عمليّات تنفيذ الخزينة.

– مراقبة فواتير الشّراء والبيع وتحرير الصّكوك من أجل تسديد ديونها.

ب. مصلحة محاسبة المواد

حيث تعمل على تتّبع حركة المواد "دخول خروج"، وإنشاء كشف المبيعات وجدول الشّراء والبيع وإعداد التّقارير الشّهرية للنّشاط.

ج. أمين الصّندوق

يقوم بقبض مداخيل النّقدية للمؤسّسة وإيداعها في الحساب البنكي للمؤسسة، كما يسدّد بعض المصاريف وتسديد أجور العمّال.

ثامنا : مديريّة الوسائل العامة

تقوم بتزويد مختلف المصالح بأهم المستلزمات المختلفة معدات عتاد وسائل نقل ... الخ، كما تستقبل فواتير الموردين والقيام بالأشغال الخاصة بالمؤسّسة وتندرج تحتها المصالح التالية:

أ. مصلحة الصيانة

تعمل هذه المصلحة على صيانة الآلات ووسائل النّقل وجميع التّجهيزات الخاصّة بالمؤسّسة، حيث تشتمل على خليتين :

– خلية ميكانيكا الآلات.

– خلية الكهرباء.

ب. مصلحة الأمن

مهمتها السّهر على الأمن الدّاخلي للمؤسّسة، وتسجيل دخول وخروج الشّاحنات وحمولتها فارغة ومعبّئة لضمان مدى مطابقة الإثنين واستقبال الزّوار.

ج . مصلحة النقل

حيث تعمل على استقبال طلبيّات الشّراء وتأمين النّوعية الممنوحة للزّبائن وكذلك نقل العمّال.

تاسعا : مديرية الإدارة العامة

تحرص على مدى تطبيق القوانين وتنفيذها وتندرج تحتها المصالح التالية :

أ. مصلحة تسيير المستخدمين

تهتم بشؤون العمّال من بداية العمل الى نهاية العقد وتصنيف العمّال حسب الخبرة

ب. مصلحة الاجور

إعداد الأجور والتّصريحات الخاصة بالضمان الاجتماعي.

المطلب الثالث: مخطط العملية الإنتاجية بمؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –

ويشمل مخطط العملية الإنتاجية على مختلف الأنشطة التي تساعد على توفير وتطوير منتجات وتسهيل عمليات البيع بمختلف السياسات التوزيعية

الفرع الأوّل : الجانب الإنتاجي لمؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –

تعتبر المؤسّسة من أكبر المطاحن الخاصّة في الجنوب الشّرقي حيث تضاهي فرع الرّياض سطيف من ناحية الطّاقة الإنتاجية. تمتلك المؤسّسة تجهيزات إنتاج عصرية ومواكبة التّكنولوجيا من BUHLER السّويسرية ذات العلامة التّجارية فهي من أجود وأحدث أنواع التّكنولوجيا في طحن الحبوب، تقدر الطاقة الإنتاجية ب: 220 طن في يوم، من القمح الصّلب أما القمح اللّين فتقدر طاقتها الإنتاجيّة ب 330 طن في يوم.

❖ **أهم منتجات المؤسّسة**

حيث تضم مجموعة متنوعة وواسعة من المنتجات باختلاف أحجامها والجدول التالي يوضح هذه المنتجات:

جدول (3): تشكيلة منتجات الدقيق والفرينة بمؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –

المنتوج	النوع	سعة الكيس
الفرينة	عادية "خبز" ممتازة	25/50 كغ 01/ 02/ 10/ 25/ 50 كغ
الدقيق	خشن عادي ممتاز رفيع سمولات	25 كغ 25 كغ 05/ 10/ 25 كغ 10/ 25 كغ 25 كغ
الكسكسي	متوسط رقيق	01 /05 كغ 01 /05 كغ
النخالة		40 /100 كغ

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مصلحة الإنتاج

النّخالة تعتبر منتوج ثانوي ينتج عن مخلّفات انتاج الدقيق والفرينة ويوجه هذا المنتج إلى مربي الحيوانات أساسا ويعتبر كعلف أساسي لتغذيتها، وعمليّا لا تتحكّم المؤسّسة في كميّة انتاج هذه المادّة كونها ترتبط بإنتاج الدّقيق والفرينة.

الفرع الثاني : مراحل الانتاج بمؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –

قبل القيام بعملية الانتاج تقوم المؤسّسة بتوفير المادّة الأوّلية القمح بنوعيه، حيث كانت في سنة2003 إلى 2006 تفضل استراد المادّة الأوّليّة من الخارج (الولايات المتّحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا، سوريا) لاعتبارات السّعر والجودة حيث للمؤسّسة إمكانيّة اختيار المادّة الأوّليّة ذات الجودة والسّعر المناسب. حيث تغير المعطيات الأوّلية وغلاء أسعار القمح في الأسواق الدّولية دفع بالمؤسّسة إلى شراء المادّة الأوّلية من الجزائر عن طريق تعاونيّة الحبوب والخضر الجافّة الّتي تتّبع نظام الحصص حيث تزود المؤسّسة 50 بالمائة من طاقتها الإنتاجية فقط. وبعد جلب المادّة الأوّلية سواء عن طريق وسائل نقل المؤسّسة أو عن طريق وسائل نقل المموّلين فيتمّ وزن الشّاحنة في مدخل المؤسّسة المزوّد بالجسر الوازن ثم يفرغ القمح في آلة الاستقبال التي تحتوي على قنوات تأخذ المادة الأوّلية للتّصفية الأوّلية وبعد ذلك جزء منها يوجه للتّخزين والجزء الآخر يمرّ بمراحل الإنتاج الّتي ستوضح فيما يلي:

أولا : مرحلة إنتاج السّميد والفرينة

للحصول على منتج الدّقيق أو الفرينة فإنه يمرّ بالمراحل التالية :

– المرحلة الأوّلى: بعدما يتم استقبال القمح الصّلب أو اللّين على مستوى المخازن يتم تنظيفه تنظيفا أولياّ ثم تخزينه حيث يتمّ في هذه المرحلة التّخلص من الأوساخ الكبيرة والشّوائب وتخزينها في الخلايا (تخزين أولي) الخلايا الموجودة على مستوى المؤسّسة

المرحلة الثانية: ثم تأتي مرحلة التّنظيف التّكميلي (تنظيف ثاني) ويعاد تنظيفه حيث يستخدم في هذه المرحلة عدّة آلات متطوّرة للتّنظيف من أجل التصفية ثم يضاف إليه الماء ويترك لبعض الوقت ليأخذ درجة رطوبة معيّنة (فترة الراحة) حيث يتم نزع القشرة عن اللّب لتسهيل عملية الطحن.

– المرحلة الثالثة: تأتي مرحلة الطّحن حيث تتم عمليّة الطّحن عدّة مرات حتى الحصول على النّوعية المطلوبة وفي الأخير تتمّ عمليّة الغربلة حيث يتم فيها فصل الفرينة عن النّخالة بواسطة استخدام آلة تسمى Plansichter ثم تتم عمليّة تخزين المنتوجين.

الشكل رقم (7) : مراحل انتاج الدقيق والفرينة

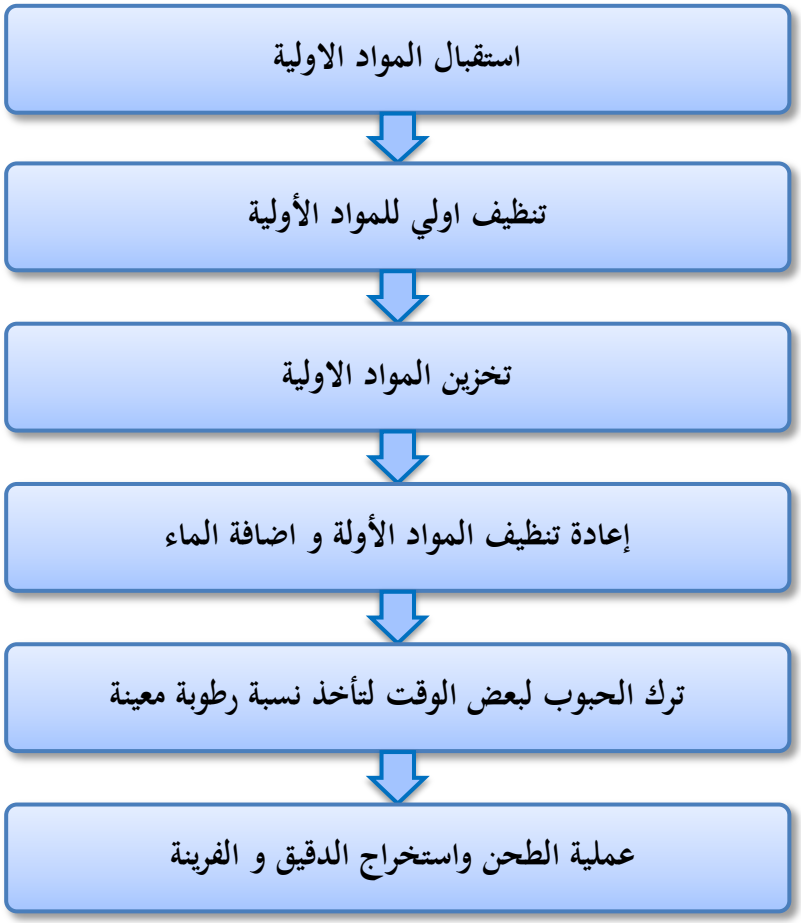

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات من مصلحة الانتاج .

ثانيا: مراحل إنتاج الكسكسي

إن المادة أولية لإنتاج الكسكسي هي السميد ، ويتم الحصول على هذا الأخير من وحدة إنتاج السميد حيث يتجمع السميد في مجمع لتقديره ، ومن جهة أخرى هناك مجمع لتقدير الماء ثم يتم خلط السميد والماء في خلاط لينتقل الخليط إلى مجمع الإنتاج ثم ينتقل الكسكسي إلى الفرن المزود بالبخار ثم إلى المجفف ومنه إلى المبرد وبعده إلى الغربال حيث يتم تصفية المنتجات التامة وتحويلها إلى مخزن خاص بها ومن ثم تغليفها في أكياس مختلفة الأحجام ، ومن ثم يتم عودة السميد إلى الغربال ومن المجفف إلى الخالط وهناك كذلك طاحنة بعد الغربلة تقوم بطحن المواد الخشنة لتعود إلى المجفف وتمر مرة أخرى بالمراحل السابقة ووتصل بالاخير الى مرحلة التغليف .

الشكل رقم (8) : مراحل انتاج الكسكسي بمؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –

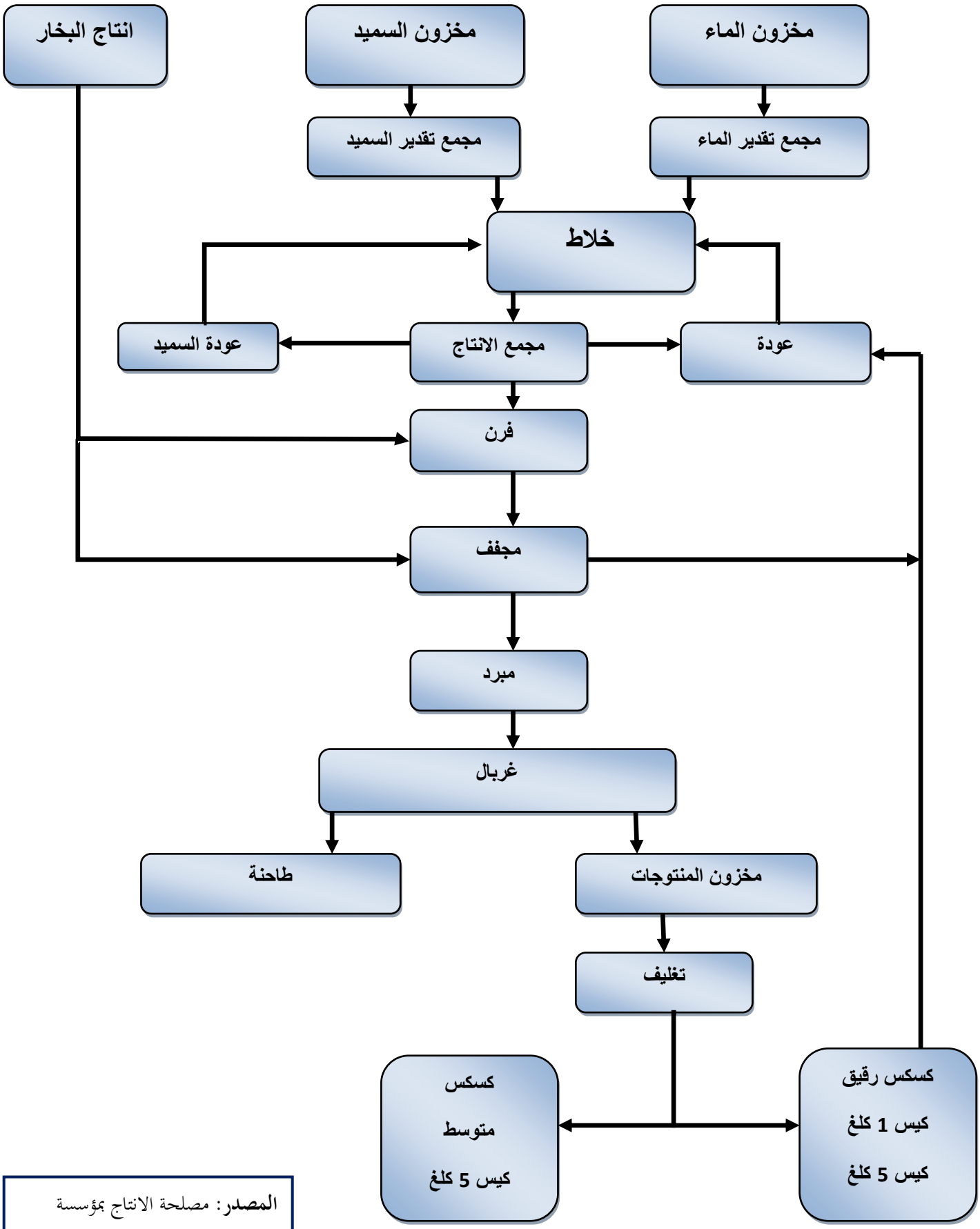

المصدر: مصلحة الانتاج بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –

ثالثا :الجانب التّسويقي للمنتجات بمؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –

تسعى المؤسّسة إلى زيادة حصّتها السّوقية وتحسين أدائها حيث تقوم مديريّة التّجارة بكافّة المهام التسويقيّة، وذلك من خلال السياسات التسويقيّة التّالية :

1– سياسة المنتوج

تقوم المؤسّسة بإنتاج تشكيلة من المنتجات التي تخضع للمراقبة والتّحليل من طرف المخبر المتواجد بالمؤسّسة، من أجل تحقيق النّوعية الجيّدة لهذه المنتجات والحصول على رضى المستهلك، فيكون هناك الإقبال الواسع والغير محدود لها، ومنه تسهل عمليّة التّوزيع بالإضافة إلى ذلك فالمؤسّسة تعتمد على تجهيزات حديثة تمرّ عليها كافّة مراحل الإنتاج.

2– سياسة التّسعير

يتم تحديد سعر المنتج من خلال حصر كافّة تكاليف الإنتاج المباشرة والغير مباشرة، فنحصل على سعر التكلفة والذي يحدد له هامش ربح ومنه تتحصّل على سعر البيع للمنتج.

3– سياسة التّرويج

لم تتّخذ المؤسّسة أسلوب معيّن في الترويج، فهي تمتلك حصّة سوقية معتبرة لمنتجاتها، فاقتصرت على بعض الطّرق منها: العلامة التّجارية على وسائل نقلها المشاركة في المعارض التّرويج في بعض القنوات بصورة محدودة.

4– سياسة التوزيع

تتّبع المؤسّسة طريقتين لتوزيع منتجاتها تتمثّل في :

أ. الطّريقة المباشرة

تكون مباشرة مع العملاء لا تحتاج إلى وسطاء مثل التّجار بالجملة والمستهلكين الصّناعيين.

ب. الطريقة غير المباشرة

يتم الاستعانة بالوسطاء لتصريف المنتجات وهم تجّار الجملة والتّجزئة فهي تسعى جاهدة على تقريب منتجاتها لزبائنها، في مختلف المناطق المجاورة لمدينة بسكرة، من خلال تجار الجملة ونقاط البيع الموزّعة بطريقة تسمح ببيع كميّات معتبرة من المنتجات، ومن أهم المناطق التي تتدفق إليها أكبر الكميّات عن طريق التّجار الوادي ورقلة الاغواط، تمنراست، ونخص مناطق تواجد الثكنات العسكرية وغيرها.

المبحث الثّاني : واقع استخدام القوائم الماليّة بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب– بسكرة–

تعتبر القوائم الماليّة المرآة العاكسة للوضعية الماليّة للمؤسّسة ولنتائج أعمالها خلال فترة زمنية معينة، ولهذا يجب أن تؤدي المعلومات المذكورة فيها غرض المؤسّسة، ومن أجل اتّخاذ القرار السليم تقوم المؤسسة بتحليل هذه القوائم لفهمها بشكل جيد وفهم مختلف العلاقات بين عناصرها، حيث في نهاية كل دورة تقوم المؤسّسة بإعداد القوائم الماليّة من أجل الحصول على معلومات تفيد المهتمين بوضعية المؤسّسة الماليّة والنتائج التي حققتها خلال فترة زمنية معيّنة.

المطلب الأول: عرض القوائم الماليّة للمؤسّسة محل الدراسة

أولا : عرض الميزانية : تتكون الميزانية من جانبين أساسيين هما (جانب الأصول وجانب الخصوم)، حيث يمثّل الأوّل استخدامات الموارد الماليّة التي تحصل عليها المؤسّسة، والثّاني يمثّل مجمل الموارد الماليّة الموضوعة تحت تصرّف المؤسّسة، وفيما يلي سنقوم بعرض الميزانية الماليّة لمؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة – للفترة (2018-2021)

الجدول رقم (04) : أصول الميزانية بتاريخ 2018/12/31

الوحدة : دج

الأصول	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية		
فارق إقتناء		
تثبيتات معنوية		
تثبيتات عينية		
أراضي	74 715 080,00	
مباني	237 581 819,19	
تثبيتات عينية اخرى	45 970 990,33	
تثبيتات ممنوح امتيازها		
تثبيتات قيد الانجاز	128 000 000,00	
تثبيتات مالية		
سندات موضوعة موضع معادلة		
مساهمات اخرى و حسابات دائنة ملحقة بها		
سندات اخرى مثبتة		
إقراض وأصول مالية اخرى غير جارية	351 223 156,42	
ضرائب مؤجلة على الأصل	380 402,58	
مجموع الأصول غير الجارية	837 871 448,52	
أصول جارية		
مخزونات ومنتوجات قيد التنفيذ	30 314 71,91	
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة		
الزبائن	106 003 018,51	
مدينون آخرون	15 034 031,39	
الضرائب وما يشبهها	229 769 033,57	
حسابات دائنة اخرى واستخدامات مماثلة		
الموجودات و ما شابهها		
الأموال موظفة وأصول مالية جارية اخرى		
الخزينة	3 593 154,16	
مجموع الأصول الجارية	384 714 019,54	
المجموع العام للأصول	1 222 585 468,06	

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم 01

الجدول رقم (05) : خصوم الميزانية بتاريخ 2018/12/31

الوحدة : دج

الخصوم	صافي N	صافي N-1
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس مال تم إصداره	300 000 000,00	
رأس مال غير مستعأن به		
علاوات واحتياطات مدمجة		
فوارق إعادة التقييم		
فارق المعادلة		
النتيجة الصافية	23 941 442,11	
رؤوس أموال خاصة اخرى – الترحيل من جديد	124 497 010,91	
الحسابات بين الوحدات	269 511 368,68	
حصة الشركة المدمجة		
حصة ذوي الأقلية		
المجموع (1)	717 949 821,70	
الخصوم غير الجارية		
قروض وديون مالية	169 398 446,58	
الضرائب المؤجلة والمرصد لها	1 608 683,20	
ديون اخرى غير جارية		
مؤونات ومنتوجات ثابتة مسبقا	2 889 011,08	
مجموع الخصوم غير الجارية (2)	173 896 140,86	
الخصوم الجارية		
الموردون والحسابات الملحقة	268 126 124,26	
الضرائب	1 957 910,61	
ديون اخرى	29 489 231,60	
خزينة الخصوم	31 166 239,03	
مجموع الخصوم الجارية (3)	330 739 505,50	
المجموع العام للخصوم	1 222 585 468,06	

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم 02

الجدول رقم (06) : أصول الميزانية بتاريخ 2019/12/31

الوحدة: دج

الأصول	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية		
فارق إقتناء		
تثبيتات معنوية		
تثبيتات عينية		
أراضي	74 715 080,00	74 715 080,00
مباني	226 327 897,59	237 581 819,19
تثبيتات عينية اخرى	39 947 966,11	45 970 990,33
تثبيتات ممنوح امتيازها		
تثبيتات قيد الانجاز	128 000 000,00	128 000 000,00
تثبيتات مالية		
سندات موضوعة موضع معادلة		
مساهمات اخرى وحسابات دائنة ملحقة بها		
سندات اخرى مثبتة		
إقراض وأصول مالية اخرى غير جارية	351 291 278,07	351 223 156,42
ضرائب مؤجلة على الأصل	380 402,58	380 402,58
مجموع الأصول غير الجارية	820 662 624,35	837 871 448,52
أصول جارية		
مخزونات ومنتوجات قيد التنفيذ	36 538 795,69	30 314 71,91
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة		
الزبائن	116 846 180,64	106 003 018,51
مدينون آخرون	15 615 447,46	15 034 031,39
الضرائب و ما يشبهها	235 439 540,44	229 769 033,57
حسابات دائنة اخرى واستخدامات مماثلة		
الموجودات وما شابهها		
الأموال موظفة وأصول مالية جارية اخرى		
الخزينة	18 848 717,06	3 593 154,16
مجموع الأصول الجارية	423 288 681,29	384 714 019,54
المجموع العام للأصول	1 243 951 305,64	1 222 585 468,06

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم 04

الجدول رقم (07) : خصوم الميزانية بتاريخ 2019/12/31

الوحدة : دج

الخصوم	صافي N	صافي N-1
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس مال تم إصداره	300 000 000,00	300 000 000,00
رأس مال غير مستعأن به		
علاوات واحتياطات مدمجة		
فوارق إعادة التقييم		
فارق المعادلة		
النتيجة الصافية	13 785 754,67	23 941 442,11
رؤوس أموال خاصة اخرى – الترحيل من جديد	148 438 453,02	124 497 010,91
الحسابات بين الوحدات	268 365 908,22	269 511 368,68
حصة الشركة المدمجة		
حصة ذوي الأقلية		
المجموع (1)	730 590 115,91	717 949 821,70
الخصوم غير الجارية		
قروض وديون مالية	143 033 787,94	169 398 446,58
الضرائب المؤجلة والمرصد لها	1 608 683,20	1 608 683,20
ديون اخرى غير جارية		
مؤونات ومنتوجات ثابتة مسبقا	2 689 948,11	2 889 011,08
مجموع الخصوم غير الجارية (2)	147 332 419,25	173 896 140,86
الخصوم الجارية		
الموردون والحسابات الملحقة	273 869 936,18	268 126 124,26
الضرائب	4 269 100,90	1 957 910,61
ديون اخرى	33 018 319,58	29 489 231,60
خزينة الخصوم	54 871 413,82	31 166 239,03
مجموع الخصوم الجارية (3)	366 028 770,48	330 739 505,50
المجموع العام للخصوم	1 243 951 305,64	1 222 585 468,06

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم 05

الجدول رقم (08) : أصول الميزانية بتاريخ 2020/12/31

الوحدة : دج

الأصول	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية		
فارق إقتناء		
تثبيتات معنوية		
تثبيتات عينية		
أراضي	74 715 080,00	74 715 080,00
مباني	215 073 975,99	226 327 897,59
تثبيتات عينية اخرى	36 780 235,60	39 947 966,11
تثبيتات ممنوح امتيازها		
تثبيتات قيد الانجاز	128 000 000,00	128 000 000,00
تثبيتات مالية		
سندات موضوعة موضع معادلة		
مساهمات اخرى وحسابات دائنة ملحقة بها		
سندات اخرى مثبتة		
إقراض وأصول مالية اخرى غير جارية	352 195 542,07	351 291 278,07
ضرائب مؤجلة على الأصل	380 402,58	380 402,58
مجموع الأصول غير الجارية	807 145 236,24	820 662 624,35
أصول جارية		
مخزونات ومنتوجات قيد التنفيذ	39 961 801,55	36 538 795,69
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة		
الزبائن	94719 889.03	116 846 180,64
مدينون آخرون	16 391 278.98	15 615 447,46
الضرائب وما يشبهها	212 008 076.44	235 439 540,44
حسابات دائنة اخرى واستخدامات مماثلة		
الموجودات وما شابهها		
الأموال موظفة وأصول مالية جارية اخرى		
الخزينة	3 228 123,84	18 848 717,06
مجموع الأصول الجارية	366 309 169,84	423 288 681,29
المجموع العام للأصول	1 173 454 406,08	1 243 951 305,64

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم 07

الجدول رقم (09) : خصوم الميزانية بتاريخ 2020/12/31

الوحدة : دج

الخصوم	صافي N	صافي N-1
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس مال تم إصداره	300 000 000,00	300 000 000,00
رأس مال غير مستعأن به		
علاوات واحتياطات مدمجة		
فوارق إعادة التقييم		
فارق المعادلة		
النتيجة الصافية	-34 404 042,59	13 785 754,67
رؤوس أموال خاصة اخرى – الترحيل من جديد	162 224 207,70	148 438 453,02
الحسابات بين الوحدات	264 940 427,62	268 365 908,22
حصة الشركة المدمجة		
حصة ذوي الأقلية		
المجموع (1)	692 760 592.73	730 590 115,91
الخصوم غير الجارية		
قروض وديون مالية	116 734 072.53	143 033 787,94
الضرائب المؤجلة والمرصد لها	1608 683.20	1 608 683,20
ديون اخرى غير جارية		
مؤونات ومنتوجات ثابتة مسبقا	2 662 233,18	2 689 948,11
مجموع الخصوم غير الجارية (2)	121 004 988,91	147 332 419,25
الخصوم الجارية		
الموردون والحسابات الملحقة	297 008 743,89	273 869 936,18
الضرائب	5419 446,90	4 269 100,90
ديون اخرى	23 244 222,97	33 018 319,58
خزينة الخصوم	34 016 410.67	54 871 413,82
مجموع الخصوم الجارية (3)	359 688 824,43	366 028 770,48
المجموع العام للخصوم	1 173 454 406,07	1 243 951 305,64

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم 08

الجدول رقم (10) : أصول الميزانية بتاريخ 2021/12/31

الوحدة : دج

الأصول	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية		
فارق إقتناء		
تثبيتات معنوية		
تثبيتات عينية		
أراضي	74 0715 080,90	74 715 080,00
مباني	206 194 976,79	215 073 975,99
تثبيتات عينية اخرى	34 281 301,97	36 780 235,60
تثبيتات ممنوح امتيازها		
تثبيتات قيد الانجاز	128 832 622,40	128 000 000,00
تثبيتات مالية		
سندات موضوعة موضع معادلة		
مساهمات اخرى وحسابات دائنة ملحقة بها		
سندات اخرى مثبتة		
اقراض وأصول مالية اخرى غير جارية	354 285 806.07	352 195 542,07
ضرائب مؤجلة على الأصل	380 402,58	380 402,58
مجموع الأصول غير الجارية	798 690 189,81	807 145 236,24
أصول جارية		
مخزونات ومنتوجات قيد التنفيذ	40 958 691,21	39 961 801,55
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة		
الزبائن	182 291 416,57	94719 889.03
مدينون آخرون	17 706 750,34	16 391 278.98
الضرائب وما يشبهها	192 742 460,60	212 008 076.44
حسابات دائنة اخرى واستخدامات مماثلة		
الموجودات وما شابهها		
الأموال موظفة وأصول مالية جارية اخرى		
الخزينة	3 671 400,30	3 228 123,84
مجموع الأصول الجارية	417 280 719,02	366 309 169,84
المجموع العام للأصول	1 216 970 908.83	1 173 454 406,08

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم 10

الجدول رقم (11) : خصوم الميزانية بتاريخ 2021/12/31

الوحدة : دج

الخصوم	صافي N	صافي N-1
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس مال تم إصداره	300 000 000,00	300 000 000,00
رأس مال غير مستعأن به		
علاوات واحتياطات مدمجة		
فوارق إعادة التقييم		
فارق المعادلة		
النتيجة الصافية	-14 895 474,39	-34 404 042,59
رؤوس أموال خاصة اخرى – الترحيل من جديد	127 820 165,12	162 224 207,70
الحسابات بين الوحدات	319 386 009,88	264 940 427,62
حصة الشركة المدمجة		
حصة ذوي الأقلية		
المجموع (1)	732 310 700,61	692 760 592.73
الخصوم غير الجارية		
قروض وديون مالية	111 790 4xx6,25	116 734 072.53
الضرائب المؤجلة والمرصد لها	1 608 683,20	1608 683.20
ديون اخرى غير جارية		
مؤونات ومنتوجات ثابتة مسبقا	3 230 490,97	2 662 233,18
مجموع الخصوم غير الجارية (2)	116 629 630,42	121 004 988,91
الخصوم الجارية		
الموردون والحسابات الملحقة	291 839 521,67	297 008 743,89
الضرائب	4 285 205,01	5419 446,90
ديون اخرى	25 465 946,99	23 244 222,97
خزينة الخصوم	45 439 904,13	34 016 410.67
مجموع الخصوم الجارية (3)	367 030 577,80	359 688 824,43
المجموع العام للخصوم	1 215 970 908,83	1 173 454 406,07

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 11

ثانيا : عرض الميزانيّة المختصرة للمؤسّسة محل الدّراسة للفترة (2018 – 2021)

تظهر فيها المجاميع الإجمالية للميزانية المالية، خصوم وأصول جارية، خصوم وأصول غير جارية والأموال الخاصة، و تستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل المالي و التي تكون بمثابة مدخلات أساسية لحساب مختلف المؤشّرات والنّسب الماليّة.

الجدول رقم (12) : الميزانية المختصرة لسنة 2018 و 2019

الوحدة : دج

السّنوات / البيان البيانات	2018		2019	
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النّسبة
الأصول	-	-	-	-
الأصول غير جارية	837871448.62	68.53%	820662624.35	65.97%
قيم الاستغلال	30314781.91	2.47%	36538795.69	2.94%
قيم قابلة للتحقيق	350806083.5	28.7%	367901168.5	29.57%
قيم جاهزة	3593154.16	0.30%	18848717.06	1.52%
مجموع الأصول	1222585468.06	100%	1243951305.64	100%
الخصوم	-	-	-	-
أموال خاصة	717949821.70	58.73%	730590115.91	58.73%
خصوم غير جارية	173896140.86	14.22%	147332419.25	11.84%
الخصوم الجارية	330739505.50	27.05%	366028770.48	29.43%
مجموع الخصوم	1222585468.06	100%	1243951305.64	100%

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملاحق رقم 01،02،04،05

❖ **من خلال الجدول رقم (12) أعلاه نلاحظ أن :**

المؤسّسة محل الدراسة قد ارتفع مجمل أصولها خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 ، وهذا ناتج عن زيادة قيمة الأصول الجارية، مع وجود انخفاض في الأصول غير جارية بقيمة (17208824.17) ، حيث يرجع سبب الزيادة الى ارتفاع قيمة العملاء و المنتوجات.

اما جانب الخصوم فنلاحظ ارتفاع ناتج عن زيادة الخصوم الجارية بقيمة (35289264.98) في سنة 2018 ، مع انخفاض في الخصوم غير الجارية بسبب انخفاض الأموال الخاصة نتيجة انخفاض النتيجة الصافية.

الجدول رقم (13) : الميزانية المختصرة لسنة 2020 و 2021

الوحدة : دج

السّنوات / البيان	2020		2021	
	المبالغ	النّسبة	المبالغ	النّسبة
الأصول	-	-	-	-
الأصول غير الجارية	807145236.24	68.78%	798690189.81	65.68%
قيم الاستغلال	39961801.55	3.40%	40958691.21	3.37%
قيم قابلة للتحقيق	323119244.5	27.54%	372650627.5	30.65%
القيم الجاهزة	3228123.84	0.28%	3671400.30	0.30%
مجموع الأصول	1173454406.08	100%	1215970908.83	100%
الخصوم	-	-	-	-
أموال خاصة	692760592.73	59.04%	732310700.61	60.22%
الخصوم غير جارية	121004988.91	10.31%	116629630.42	9.59%
الخصوم الجارية	359688824.43	30.65%	367030577.80	30.19%
مجموع الخصوم	1173454406.07	100%	1215970908.83	100%

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملاحق رقم 07،08،10،11

❖ **من خلال الجدول رقم (13) أعلاه نلاحظ أن :**

المؤسّسة محل الدراسة قد ارتفع مجمل أصولها خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020، وهذا ناتج عن زيادة قيمة الأصول الجارية بقيمة 50971549018، مع وجود انخفاض في الأصول غير الجارية بقيمة 8455046.43 حيث يرجع سبب الزيادة الى ارتفاع قيمة العملاء و المنتوجات.

اما جانب الخصوم فنلاحظ ارتفاع ناتج عن زيادة في الخصوم الجارية بقيمة 7341753.37 لسنة 2021 مقارنة بسنة 2020 ، مع ارتفاع في الخصوم غير جارية بسبب ارتفاع الأموال الخاصة بقيمة 39550107.88 و هذا نتيجة انخفاض الخسارة في النتيجة .

ثالثا : منحنيات تمثل أصول وخصوم المؤسّسة محل الدّراسة للفترة (2018 – 2021)

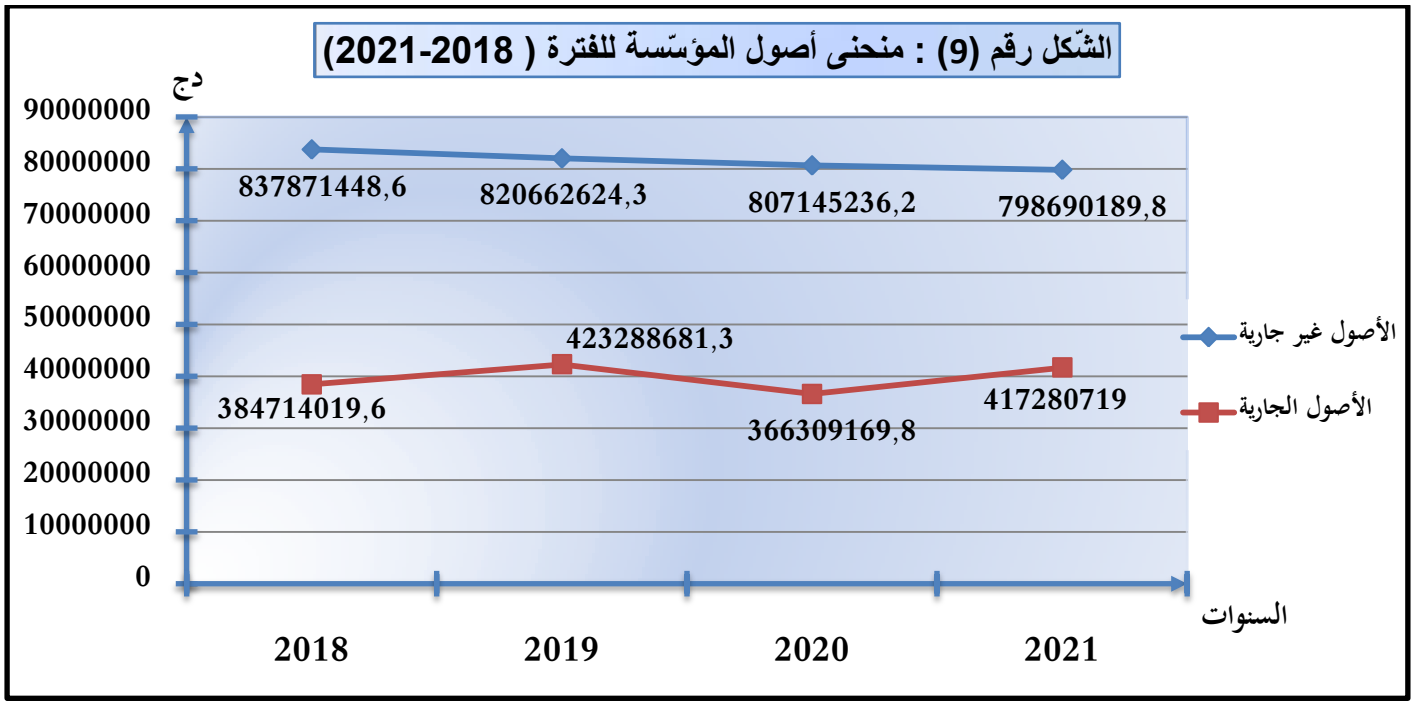

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم 12 و 13

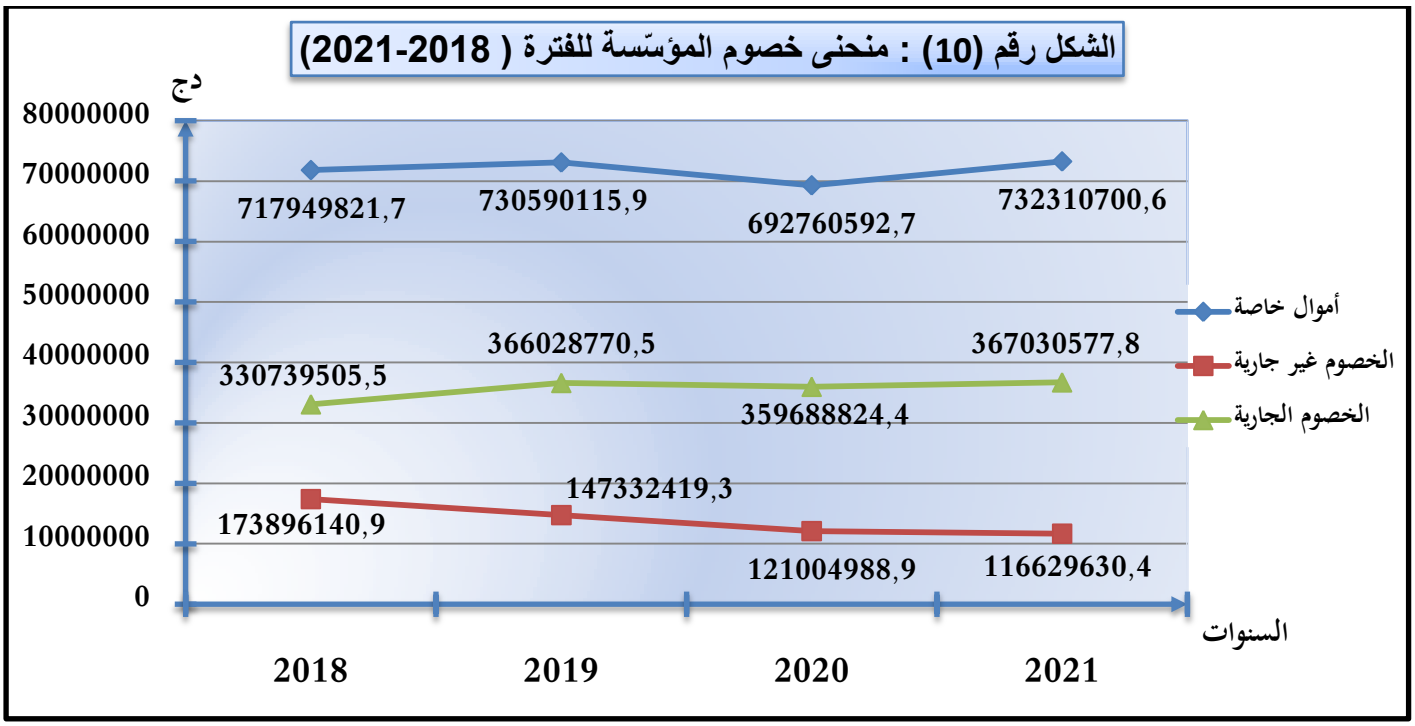

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم 12 و 13

المطلب الثاني : تحليل القوائم الماليّة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –

كما ذكرنا سابقا أنّ التحليل المالي يقوم بتحويل المعطيات المحاسبيّة الواردة في القوائم الماليّة، الى مؤشّرات ونسب ماليّة تساعد في معرفة أداء ونشاط المؤسسة، واتخاذ القرارات.

الفرع الاول : تحليل القوائم الماليّة عن طريق مؤشرات التوازن المالي

في هذا الفرع سنحاول تقييم التوازن المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب– بسكرة – ، من خلال دراسة المؤشرات الماليّة :

أ– رأس المال العامل **ب –** الاحتياج في رأس المال العامل **ج–** الخزينة

الجدول (14) : رأس مال العامل للفترة 2018–2021 الوحدة : دج

المؤشر	طريقة حسابه	2018	2019	2020	2021
رأس المال العامل الدّائم	الأموال الدّائمة - الأصول الثّابتة	53974514.04	57259910.81	6620345.4	50250144.22
رأس المال العامل الخاص	الأموال الخاصة - الأصول الثّابتة	119921626.8	-90072508.44	-114384643.5	-66379489.2
رأس المال العامل الاجمالي	مجموع الأصول المتداولة	384714019.5	423288681.3	366309169.8	417280719
رأس المال العامل الأجنبي	رأس المال العامل الاجمالي - رأس المال العامل الخاص	504635646.2	513361189.7	480693813.3	483660608.2

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسّسة

❖ **من خلال الجدول رقم (14) أعلاه نلاحظ أن :**

1– رأس المال العامل الدّائم موجب خلال سنوات الدّراسة (2018 – 2019 – 2020 – 2021) حيث قدر ب (53974515.04 – 57259910.81 – 6620345.4 - 50250141.22) على التّوالي وهذا ما يدلّ على أنّ المؤسّسة تمتلك هامش أمان يعني أنّ مواردها الدّائمة غطّت الأصول الثّابتة والجزء الباقي يوجّه لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل.

2– رأس مال العامل الخاص سالبا في كافّة سنوات الدّراسة (2018 -2019 – 2020 – 2021) وهذا يدّل على أنّ الأموال الخاصّة لاتغطّي الأصول الثّابتة، حيث بلغ (119921626.8-) سنة 2018، ثم انخفض الى (90072508.44-) سنة 2019، وبعدها انخفض الى (11438464305-) في سنة 2020، بينما نزل الى (6637948902-) في سنة 2021. ومنه نستنتج أن المؤسّسة لم تستطع تمويل أصولها الثّابتة بأموالها الخاصّة ولجأت الى الأموال الخارجية (ديون طويلة الأجل).

3– رأس مال العامل الإجمالي خلال سنوات الدراسة (2018 -2019 – 2020 – 2021) الأصول الجارية تتراوح بين 366309169.8 و 423288681.3. و هذا ما يدلّ أنّ تكلفة النّشاط الاستغلالي للمؤسّسة كبيرة جدّا، وهذا نتيجة لزيادة الزّبائن والمخزونات.

4– رأس مال العامل الأجنبي خلال سنوات الدّراسة (2018 -2019 – 2020 – 2021) بلغ 50463564.2 في سنة 2018 ، ثم ارتفع الى 513361189.9 سنة 2019، وبعدها انخفض في سنة 2020 و 2021 الى 480693813.3 و هذا ما يدلّ على أنّ المؤسّسة مرتبطة بديون خارجيّة.

الجدول رقم (15) : احتياجات رأس مال العامل للفترة 2018–2021

الوحدة : دج

المؤشر	طريقة حسابه	2018	2019	2020	2021
احتياج رأس المال العامل	(الأصول الجارية - القيم الجاهزة) - (الخصوم الجارية)	50381359.91	38411193.71	3392221.62	46578740.91

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسّسة

❖ **من خلال الجدول رقم (15) أعلاه نلاحظ أن :**

– **احتياجات راس مال العامل** : يفسر التّوازن المالي للمؤسّسة خلال الآجال القصيرة حيث كأن موجبا خلال كافّة سنوات الدّراسة (2018 -2019 – 2020 – 2021) وهذا ما يدلّ على أن المؤسّسة لها احتياجات مرتبطة بالاستغلال أي أن الموارد العاديّة لدورة الاستغلال لم تغطّي كافّة الاحتياجات العادية لدورة الاستغلال، أي أنه على المؤسّسة اللّجوء الى رأس مال العامل لتغطية هذه الاحتياجات.

الجدول رقم (16) : خزينة المؤسّسة للفترة 2018–2021

الوحدة : دج

المؤشر	طريقة حسابه	2018	2019	2020	2021
الخزينة	رأس المال العامل الدّائم – احتياجات رأس المال العامل	3593154.13	18848717.1	3228123.78	3671400.31

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسّسة

❖ **من خلال الجدول رقم (16) أعلاه نلاحظ أن :**

خزينة المؤسّسة : وتعني المبالغ الماليّة الموجودة فعلا تحت تصرّف المؤسّسة، حيث نلاحظ أنّه خلال السّنوات (2018 – 2019 – 2020 – 2021) كانت الخزينة موجبة، وهي وضعية حسنة للمؤسّسة، أي أنها قادرة على تمويل دورة الاستغلال.

الفرع الثاني : تحليل القوائم الماليّة وفق النّسب الماليّة

بالإضافة الى المؤشّرات الماليّة التي اعتمدنا عليها في تحليل القوائم الماليّة لاتّخاذ القرارات بالمؤسّسة محل الدراسة، سنقوم فيما يلي القيام بالتّحليل بواسطة النّسب الماليّة التي تطرقنا لها في الجانب النّظري لدراستنا.

أوّلا : تحليل القوائم الماليّة وفق نسب المردودية

تقيس هذه النّسب الفعالية في استخدام أصول المؤسّسة.

الجدول رقم (17) : مردودية المؤسّسة للفترة 2018–2021

الوحدة : دج

النّسبة	طريقة حسابها	2018	2019	2020	2021
المردودية الاقتصاديّة	نتيجة الاستغلال / مجموع الأصول	0.01	0.01	-0.02	-0.01
المردودية الماليّة	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	-0.02	-0.01	0.04	-0.02

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسّسة

❖ **من خلال الجدول رقم (17) أعلاه نلاحظ أن :**

1– نسبة المردودية الاقتصادية تقيس هذه النّسبة الفعالية في استخدام أصول المؤسّسة ، ففي في سنتي 2018 و 2019 كانت نسبة المردودية الاقتصادية تساوي (0.01) موجبة ، أي أن كل 1 دينار يغطي 0.01 من النتيجة ، أي أن لها مردودية اقتصادية، بينما في سنة 2020 و 2021 نلاحظ أن النّسبة انخفضت الى (0.02–) و(0.01–) على التوالي، وهذا يدل على زيادة أصول المؤسّسة مقارنة مع النتيجة التي تحقّقها.

2– نسبة المردودية الماليّة : تبين هذه النّسبة مردودية الأموال الخاصّة أي النّتيجة الصّافية المتحصّل عنها من استخدام الأموال الخاصّة، حيث نلاحظ أنّ هذه النّسبة سالبة في سنة (2018 – 2020 – 2021) لأنّ النّتيجة التي حقّقتها المؤسّسة كانت سالبة، أما في سنة 2019 فقد حقّقت المؤسّسة نسبة 0.01 أي أنّ كل 1 دينار من الأموال الخاصّة يغطّي 0.01 من النّتيجة الصّافية.

ثانيا : تحليل القوائم الماليّة وفق نسب السّيولة

الجدول رقم (18) : نسب السّيولة الماليّة للمؤسّسة للفترة 2018–2021

الوحدة : دج

النّسبة	طريقة حسابها	2018	2019	2020	2021
نسبة التداول	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	1.16	2.05	1.01	1.13
نسبة السّيولة السريعة	مجموع الأصول المتداولة - قيمة المخزون السلعي / مجموع الخصوم المتداولة	1.07	1.05	0.90	1.02
نسبة المركز النقدي (السّيولة الحالية)	(النقدية + السندات الماليّة للتداول) / قيمة الخصوم المتداولة	0.01	0.06	0.009	0.009

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسّسة

❖ **من خلال الجدول رقم (18) أعلاه نلاحظ :**

1– نسبة التداول : تقيس هذه النّسبة نسبة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة، حيث نلاحظ أن هذه النّسبة كانت موجبة خلال سنوات الدراسة (2018 – 2019 – 2020 – 2021) حيث كانت (1.16 – 2.05 – 1.01 – 1.13) على التّوالي وهذا يدلّ على أنّ الأصول المتداولة غطّت الخصوم المتداولة، أي أن المؤسّسة قادرة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل .

2– نسبة السّيولة السريعة (المختصرة) : تقيس هذه النّسبة عناصر الأصول المتداولة عدا المخزونات باعتبار أنه اقل عناصر الأصول تحوّلا الى نقدية، حيث نلاحظ أنه في سنة (2018 – 2019 – 2020) كانت نسبة السرعة (1.07 – 1.05 – 1.02) على التوالي، وبما أن النّسبة تفوق 1 فإن هذا في صالح المؤسّسة، بينما سنة (2021) نلاحظ أن النّسبة تقل عن 1 وفي هذه الحالة النّسبة غير مطمئنة للمؤسّسة، حيث أن الدّيون قصيرة الأجل تفوق الأصول المتداولة ما عدا المخزونات.

3– نسبة المركز النقدي (نسبة السّيولة الحالية) : نلاحظ عدم قدرة المؤسّسة على تسديد ديونها في الأجل بواسطة أصولها المتداولة حيث حققت في سنوات الدراسة (2018 -2019 – 2020 – 2021) النّسب التّالية (0.01 – 0.06 – 0.009 – 0.01) و هذه النّسب اقل من 1 فهي لا تخدم المؤسّسة وغير مطمئنة لها.

ثالثا : تحليل القوائم الماليّة وفق نسب التّمويل

الجدول رقم (19) : نسب تمويل المؤسّسة للفترة (2018–2021)

الوحدة : دج

النّسبة	طريقة حسابها	2018	2019	2020	2021
نسبة التّمويل الدّائم	الأموال الدّائمة / الأصول الثّابتة	1.06	1.06	1.00	1.06
نسبة التّمويل الخاص	أموال خاصة / أصول ثابتة	0.85	0.89	0.85	0.91
نسبة الاستقلاليّة الماليّة	الأموال الخاصة / مجموع الدّيون	1.51	1.59	1.55	1.67
نسبة التّمويل الخارجي	مجموع الأصول / مجموع الدّيون	2.58	2.71	2.62	2.77

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسّسة

❖ **من خلال الجدول رقم (19) أعلاه نلاحظ :**

1– نسب التّمويل الدّائم : تقيس هذه النّسبة مدى تغطية الأموال الدّائمة للأصول الثّابتة، ففي سنة 2018 بلغت نسبة التّمويل الدّائم (1.06) و هذا يدل على أنّ المؤسّسة تعتمد على أموالها الدّائمة لتمويل أصولها الغير جارية كما نلاحظ أنّ نفس النّسبة في باقي السّنوات (2019– 2020 – 2021) .

2– نسبة التّمويل الخاص : تقيس هذه النّسبة مدى تغطية الأموال خاصّة للأصول الثّابتة، حيث نلاحظ أنّ النّسبة تتراوح بين (0.85 و 0.91) أي أقل من 1 خلال سنوات الدّراسة (2018–2019–2020–2021) وهذا يدلّ على أنّ المؤسّسة غير قادرة على تمويل أصولها الثّابتة بأموالها الخاصّة فهي تلجأ الى الدّيون طويلة الأجل.

3– نسبة الاستقلالية الماليّة : تقيس هذه النّسبة نسبة الاستقلالية الماليّة للمؤسّسة، حيث نلاحظ أنّ قيمة النّسبة تتراوح بين (1.51 الى 1.67) وهي نسبة موجبة وهذا يعني أن المؤسّسة مستقلّة ماليّا.

4– نسبة التّمويل الخارجي : تقيس هذه النّسبة مدى اعتماد المؤسّسة على الأموال الخارجيّة في عمليّة التّمويل حيث نلاحظ أن النّسبة تتراوح بين (2.18 و 2.77) خلال سنوات الدراسة (2018–2019–2020 –2021) وهذا يعني أن المؤسّسة تعتمد على الدّيون في التّمويل.

رابعا : تحليل القوائم الماليّة وفق نسب النشاط

الجدول رقم (20) : نسب نشاط المؤسّسة للفترة 2018–2021

الوحدة : دج

النّسبة	طريقة حسابها	2018	2019	2020	2021
معدل دوران الأصول الثّابتة	المبيعات / صافي الأصول الثّابتة	0.72	0.62	0.64	0.64

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسّسة

❖ **من خلال الجدول رقم (20) أعلاه نلاحظ** :

1– معدل دوران الأصول الثّابتة : بالنّسبة لهذا المعدّل فهو يقيس قدرة الأصول غير متداولة على خلق المبيعات، فبالنّسبة لسنوات الدّراسة نلاحظ أنّ معدّل الأصول غير الجارية لم تتجاوز 1 وهذا يعني أنّ كل دينار مستثمر من الأصول الغير جارية يحقّق تلك النّسبة فنجد في سنة 2018 يحقق 0.72 وسنة 2019 يحقق 0.62 وسنة 2020 يحقق 0.64 وسنة 2021 يحقق 0.64، وهذا يدل على انخفاض في عائد الاستثمار.

الفرع الثالث : التحليل الأفقي لجدول حسابات النّتائج لمؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب– بسكرة –

سنحاول في هذا العنصر دراسة تحليل جدول حسابات النّتائج للمؤسّسة محل الدّراسة، حيث تكمن أهميّته في إظهار جميع الايرادات و الاعباء، ويعتمد عليه في تقديم معلومات موثوقة تساعد في اتّخاذ القرارات.

أوّلا : عرض جدول حسابات النتائج للمؤسّسة محل الدّراسة للفترة (2018–2021)

الجدول رقم (21) : جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لسنة 2018 و 2019 الوحدة : دج

البيان	2018	2019
المبيعات والمنتجات المحققة	884055293.54	776288962.30
انتاج مخزن	46527777.71	21703953.27
انتاج مثبت	-	-
اعانات الاستغلال	-	-
1- انتاج السنة الماليّة	**930583071.25**	**797992915.57**
مشتريات مستهلكة	-769804008.66	-667050155.56
خدمات خارجية وخدمات خارجية اخرى	-32531891.69	-21980696.87
2- استهلاك السنة الماليّة	**-802336900.66**	**-689030852.43**
3- قيمة مضافة للاستغلال	**128247170.70**	**108962063.14**
اعباء المستخدمين	-68150234.51	-60925345.89
ضرائب و رسوم ومدفوعات مماثلة	-3344791.04	-3638299.78
4- اجمالي فائض الاستغلال	**56752145.14**	**443984170.47**
منتوجات عملياتية اخرى	162154.94	4428185.02
اعباء عملياتية الاخرى	-1237542.55	-384051.42
مخصصات اهتلاكات ومؤونات	-112257561.19	-113563180.56
استرجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات	97777267.06	95684987.52
5- نتيجة عملياتية	**41196483.41**	**30474358.03**
منتوجات مالية	-	-
اعباء مالية	-17255041.30	-16672603.36
6- النتيجة الماليّة	**-17255041.30**	**-16672603.36**
7- نتيجة عادية قبل ضرائب (5+6)	**23941442.11**	**13801754.67**
ضرائب واجب دفعها من النتيجة العادية	-	-16000.00
ضرائب مؤجلة	-	-
اجمالي منتجات عن الأنشطة العادي	1028522513.26	898106088.11
اجمالي تكاليف عن الأنشطة العادي	-1004681071.14	-884320333.44
8- النتيجة الصافية عن الأنشطة العادي	**23941442.11**	**13785754.67**
المنتوجات الغير عادية		
الاعباء الغير عادية		
9- النتيجة الغير عادية		
10- النتيجة الصافية للسنة الماليّة	**23941442.11**	**13785754.67**

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم 03،06

الجدول رقم (22) : جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لسنة 2020 و 2021 الوحدة : دج

البيان	2020	2021
المبيعات والمنتجات المحققة	752473883.22	778643839.10
انتاج مخزن	41765041.85	69355719.96
انتاج مثبت	-	-
اعانات الاستغلال	-	-
1- انتاج السنة الماليّة	**794238925.07**	**847999559.06**
مشتريات مستهلكة	-678528318.05	-726544158.90
خدمات خارجية وخدمات خارجية اخرى	-23775418.81	19578143.78
2- استهلاك السنة الماليّة	**-702303736.86**	**-746122302.67**
3- قيمة مضافة للاستغلال	**91935188.21**	**101877256.39**
اعباء المستخدمين	-66106311.09	-66666648.00
ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة	-5350040.10	-3811626.50
4- اجمالي فائض الاستغلال	**20478837.02**	**31398981.89**
منتوجات عملياتية اخرى	410291.82	890002.17
اعباء عملياتية الاخرى	-2093.29	-2099758.39
مخصصات اهتلاكات ومؤونات	-112324303.71	-114053414.27
استرجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات	94362892.66	94335177.73
5- نتيجة عملياتية	**2925624.50**	**10470989.12**
منتوجات مالية	-17255041.30	-16672603.36
اعباء مالية	-37321667.09	-25358463.51
6- النتيجة الماليّة	**-37321667.09**	**-25358463.51**
7- نتيجة عادية قبل ضرائب (5+6)	**-34396042.59**	**-14887474.39**
ضرائب واجب دفعها من النتيجة العادية	-8000.00	-8000.00
ضرائب مؤجلة	-	-
اجمالي المنتجات عن الأنشطة العادي	889012109.55	943224738.96
اجمالي الاعباء عن الأنشطة العادي	-923416152.14	943224738.96
8- النتيجة الصافية عن الأنشطة العادي	**-34404042.59**	**-958120213.35**
المنتوجات الغير عادية	-	-
الاعباء الغير عادية	-	-
9- النتيجة الغير عادية	**-**	**-**
10- النتيجة الصافية للسنة الماليّة	**-34404042.59**	**-14895474.39**

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم 09،12

ثانيا : التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج للمؤسّسة محل الدراسة للفترة (2018–2021)

جدول رقم (23): التغير في استهلاك السنة الماليّة للفترة (2018–2021) الوحدة : دج

البيان	2018	2019	2020	2021
استهلاك السّنة الماليّة	-802335900,55	-689030852,43	-702303736,86	-746122302,67
التغيّر في استهلاك السّنة الماليّة	_	-113305048,1	-13272884,43	-43818565,81
نسبة التّغير	_	-6,08%	52,9%	17,02%

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسّسة

❖ **من خلال الجدول رقم (23) أعلاه نلاحظ :**

انخفاض في استهلاك السّنة الماليّة بسبب انخفاض كل من المشتريات المستهلكة والخدمات الخارجيّة والاستهلاكات الاخرى، بينما نلاحظ ارتفاع في استهلاك السّنة الماليّة في سنتي 2020 و 2021 بنسبة 52.9% و 17.02 % على التّوالي، وهذا الارتفاع راجع الى ارتفاع قيمة المشتريات المستهلكة والخدمات الخارجيّة والاستهلاكات الاخرى

جدول رقم (24): التغير في القيمة المضافة للفترة (2018–2021) الوحدة : دج

البيان	2018	2019	2020	2021
القيمة المضافة	128247170,70	108962063,14	91935188,21	101877256,39
التغير في القيمة المضافة	-	919285107.36	-17026874,93	9942068.18
نسبة التغير	-	-5,65%	-5,39%	10,24%

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسّسة

❖ **من خلال الجدول رقم (24) أعلاه نلاحظ :**

انخفاض القيمة المضافة في سنة 2019 و 2020 بنسبة (% 5.65-) و (5.39%-) على التوالي نتيجة انخفاض انتاج السنة الماليّة و استهلاك السنة الماليّة ، بينما نلاحظ تراجع في انخفاض القيمة المضافة بنسبة (17.02%).

جدول رقم (25): التغير في اجمالي فائض الاستغلال للفترة (2018–2021) الوحدة : دج

البيان	2018	2019	2020	2021
فائض استغلال	56752145,15	4439847,47	20478837,02	31398981,89
التغير في اجمالي فائض استغلال	_	-12353727,68	-23919580,45	10920144,87
نسبة التغير	_	-3,59%	-8,56%	2,87%

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسّسة

❖ **من خلال الجدول رقم (25) أعلاه نلاحظ** :

انخفاض متوالي لاجمالي فائض الاستغلال خلال سنتي 2019 و 2020 بالنسب التالي (3.59 –%)و(8.56–%) بينما تراجع الى (2.87%) في سنة 2021

جدول رقم (26): التغير في النتيجة العملياتية للفترة (2018–2021) الوحدة : دج

البيان	2018	2019	2020	2021
النتيجة العملياتية	41196483,41	30474358,03	2925624,50	10470989,12
التغير في النتيجة العملياتية	_	-11022125,38	-27548733,53	7545364,62
نسبة التغير	_	-2,76 %	-0,10%	1,38%

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسّسة

❖ **من خلال الجدول رقم (26) أعلاه نلاحظ** :

انخفاض في النّتيجة العملياتية في سنتي 2019 و 2020 بنسبة (2.76–%) و(0.1–%) و هذا راجع الى انخفاض في خسائر القيمة ومخصصات الاهتلاكات والمؤونات، بينما ارتفعت في سنة 2021 بنسبة 1.38% .

جدول رقم (27): التّغير في صافي نتيجة السّنة الماليّة للفترة (2018–2021) الوحدة : دج

البيان	2018	2019	2020	2021
النّتيجة الصافية	23941442.11	13785754.67	-34404042.59	-14895474.39
التّغير في النّتيجة الصّافية	-	-10155687.44	-48189797.26	19508568.2
نسبة التغير	-	-1.35%	%0.71	%-0.76

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسّسة

❖ **من خلال الجدول رقم (27) أعلاه نلاحظ أن :**

انخفاض في النّتيجة الصّافية للسّنة الماليّة بنسبة (1.35-%) في سنة 2019، وحقّقت في سنتي 2020 و2021 تراجع في نسبة التّغير في النّتيجة بنسبة (0.71%) و (0.76%-) وهذا راجع الى انخفاض في رقم الأعمال.

المطلب الثالث : مساهمة القوائم المالية في اتخاذ القرارات بمؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–

تلعب القوائم المالية دورا أساسيا في اتخاذ قرارات المؤسّسة، حيث يتم اتّخاذ القرارات بمؤسّسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة – من خلال دراسة شاملة للموضوع المراد اتّخاذ القرار بشأنّه و ذلك من خلال دراسة وتحليل القوائم الماليّة للمؤسسة، و توفير المعلومات الكافية حوله، بالإضافة إلى التّنسيق بين مختلف المصالح والمسؤولين، حيث يتم عقد اجتماع بين مدير المؤسّسة ومختلف رؤساء المصالح من أجل اتّخاذ القرارات السّليمة بمختلف أنّواعها والّتي يتم العمل بها .

حيث يعتبر التّحليل المالي للقوائم الماليّة هو مجرد اكتشاف للعلاقات بين هذه القوائم، بل يستمر إلى معرفة أسباب قيام هذه العلاقات ممّا يؤدّي الى اتّخاذ قرارات سليمة تعالج مختلف المشاكل بالمؤسّسة.

بعد قيامنا بتحليل القوائم الماليّة الخاصّة بالمؤسّسة محل الدّراسة من خلال تحليل الميزانيات بواسطة مؤشّرات التّوازن المالي والنّسب الماليّة، وتحليل جدول حسابات النّتائج سنقوم بالتّحديد الجيد للوضعيّة المالية للمؤسّسة والقرارات التي تم اتخاذها

أوّلا : قرارات تمويل

– تعتمد المؤسّسة على أموالها الخاصة بشكل كبير في هيكلها المالي حيث قدّرت الأموال الخاصة في سنتي 2018 و 2019 بنسبة (58.73%) من مجموع الخصوم و سنة 2020 بنسبة (59.04 %) و سنة 2021 بلغت نسبة الأموال الخاصة لدى المؤسّسة (60.22%) حيث لاحظنا أنّ نسبة الاستقلالية الماليّة للمؤسّسة في الفترة (2021 – 2018) تتراوح بين (1.51% و1.67%) وهي نسبة موجبة وهذا يعني أنّ المؤسّسة مستقلّة ماليّا وتعتمد على التّمويل الداخلي.

– كما لاحظنا أنّ المؤسّسة حققت رأس مال العامل الدّائم موجبا خلال الالفترة (2018–2021) وهذا يدلّ على أنّ المؤسّسة تمتلك هامش أمانّ، يعني أنّ مواردها الدّائمة غطّت الأصول الثّابتة والجزء المتبقي يوجّه لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل.

– لاحظنا أنّ نسبة التّداول كانت موجبة خلال الالفترة (2018–2021) حيث أنّ هذه النّسبة تقيس تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة، وهذا يدلّ على أنّ الأصول المتداولة غطّت الخصوم المتداولة، أي أنّ المؤسّسة قادرة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل.

– لاحظنا أنّ المؤسّسة حقّقت مردودية مالية واقتصادية موجبة خلال الفترة (2018 – 2021) حيث تقيس هذه النّسبة الفعالية في استخدام أصول المؤسّسة، وهذا يدلّ على أنّ المؤسّسة في حالة جيّدة ولديها كفاءة في استغلال الأموال الخاصّة.

– الخزينة وهي المبالغ الماليّة الموجودة فعلا تحت تصرّف المؤسّسة حيث كانت موجبة خلال الفترة (2018–2021) وهي وضعية جيّدة تسمح للمؤسّسة بتمويل دورة الاستغلال.

❖ **أهم القرارات المالية المتخذة بالمؤسّسة محل الدراسة :**

– يتم اتخاذ قرارات التمويل بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة – من خلال مراعاة مدى قدرتها على مواجهة التزاماتها بتواريخ استحقاقها من جهة وكذا مدى إمكانيتها على خلق عوائد مالية تساعدها في تطوير نشاطها وتوسيعه من جهة أخرى، مما يضمن لها البقاء في سوق.

– غالبا يتم تمويل المشاريع التي تقوم بها المؤسّسة من خلال تمويل ذاتي بالإضافة إلى اللّجوء إلى الاقتراض من بنك القرض الشعبي الجزائري CPA نظر لكون الآلات التي تقوم باستعمالها المؤسّسة باهظة الثمن، وذات تكاليف ضخمة لذلك فهي تلجأ للاقتراض.

– الزّيادة في رأس المال وهذا ما يفتح آفاق جديدة للاستثمار.

– الاستفادة من خبرة المؤسّسة الإماراتية واكتساب اسم تجاري عالمي.

ويتم ايضا اتخاذ قرارات تمويلية اخرى تتمثل فيما يلي :

– إعادة النظر في تركيبة الهيكل التمويلي لتجنب المؤسّسة الوقوع في خسائر.

– التقليل من التمويل الخارجي والاعتماد على التمويل الذاتي.

– العمل على زيادة حجم المبيعات وذلك من خلال جذب العملاء ومنحهم امتيازات تشجعهم على الشراء من عند المؤسّسة.

– الانتاج حسب احتياج السوق لتجنب المؤسّسة تحمل تكاليف التخزين وغيرها.

– العمل على تطوير الجانب التسويقي للمنتجات وذلك بهدف زيادة الطلب عليها لأنّه في الآونة الأخيرة قلَّ الطّلب على منتجات المؤسّسة وذلك بسبب ظهور مؤسّسات منافسة منتجاتها تتمتع بالجودة العالية.

– دراسة دقيقة لتكاليف المنتجات وكميتها وكذلك الإيرادات المترتبة عنها.

– دراسة وضعية المنافسين ومدى قدرة المؤسّسة على الصمود أمامهم.

ثانيا : قرارات الاستثمار

– لاحظنا أنّ المؤسسة تعتمد على أصولها الغير جارية في تغطية استخداماتها المستقرّة حيث في سنتي (2018 – 2019) بلغت الأصول الغير جارية نسبة (68.53% ، 65.97 %) على التّوالي من إجمالي الأصول، أمّا الأصول الجارية فبلغت (31.47% ، 33.13%) على التوالي ، وهذا يدلّ على أنّ هناك توسّع كبير في استثمار الأصول الجارية.

– أمّا في سنتي (2020 – 2021) فلاحظنا أنّ المؤسّسة قامت بالاستثمار في الأصول المعنوية في حين خفضت أصولها الغير جارية من (68.78%) من إجمالي الأصول سنة 2020 الى (65.68%) من إجمالي الأصول سنة 2021 ، فنتجت عنه انخفاض التثبتات المادّية في حين ارتفعت أصولها الماليّة، إلّا أنّها قامت بزيادة أصولها المتداولة حيث ارتفعت نسبة العملاء المتعاملين مع المؤسّسة وزيادة مخزوناتها وهذا بسبب زيادة في القيمة المضافة نتيجة انخفاض أعباء المستخدمين والخدمات الخارجية .

❖ **أهم القرارات الاستثمارية المتخذة بالمؤسّسة محل الدراسة :**

– المحافظة على الطاقات الانتاجية وزيادتها.

– تجديد الأصول الحالية.

– زيادة المخزونات من سنة إلى أخرى.

– زيادة قيمة العملاء من سنة إلى أخرى.

– قرارات الاحلال : حيث يتم استبدال الآلات القديمة بأخرى جديدة تكون مواكبة للتّطورات التكنولوجية وذلك لتحسين جودة المنتجات.

– استيراد آلات متطورة وذلك لتقليل التّكلفة والوقت.

– الحصول على تجهيزات انتاج حديثة وذات تكنولوجيا عالية ومتطوّرة لتحسين حركة خطوط الانتاج وزيادة الطّاقة الانتاجيّة

– قرارات التّوسع : وهو من أصعب القرارات التي تتخذ داخل المؤسّسة محل الدّراسة سواء كان من خلال توسيع المؤسّسة و انشاء وحدة جديدة او من خلال ادخال نوع جديد من المنتوحات.

ومن أهم قرارات التوسع التي قامت بها المؤسّسة محل الدراسة قرار إنشاء وحدة صوامع لتخزين الحبوب، ويقدر الاستثمار الإجمالي لهذا المشروع ب 2 مليار دينار جزائري ويعتبر هذا المشروع أكبر مخزن للحبوب بإفريقيا من ناحية المساحة ومن ناحية الطاقة التخزينية، فمساحته تقدر ب 9.6 هكتار تحصلت عليها المؤسّسة بموجب اتفاقية بينها وبين إدارة ميناء "جن جن"، أمّا الطّاقة التخزينية لهذه الوحدة المكوّنة من 18 صومعة تقدّر ب 160 ألف طن، مع مساحة مغطاة لتخزين كمية قدرها 25 ألف طن.

خلاصة الفصل :

كان الهدف من الدراسة التطبيقية التي قمنا بها على مستوى مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–، هو إسقاط ما تم تناوله في الجانب النّظري للبحث على إحدى المؤسّسات الاقتصادية حتى تتضح نتائج الدّراسة أكثر .

حيث قمنا في بداية هذا الفصل بتقديم المؤسّسة محل الدّراسة وهيكلها التنظيمي، ثم تطرّقنا الى تحليل القوائم المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي (حساب المؤشّرات والنسب المالية .

استنتجنا مما سبق أنّ المؤسّسة محل الدّراسة تعتمد على القوائم المالية في توفير المعلومات اللاّزمة لاتخاذ القرار السّليمة .

خاتمة

❖ الخاتمة

على ضوء دراستنا لموضوع " دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات بالمؤسّسة الاقتصادية " فإن القوائم المالية تمثل بيانات محاسبية تم معالجتها، وعرضها في شكل جداول تعبر عن العمليات التي قامت بها المؤسسة خلال الدورة المحاسبية، ثم تقديمها الى الأطراف المتعاملة مع المؤسسة للاطّلاع على الوضعية المالية لها، ومن الأهداف الأساسية للقوائم المالية توفير معلومات محاسبية عن أداء المؤسّسة والتّغيرات في مركزها المالي، والتي من شأنها زيادة المعرفة العلمية والعملية لمتخذي القرارات خاصّة في ظل التعقيد الذي يصاحب عملية اتخاذ القرارات في عالم تسوده المنافسة وحالة عدم التأكد.

ثم سلطنا الضوء على عملية اتخاذ القرار، حيث قمنا بالتركيز على أهم القرارات التي تتخذ في المؤسسة الاقتصادية والمتمثلة في قرار الاستثمار، قرار التمويل، قرار توزيع الأرباح. وبيّنا ايضا في هذا البحث أنه لابدّ من استخدام نسب ومؤشرات التحليل المالي والتي تحوّل البيانات الواردة في القوائم المالية الى معلومات مفيدة لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات الصّائبة.

وعلى ضوء ماسبق ارتأت هذه الدراسة إلى إبراز دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية وتجسيدها على أرض الواقع من خلال دراسة ميدانية بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة – حيث قمنا بتحليل قوائمها الماليّة من خلال حساب النّسب والمؤشرات اللازمة لاتخاذ القرارات السليمة في الأخير .

وبعدما تطرقنا إلى الجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع سنحاول تقديم نتائج اختبـار صحة الفرضيات وأهم ماتم التوصل إليه من نتائج، إضافة إلى تقديم بعض التوصيات والاقتراحات .

❖ اختبار صحة الفرضيات

الفرضية الأولى : أكدت الدراسة صحة الفرضية، أن القوائم الماليّة حسب النّظام المحاسبي المالي عبارة عن عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسّسة والعمليّات التي تقوم بها، وهي خمسة قوائم تتمثّل في الميزانيّة، قائمة الدّخل،جدول التدفقات النقدية، جدول حسابات النّتائج، وملاحق القوائم المالية.

الفرضية الثّانية : أكدت الدراسة صحة الفرضية أن عملية اتخاذ القرار تتمثل في اختيار أفضل بديل من بين البدائل المتاحة.

الفرضية الثّالثة : أكدت الدراسة صحة الفرضية القائلة أن القوائم الماليّة تساهم في اتخاذ القرارات عن طريق التحليل المالي للمعطيات التي تقدمها و استخراج المعلومات المهمة التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية من خلال حساب النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي.

❖ نتائج الدراسة

من خلال دراستنا لموضوع "دور القوائم الماليّة في اتخاذ القرارات بالمؤسّسة الاقتصادية" في فصلين النظري و التطبيقي بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة – توصلنا الى النتائج التالية :

– تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة للوضعية الماليّة الحقيقية للمؤسسة.

– يساهم التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرارات من خلال النسب و المؤشرات التي يتم حسابها من القوائم المالية.

– ان القوائم المالية المعروضة بالمؤسسة محل الدراسة "مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة– توفر معلومات مالية قابلة للمقارنة مما يساعد مستخدميها على اتخاذ قراراتهم.

- يجب أن تتوفر الخصائص الأساسية في القوائم المالية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرار .
- تساعد القوائم المالية متخذ القرار على تحقيق أهداف المؤسسة .
- تسعى المؤسسة الى ترشيد قراراتها من خلال القوائم المالية التي يتم إعدادها.

❖ الاقتراحات والتوصيات

من خلال هذه الدراسة و بناءا على النتائج المتحصل عليها يمكننا وضع مجموعة من التوصيات تتمثل في :

-تنظيم ندوات، ملتقيات و أيام دراسية حول موضوع ابحث " دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية" لتنمية الوعي لدى المحاسبين.

- ضرورة استخدام النسب و المؤشرات المالية عند تحليل القوائم المالية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –
- يجب على مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة – دراسة السوق لتعزيز المنافسة و كذا رؤية الفرص المتاحة.
- يعتبر نجاح المؤسسات الاقتصادية في نجاح القرارات المتخذة .
- العمل على زيادة مستوى الإفصاح في القوائم المالية من خلال توفير بنود إضافية مثل أصناف المخزونات.
- ضرورة الإعلام بأهمية الاستعانة بأساليب و أدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات .

❖ آفاق الدراسة

نوجو أن نكون قد ساهمنا ولو بقدر بسيط في الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وإزالة بعض الغموض والالتباس حول كل من:

- دور النظام المحاسبي المالي في شفافية و مصداقية القوائم المالية.
- ماهية القوائم المالية و أهدافها
- مفهوم عملية اتخاذ القرار و أهم القرارات المتخذة بالمؤسسة الاقتصادية .
- استخدام التحليل المالي لحساب النسب و المؤشرات التي تساعد في اتخاذ القرار .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- الكتب

1.احمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، عنابة، (2008)

2.احمد ماهر، اتخاذ القرار بين العلم والابتكار، الدار الجامعية، مصر، (2007)

3.احمد محمد عبد السلام، إدارة الموارد المالية، دار التعليم الجامعي، مصر، (2017)

4.ادريس ثابت عبد الرحمان، ادارة الاعمال نظريات ونماذج وتطبيقات، الدار الجامعية، مصر، (2005)

5.ثامر علوان المصلح، تقييم قرارات الاستثمار، دار الايام عمان، (2015)

6.حسين القاضي، حمدان مامون، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة ، الاردن (2008)

7.حسين علي، نظرية القرارات الادارية، دار زهران، الاردن (2013)

8.حنفي عبد الغفار، الادارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، (2007)

9.حنفي عبد الغفار، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، دار الجامعة،مصر، (2002)

10.حمزة محمود الزبيدي، الادارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، عمان، (2004)

11.خليل محمد العزاوي، ادارة اتخاذ القرار الاداري، دار كنوز المعرفة، عمان، (2006)

12.خنفر المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، قسم المحاسبة، دار المسيرة، الأردن، (2011)

13.دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الادارة المالية المعاصرة، دار المسيرة، عمان (2007)

14.سيد صابر تعلب، نظم ودعم اتخاذ القرارات الادارية، عمان، دار الفكر، (2011)

15.صابر تاج السر عبد الرحمان الكنزي، التحليل المالي الاصول العلمية و العملية خوارزم العلمية، الطائف، (2015)

16.طلال الجحاوي، القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات، دار اليازوري العلمية، الأردن، (2014)

17.عبد المطلب عبد الحميد، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية دار الجامعية، مصر، (2006)

18.علي الشرقاوي، العملية الادارية – وظائف المديرين، دار الجامعة الجديدة، مصر، (2002)

19.علي عباس، الإدارة المالية ، مكتبة الجامعة الشارقة، الشارقة، (2008)

20.فتحي ذياب العواد، ادارة الاعمال الحديثة بين النظرية و التطبيق، دار صفاء، عمان، (2013)

21.فطيمة الزهرة قرامز، دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية، المنظمة العربية

22.كمال الدين مصطفى الدهراوي، تحليل القوائم المالية لاغراض الإستثمار، مصر، (2006)

23.كنعان نواف، اتخاذ القرارات الادارية دار الثقافة، الاردن، (2007)

24التنمية الادارية جامعة الدول العربية، مصر، (2020)

25.مجيد الشرع، المحاسبة الادارية اتخاذ قرارات و رقابةالشروق، عمان، (2002)

26.محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر ادارية محاسبية، دار الفجر، مصر، (2014)

27.محمد تيسير الرجبي،تحليل القوائم المالية، الشركة العربية المتحدة، مصر، (2014)

2- مذكرات و أطروحات

1. امينة حفاصة، اثر جودة القوائم المالية على تقييم الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، المسيلة، الجزائر،(2021)،
2. حمزة بن خليفة، دور القوائم المالية في اعداد بطاقة الاداء المتوازن لتقييم اداء المؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة: مجموعة من المؤسسات "بسكرة"، الجزائر، (2018)
3. خليصة مجيلي، دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الاعمال الجزائرية، سطيف، الجزائر، (2018)
4. زوينة بن فرج، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، الجزائر،(2014)
5. زوينة مخلخل، دور القوائم المالية في اتخاذ القرار التمويلي بشركات المساهمة الجزائرية ، دراسة حالة : مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة"، الجزائر،(2020)
6. سلام الصديق، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير اساليب التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة : سونلغاز ام البواقي، الجزائر، (2020)
7. صورية كحول، دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة"، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، (2017)
8. عبد الكريم شناي، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية، باتنة، الجزائر، (2009)،
9. عبد الحليم سعيدي، محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي ، دراسة عينة من المؤسسات، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، (2015)
10. عثمان مداحي، أهداف القوائم المالية، البليدة، الجزائر، (2012)
11. فاطمة الزهراء قرامز، دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية جامعة الدول العربية، (2020)
12. فراح رابح، قرماح سناء، دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية ، العلوم المالية و المحاسبة (2020)
13. كريمة بوكرومة، أثر قرارات الاستثمار وتوزيع الارباح على الاداء المالي للشركات الصناعية، كلية العلوم الاقتصادية، ام بواقي، الجزائر، (2019)
14. لمياء سنوسي ، دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة : مؤسسة مطاحن الحضنة "المسيلة"، قسم العلوم الاقتصادية، المسيلة، الجزائر، (2015)
15. محمد الهادي بن سويسي، دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية لدى الاطراف ذات صلة بالشركات الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة مطاحن سيدي ارغيس ام البواقي، ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر،(2019)
16. محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، كلية العلوم الاقتصادية، قسنطينة، الجزائر، (2012)
17. محمد فيصل مايده، تاثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسة في اعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة، دراسة حالة: عينة من المؤسسات، بسكرة، الجزائر، (2017)
18. مروة مبروكي، مسعودة روابحي، دور القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مجمع صيدال، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، (2020)

19.مريم كلاش، نور الدين بهلول، دور ادارة المخاطر المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة : مجمع صيدال، سوق اهراس، الجزائر، (2021)،

20.مسعود فهد راشد الهاجري، اثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الاداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، (2016)

21.نوح حامدي، (2012)، القوائم المالية و دورها في اتخاذ القرارات المالية، دراسة حالة مؤسسة نسيج وتجهيز بسكرة ، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر

3- ملتقيات ومجلات

1.ابو الجود, عادل علي ابي بكر الماحي، أهمية قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار، مجلة الاقتصاد والمالية، (2019) اسكندر محمود نشوان، دراسة العلاقة بين اعداد القوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية و الاجتماعية، (2020)

2.اسماعيل سبتي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، (2016)

3.حنان طرطار، علي اليازيد، فعالية القرار الاستثماري في ترشيد الاستثمارات، مجلة العلوم الانسانية لجامعة ام البواقي الجزائر، (2021)

4.حطاب دليلة، بن قطيب علي،أهمية إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية ،(2019)

5.رمزي جودي، اصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، ابحاث اقتصادية و ادارية العدد السادس الجزائر، (2009)

6.قصري صفوان، منذر سمر، قياس المخاطر ودورها في اعداد قائمة التدفقات النقدية المستهدفة وترشيد القرارات الادارية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، (2018)

7.عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS / IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد السادس، الجزائر، (2009)

8.عمار بن عيشي، معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية ، دراسة حالة : بسكرة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 1، (2014)

9.محمد الحبيب مرحوم، النظام المحاسبي المالي، محاسبة قواعد ام محاسبة مبادئ، مجلة الاقتصاد والمالية المجلد4 العدد 2، (2018)

10.معراج هواري، ,بهناس,عباس، مجدل أحمد، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية،كنوز المعرفة الجزائر، (2013)

الملاحـــق

Minoterie Semoulerie

ZONE DACTIVITE OUMACHE BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:099907024213903

EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

PERIODE DU:01/01/18 AU 31/12/18

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	R1S3L1	74 715 080,00		74 715 080,00
Bâtiments	R1S3L2	427 659 260,74	190 077 441,55	237 581 819,19
Autres immobilisations corporelles	R1S3L3	768 071 987,22	722 100 996,89	45 970 990,33
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	R1S4L1	137 575 129,94	9 575 129,94	128 000 000,00
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	R1S5L4	360 091 956,42	8 868 800,00	351 223 156,42
Impôts différés actif	R1S5L5	380 402,58	0,00	380 402,58
TOTAL ACTIF NON COURANT		**1 768 493 816,90**	**930 622 368,38**	**837 871 448,52**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		30 314 781,91		30 314 781,91
Créances et emplois assimilés				
Clients		136 560 618,51	30 557 600,00	106 003 018,51
Autres débiteurs	R2S2L2	15 034 031,39		15 034 031,39
Impôts et assimilés	R2S2L3	229 769 033,57		229 769 033,57
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	R2S3L2	3 593 154,16		3 593 154,16
TOTAL ACTIF COURANT		**415 271 619,54**	**30 557 600,00**	**384 714 019,54**
TOTAL GENERAL ACTIF		**2 183 765 436,44**	**961 179 968,38**	**1 222 585 468,06**

الملحق رقم: 01

Minoterie Semoulerie

ZONE DACTIVITE OUMACHE BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:099907024213903

EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

PERIODE DU:01/01/18 AU 31/12/18

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2018
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		300 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		23 941 442,11
Autres capitaux propores - Report à nouveau		124 497 010,91
Comptes de liaison	R1L10	269 511 368,68
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I		**717 949 821,70**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	R2L01	169 398 446,58
Impôts (différés et provisionnés)	R2L02	1 608 683,20
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	R2L04	2 889 011,08
TOTAL II		**173 896 140,86**
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	R3L01	268 126 124,26
Impôts	R3L02	1 957 910,61
Autres dettes	R3L03	29 489 231,60
Trésorerie passif	R3L04	31 166 239,03
TOTAL III		**330 739 505,50**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**1 222 585 468,06**

1 222 585 468,06

0,00

الملحق رقم: 02

Minoterie Semoulerie

ZONE DACTIVITE OUMACHE BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:099907024213903

EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

PERIODE DU:01/01/18 AU 31/12/18

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2018
Ventes et produits annexes		884 055 293,54
Variation stocks produits finis et en cours		46 527 777,71
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**930 583 071,25**
Achats consommés		-769 804 008,86
Services extérieurs et autres consommations		-32 531 891,69
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-802 335 900,55**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**128 247 170,70**
Charges de personnel		-68 150 234,51
Impôts, taxes et versements assimilés		-3 344 791,04
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**56 752 145,15**
Autres produits opérationnels		162 154,94
Autres charges opérationnelles		-1 237 542,55
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-112 257 561,19
Reprise sur pertes de valeur et provisions		97 777 287,06
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**41 196 483,41**
Produits financiers		
Charges financières		-17 255 041,30
VI-RESULTAT FINANCIER		**-17 255 041,30**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**23 941 442,11**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 028 522 513,25**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-1 004 581 071,14**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**23 941 442,11**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**23 941 442,11**

الملحق رقم : 03

Minoterie Semoulerie

ZONE DACTIVITE OUMACHE BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:099907024213903

EXERCICE: 01/01/19 AU 31/12/19
PERIODE DU: 01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	R1S3L1	74 715 080,00	0,00	74 715 080,00
Bâtiments	R1S3L2	427 659 260,74	201 331 363,15	226 327 897,59
Autres immobilisations corporelles	R1S3L3	768 592 229,23	728 644 263,12	39 947 966,11
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	R1S4L1	137 575 129,94	9 575 129,94	128 000 000,00
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	R1S5L4	360 160 078,07	8 868 800,00	351 291 278,07
Impôts différés actif	R1S5L5	380 402,58	0,00	380 402,58
TOTAL ACTIF NON COURANT		**1 769 082 180,56**	**948 419 556,21**	**820 662 624,35**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	R2S1L1	36 538 795,69	0,00	36 538 795,69
Créances et emplois assimilés				
Clients	R2S2L1	147 403 780,64	30 557 600,00	116 846 180,64
Autres débiteurs	R2S2L2	15 615 447,46	0,00	15 615 447,46
Impôts et assimilés	R2S2L3	235 439 540,44	0,00	235 439 540,44
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	R2S3L2	18 848 717,06	0,00	18 848 717,06
TOTAL ACTIF COURANT		**453 846 281,29**	**30 557 600,00**	**423 288 681,29**
TOTAL GENERAL ACTIF		**2 222 928 461,85**	**978 977 156,21**	**1 243 951 305,64**

الملحق رقم : 04

Minoterie Semoulerie

ZONE DACTIVITE OUMACHE BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:099907024213903

EXERCICE: 01/01/19 AU 31/12/19
PERIODE DU: 01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	R1L01	300 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	R1L06	13 785 754,67
Autres capitaux propores - Report à nouveau	R1L07	148 438 453,02
Comptes de liaison	R1L10	268 365 908,22
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I		**730 590 115,91**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	R2L01	143 033 787,94
Impôts (différés et provisionnés)	R2L02	1 608 683,20
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	R2L04	2 689 948,11
TOTAL II		**147 332 419,25**
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	R3L01	273 869 936,18
Impôts	R3L02	4 269 100,90
Autres dettes	R3L03	33 018 319,58
Trésorerie passif	R3L04	54 871 413,82
TOTAL III		**366 028 770,48**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**1 243 951 305,64**

0,00

الملحق رقم : 05

Minoterie Semoulerie

ZONE DACTIVITE OUMACHE BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:099907024213903

EXERCICE: 01/01/19 AU 31/12/19
ERIODE DU: 01/01/19 AU 31/12/19

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2019
Ventes et produits annexes	R1L01	776 288 962,30
Variation stocks produits finis et en cours	R1L02	21 703 953,27
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**797 992 915,57**
Achats consommés	R2L01	-667 050 155,56
Services extérieurs et autres consommations	R2L02	-21 980 696,87
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-689 030 852,43**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	VALAJ	**108 962 063,14**
Charges de personnel	R3L01	-60 925 345,89
Impôts, taxes et versements assimilés	R3L02	-3 638 299,78
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**44 398 417,47**
Autres produits opérationnels	R4L01	4 428 185,02
Autres charges opérationnelles	R4L02	-384 051,42
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	R4L03	-113 653 180,56
Reprise sur pertes de valeur et provisions	R4L04	95 684 987,52
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**30 474 358,03**
Produits financiers		
Charges financières	R5L02	-16 672 603,36
VI-RESULTAT FINANCIER		**-16 672 603,36**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**13 801 754,67**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	R6L01	-16 000,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**898 106 088,11**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-884 320 333,44**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**13 785 754,67**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**13 785 754,67**

13785754,67
0,00

الملحق رقم : 06

Minoterie Semoulerie

ZONE DACTIVITE OUMACHE BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:099907024213903

EXERCICE:**01/01/20 AU 31/12/20**
PERIODE DU:**01/01/20 AU 31/12/20**

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	R1S3L1	74 715 080,00		74 715 080,00
Bâtiments	R1S3L2	427 659 260,74	212 585 284,75	215 073 975,99
Autres immobilisations corporelles	R1S3L3	765 168 728,74	728 388 493,14	36 780 235,60
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	R1S4L1	137 575 129,94	9 575 129,94	128 000 000,00
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	R1S5L4	361 064 342,07	8 868 800,00	352 195 542,07
Impôts différés actif	R1S5L5	380 402,58		380 402,58
TOTAL ACTIF NON COURANT		**1 766 562 944,07**	**959 417 707,83**	**807 145 236,24**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	R2S1L1	39 961 801,55		39 961 801,55
Créances et emplois assimilés				
Clients	R2S2L1	125 277 489,03	30 557 600,00	94 719 889,03
Autres débiteurs	R2S2L2	16 391 278,98		16 391 278,98
Impôts et assimilés	R2S2L3	212 008 076,44		212 008 076,44
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	R2S3L2	3 228 123,84		3 228 123,84
TOTAL ACTIF COURANT		**396 866 769,84**	**30 557 600,00**	**366 309 169,84**
TOTAL GENERAL ACTIF		**2 163 429 713,91**	**989 975 307,83**	**1 173 454 406,08**

الملحق رقم : 07

Minoterie Semoulerie

ZONE DACTIVITE OUMACHE BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:099907024213903

EXERCICE: **01/01/20 AU 31/12/20**
PERIODE DU: **01/01/20 AU 31/12/20**

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2020
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	R1L01	300 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	R1L06	-34 404 042,59
Autres capitaux propores - Report à nouveau	R1L07	162 224 207,70
Comptes de liaison	R1L10	264 940 427,62
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I		**692 760 592,73**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	R2L01	116 734 072,53
Impôts (différés et provisionnés)	R2L02	1 608 683,20
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	R2L04	2 662 233,18
TOTAL II		**121 004 988,91**
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	R3L01	297 008 743,89
Impôts	R3L02	5 419 446,90
Autres dettes	R3L03	23 244 222,97
Trésorerie passif	R3L04	34 016 410,67
TOTAL III		**359 688 824,43**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**1 173 454 406,07**

1 173 454 406,08
0,01

الملحق رقم : 08

Minoterie Semoulerie

ZONE DACTIVITE OUMACHE BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:099907024213903

EXERCICE: **01/01/20 AU 01/01/20**
PERIODE DU: **01/01/20 AU 01/01/20**

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2020
Ventes et produits annexes	R1L01	752 473 883,22
Variation stocks produits finis et en cours	R1L02	41 765 041,85
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**794 238 925,07**
Achats consommés	R2L01	-678 528 318,05
Services extérieurs et autres consommations	R2L02	-23 775 418,81
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-702 303 736,86**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	VALAJ	**91 935 188,21**
Charges de personnel	R3L01	-66 106 311,09
Impôts, taxes et versements assimilés	R3L02	-5 350 040,10
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**20 478 837,02**
Autres produits opérationnels	R4L01	410 291,82
Autres charges opérationnelles	R4L02	-2 093,29
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	R4L03	-112 324 303,71
Reprise sur pertes de valeur et provisions	R4L04	94 362 892,66
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**2 925 624,50**
Produits financiers		
Charges financières	R5L02	-37 321 667,09
VI-RESULTAT FINANCIER		**-37 321 667,09**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**-34 396 042,59**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	R6L01	-8 000,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**889 012 109,55**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-923 416 152,14**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-34 404 042,59**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-34 404 042,59**

الملحق رقم : 09

Minoterie Semoulerie

ZONE DACTIVITE OUMACHE BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:099907024213903

EXERCICE: **01/01/21 AU 31/12/21**

PERIODE DU: **01/01/21 AU 31/12/21**

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	R1S3L1	74 715 080,00	0,00	74 715 080,00
Bâtiments	R1S3L2	430 083 580,77	223 888 603,98	206 194 976,79
Autres immobilisations corporelles	R1S3L3	769 851 913,46	735 570 611,49	34 281 301,97
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	R1S4L1	138 407 752,34	9 575 129,94	128 832 622.40
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	R1S5L4	363 154 606,07	8 868 800,00	354 285 806,07
Impôts différés actif	R1S5L5	380 402,58	0,00	380 402,58
TOTAL ACTIF NON COURANT		**1 776 593 335,22**	**977 903 145,41**	**798 690 189,81**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	R2S1L1	40 958 691,21	0,00	40 958 691,21
Créances et emplois assimilés				
Clients	R2S2L1	192 759 016,57	30 557 600,00	162 201 416,57
Autres débiteurs	R2S2L2	17 706 750,34	0,00	17 706 750,34
Impôts et assimilés	R2S2L3	192 742 460,60	0,00	192 742 460,60
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	R2S3L2	3 671 400,30	0,00	3 671 400,30
TOTAL ACTIF COURANT		**447 838 319,02**	**30 557 600,00**	**417 280 719,02**
TOTAL GENERAL ACTIF		**2 224 431 654,24**	**1 008 460 745,41**	**1 215 970 908,33**

الملحق رقم : 10

Minoterie Semoulerie

ZONE DACTIVITE OUMACHE BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:099907024213903

EXERCICE: 01/01/21 AU 31/12/21

PERIODE DU: 01/01/21 AU 31/12/21

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2021
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	R1L01	300 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	R1L06	-14 895 474,39
Autres capitaux propores - Report à nouveau	R1L07	127 820 165,12
Comptes de liaison	R1L10	319 386 009,88
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I		**732 310 700,61**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	R2L01	111 790 456,25
Impôts (différés et provisionnés)	R2L02	1 608 683,20
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	R2L04	3 230 490,97
TOTAL II		**116 629 630,42**
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	R3L01	291 839 521,67
Impôts	R3L02	4 285 205,01
Autres dettes	R3L03	25 465 946,99
Trésorerie passif	R3L04	45 439 904,13
TOTAL III		**367 030 577,80**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**1 215 970 908,83**

الملحق رقم : 11

Minoterie Semoulerie

ZONE DACTIVITE OUMACHE BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:099907024213903

EXERCICE: 01/01/21 AU 31/12/21

PERIODE DU: 01/01/21 AU 31/12/21

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2021
Ventes et produits annexes	R1L01	778 643 839,10
Variation stocks produits finis et en cours	R1L02	69 355 719,96
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**847 999 559,06**
Achats consommés	R2L01	-726 544 158,90
Services extérieurs et autres consommations	R2L02	-19 578 143,78
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-746 122 302,67**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**101 877 256,39**
Charges de personnel	R3L01	-66 666 648,00
Impôts, taxes et versements assimilés	R3L02	-3 811 626,50
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**31 398 981,89**
Autres produits opérationnels	R4L01	890 002,17
Autres charges opérationnelles	R4L02	-2 099 758,39
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	R4L03	-114 053 414,27
Reprise sur pertes de valeur et provisions	R4L04	94 335 177,73
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**10 470 989,12**
Produits financiers	R5L01	
Charges financières	R5L02	-25 358 463,51
VI-RESULTAT FINANCIER		**-25 358 463,51**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**-14 887 474,39**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	R6L01	-8 000,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**943 224 738,96**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-958 120 213,35**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-14 895 474,39**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-14 895 474,39**

الملحق رقم : 12

LES GRANDS MOULINS DU SUD

Zône d'Activité D'OUMACHE W. de Biskra Adresse BP. 64 Oumache W. Biskra
Tél· 033 62 81 99 / 033 62 82 69 Fax 033 62 81 61
email: gmsudsaharabiskra(a)gmail.com

Oumache, le 01/10/2021

Bon de Commande Nº 002503

Fournisseur SARL Groupe Benhamadi polyfren

Nº	Quant.	U/M	Désignation	Observation
01	44500		Sac Son (1200x700)	
02	59250		Sac FB 25kg	
03	16800		Sac semoule top 10kg	
04	30500		Sac Semoule top 25kg	

Nº RC. 99/B/0242139 Nº M.F. 099907024213903 Nº Article 07020360101

الملحق رقم: 15

LES GRANDS MOULINS DU SUD

Bon de Réception Nº 13817

Date 19/10/2021

Fournisseur SARL Groupe Benhamadi polyben

N° d'ord	Désignation	U/M	Quantité	Prix Unitaire	Montant	Obs.
01	Sac PP 25kg Smp		19800			
02	Sac PP 100 kg (1200x700) Sor		550			
03	Sac PP 50kg Smp		5600			

BELKADA Adel

الملحق رقم : 14

Siège Social : ZONE D ACTIVITE ILOT 7LOT N 04 BBA
Tél : 035.87.61.11
E-Mail : polybencommercial@gmail.com
FAX : 035.87.63.32

SARL GROUPE BENHAMADI POLYBEN

PRODUCTION ET COMMERCIALISATION DE SACS TISSES

ADRESSE : ZONE D ACTIVITE ILOT 7LOT N 04 BBA
R.C N° : 0462473/B/99
IDENTIF. FISCAL :099934046247301
N° ARTICLE :34014301096

NIS : 099934046247301
BANQUE : BEA Agence de B.B.A
N° COMPTE : BEA 5805861950 37
R.I.B : 002000585805861950 37

FACTURE N° : 0867/2021

Du : 30/10/2021

DOIT A : SPA LES GRANDS MOULIN DU SUD
ACTIVITE :
ADRESSE : Z.D'ACTIVITE OUMACHE
REGISTRE COMMERCE :99/B/0242139
IDENTIF. FISCAL : 099907020012638
N° ARTICLE :07020360101
CHEQUE N° :

Comptabilisé
N°P. 12 / J. Achat
LE: Oct / 2021

TELEPHONE :
WILAYA : BISKRA

NIS : 099907024213903
PAIEMENT :CHEQUE
BANQUE:

Item	Désignation	U.M	Qté	P.U	Remise	Montant H.T
1	SAC PP 100 KG S.FINI 1200X700	SAC	44 500	38.30	0.00	1 704 350.00
2	SACS PP 25 KG F.P	SAC	59 250	21.80	0.00	1 291 650.00
3	SAC PP 10 INSERT.SEMOULE	SAC	16 800	27.30	0.00	458 640.00
4	SACS PP 25 KG INSERTION	SAC	30 500	31.50	0.00	960 750.00

TOTAL H.T	**4 415 390.00**
REMISE	**0.00**
NET COMMERCIAL	**4 415 390.00**
TOTAL TVA	**838 924.10**
TOTAL TTC	**5 254 314.10**
NET A PAYER	**5 254 314.10**

Arrêtée la présente facture à la somme de :

CINQ MILLION DEUX CENT CINQUANTE QUATRE MILLE TROIS CENT QUATORZE DINARS 10 CENTIMES

الملحق رقم : 13

SERVICE COMMERCIAL

SARL GROUPE BENHAMADI POLYBEN SERVICE COMMERCIAL BORDJ BOU ARRERIDJ

H.BACHENE

Siège Social : ZONE D ACTIVITE ILOT 7LOT N 04 BBA
Tél : 035.87.61.11
E-Mail : polybencommercial@gmail.com
Fax :035.87.63.32

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
عمادة الكلية

الرقم : 116 / ك.ق.ت.ت / 2023

بسكرة في : 26 - 02 - 2023

إلى السيد : مدير مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب GMSud أوماش - بسكرة

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطالبان :

1 – **عقابي ريان**

2 – **موسي فايزة**

المسجلان بالسنة : **ثانية ماستر** تخصص : **محاسبة**

و ذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة الماستر المعنونة بـ :

" دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية "

تحت إشراف : **د/ كحول صورية**

في الأخير تقبلوا منا أسمى عبارات التقدير والاحترام

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

LE DIRECTEUR DE L'ADMINISTRATION GENERALE
A.BENSALAH

LES GRANDS MOULINS DU SUD
ZONE D'ACTIVITE OUMACHE
ADMINISTRATION GENERALE

عميد الكلية

نائب العميد للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
د . غربي وهيبة

جامعة محمد خيضر بسكرة
نائب العميد المكلف بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة